ليبيا

جامعة طرابلس

كلية الآداب قسم اللغة العربية

شعبة الدراسات العليا

قضايا الأصول النحوية عند ابن السراج
من خلال كتابه (الأصول في النحو)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في النحو والصرف

إعداد الطالبة: فوزية محمد عمر شلوف

إشراف د. فرج ونيس الساعدي الصيد

العام الدراسي: 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي أقسمَ بالقلمِ، والصلاةُ والسلامُ على من أُوتيَ جوامعَ الكلمِ، سيدنُا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين ومن اقتدى بهدْيه إلى يومِ الدين.

وبعد:

فإنَّ الكتابة في الأصولِ نقطة البدءِ الصحيحة في كلِ بحثٍ جادّ يُراد بهِ الوقوفُ على القضايَا والظواهرَ المتعلقة بالعلومِ جميعها، وإنَّهم لم يبالغوا حينما وصفوا النحوَ بأنَّه أسمَى العلومِ قدراً وأنفعَها أثراً وأوجبَها بالاهتمامِ والبحثِ ، وقد أجمعَ أئمةُ السلفِ والخلفِ قاطبةٌ على أنه شرطٌ في بلوغ رتبة الاجتهادِ، وقد زاد الله هذه اللغة شرفاً بالكتابِ وشرَّف الكتابَ بها فقالَ عز وجل: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ المُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[1].

إنَّ البحثَ في أصولِ النحو بحثٌ في مصادره الأساسيةِ التي أُخِذتْ منها ظواهرُه، واستُنبطَتْ منَّها أحكامُه، وتكمنُ أهميةُ هذا الموضوع في أنَّه يسعىَ للبحثِ في واحدٍ من تلك المصادرَ، حيث يتخذُ من كتاب ابن ا لسرَّاج (الأصول في النحو) مثالاً للكتبِ الأولىَ التي تناولت الأصولَ منذُ بداياتِها، فيعتبرُعملَه مرحلةً بارزة في إيضاحِ القوانينَ والأحكامِ وضبطِها ولمِّ شملِها وإحكامِ وصفِها، إذْ نثرَ الأصولَ وزادَ العلةَ، فلا يمكنُ معه وضعُ إمامٍ آخرَ موضعَه من المتقدمين عليه أو المعاصرين له، فهو مقدمةٌ مباشرةٌ لنشأة علم أصول النحو، ونقطةٌ بارزةٌ في تاريخ الفكرِ النحويِّ، وفي ضوءِ أهميةِ هذا النوعِ من الدراساتِ النحويةِ توجهتُ إلى البحثِ والدراسةِ ومتابعةِ

[1] سورة الشعراء الآية:193 ، 194 ، 195.

تلكَ الجهودِ الخصبةِ والاستزادةِ من هذا العلمِ، وقد دفعنِي لهذه الدراسةِ حبي وشغفي بهذه اللغةِ بنحوها وأصولها، وكانَ الموضوعُ الذي شدَّ حماسي واهتمامي هو منهجيةُ الأصول عند علمائنا الأجلاءِ، فحاولتُ أن أتناولَ هذا الموضوعَ من خلال كتابِ الأصولِ في النحو لأبن السرَّاج لما له من أهميةٍ باعتبار اسم هذا الكتاب وهو الأصول، جعلته مادة هذه الدراسة، فتناولتُ قضايَا الأصول النحوية من خلاله.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في إثبات الأمور الآتية:

1- إن هذا الكتابَ لا يدورُ حولَ موضوع أصول النحو بمعنى أدلته كما عرفنا في عصر ابن الأنباري، فأصولُ النحو لديه هي أبوابُه وعوامُله وعللُه، فهو لم يخصصْ كتابَه للبحثِ في أدلة النحوِ من سماعٍ وقياسٍ وإجماعٍ واستصحابِ حالٍ، وإنما وردتْ هذه الأدلةُ في ثنايا كتابِه ومباحثِه في قضايا النحو و أبوابِه، إذن هذا الكتاب ليس بحثاً في أصول النحو بل هو يتناولُ أبواب النحو بالدرس، فأصول النحو لديه الأبواب النحوية اللازمة للتعلم.

2- إثبات أن ابن السراج قد أشار إلى (علم أصول النحو) ووضع يده على بداياته ،فهو المقدمة المباشرة لنشأة علم أصول النحو بمفهومه فيما بعد عند ابن جني و الأنباري والسيوطي.

3- إثبات تطبيق الأصول بمعنى الأدلة في هذا الكتاب من خلال دراسة عددٍ من المسائل وخاصة أنه قد صرح باهتمامه في إثبات القاعدة بالدليل حيث قال مشيراً: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوباً ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفاً وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع، وغرضي من هذا الكتاب ذكر

العلة التي اطردت ووصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"[1].

وقد نهجتُ في هذه الدراسة نهج الجمع والوصف وأحياناً التحليل، وامتازت هذه الدراسة بوفرة أمهات الكتب التي تناولت موضوع الأصول ككتاب الخصائص ولمع الأدلة والاقتراح.

وإن واجهتني صعوبات في هذا العمل فالهدف التعليمي الذي أسعى إليه قد قلل من حدة هذه الصعوبات وزاد من إصراري على القيام بهذه الدراسة.

ويشتمل هذا البحث على تمهيد وأربعة فصول أما التمهيد فتناولت فيه التعريف بابن السراج- رحمه الله - والتعريف بكتابه (الأصول في النحو) في المبحث الأول تعرضت لابن السراج أسمه ونسبه ومولده وعصره ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه وآثاره العلمية، وأما المبحث الثاني الذي يدور حول كتاب الأصول فقد تعرضت فيه لتاريخ تأليفه وطبعاته وتسميته ومنهج ابن السرَّاج فيه والشارحين لهذا الكتاب، وفي المبحث الثالث تناولت موقف ابن السرَّاج من المدرسة البصرية وموقفه من المدرسة الكوفية وتعرضت للمصطلحات البصرية والكوفية التي استعملها، وفي المبحث الرابع تناولت علم أصول النحو بتعريف الأصل لغة واصطلاحاً وموضوع أصول النحو وفائدته وظهور أصول النحو والعلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه وتأثير كل منهما في الآخر و التفاعل بين علم الكلام وعلم النحو ومظاهر التأثير الكلامي في النحو وأصوله.

في الفصل الأول تعرضت للسماع ومصادره عند ابن السراج، ففي المبحث الأول تناولت تعريف السماع لغةً و اصطلاحاً، ثم مكانة السماع عند البصريين ومكانته عند الكوفيين، ثم تناولت مكانة هذا الأصل عند ابن السراج، وفي المبحث الثاني تناولت مصادر السماع وهي القرآن والحديث وكلام العرب شعراً ونثراً، وتناولت منهج ابن

[1] الأصول في النحوج1 ص 35.

السرَّاج في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وهل توسع في الاستشهاد بهما، وضوابط القراءة، كما أوردت نماذج من استشهاده بالقراءات الشاذة، وفي المبحث الثالث تناولت تعريف الحديث لغةً واصطلاحاً وموقف النحاة من الاستشهاد به، وفي المبحث الرابع تناولت كلام العرب وما يقصد به، و موقف النحاة من الاستشهاد به و ضوابط للأخذ بالمنقول عن العرب من شعر ونثر،ثم تناولت موقف ابن السراج من الاستشهاد بالنثر بما يشمله من أمثال وحكم وتراكيب نحوية، ثم موقفه من الاستشهاد بالشعر وطبقات الشعراء.

الفصل الثاني تعرضت فيه لأصل القياس، وهو الأصل الثاني من أصول النحو، فتناولت في المبحث الأول تعريفه لغة واصطلاحاً وبحثت في بداياته وتطوره ومكانة القياس وفائدته، ونظرت في مكانته عند نحاة البصرة وعند نحاة الكوفة، وفي المبحث الثاني تناولت أركان القياس من مقيس عليه وهو الأصل و مقيس وهو الفرع وحكم وعلة جامعة، وفي المبحث الثالث تناولت مكانة القياس في كتاب ابن السرَّاج فسردت القضايا النحوية التي اعتمد فيها على القياس في تأصيل القاعدة، أما المبحث الرابع فقد جعلته لقضايا الصرف من باب التحقير والنسب والتصريف وما ورد فيها من قواعد صرفية اعتمد فيها على القياس، كما تعرضت لقياسه على الشاذ، وأوردت المسائل التي تفرد بها.

الفصل الثالث الإجماع وقد تناولت في المبحث الأول تعريف الإجماع لغة والإجماع عند الفقهاء ثم الإجماع في اصطلاح النحويين، ثم تعرضت لحجية الإجماع وقيمة الاحتجاج به، وفي المبحث الثاني: تعرضت لأنواع الإجماع من إجماع نحاة البلدين ويقصد به نحاة البصرة والكوفة، ثم مكانة الإجماع عند البصريين مع إيراد مسائل من إجماعهم، ومكانة الإجماع عند الكوفيين مع إيراد مسائل انعقد فيها إجماعهم، كما تعرضت لجواز الخروج عن الإجماع ومَن أجاز مِن النحاة الخروج عنه، وفي المبحث الثالث تعرضت لموقف ابن السرَّاج من الإجماع والمسائل التي استند فيها

إلى دليل الإجماع سواء أكان إجماع النحويين قاطبةً أم إجماع نحاة البصرة أو إجماع نحاة الكوفة، كما ذكرت المسائل التي أورد فيها إجماع القراء.

الفصل الرابع استصحاب الحال، وفي المبحث الأول تعرضت لتعريف الاستصحاب لغة واصطلاحاً، ثم تناولت التعريف بمعنى استصحاب الحال عند علماء العربية وأوردت المسائل التي احتج فيها البصريون باستصحاب الحال، كما أوردت بعض المسائل التي استدل فيها الكوفيون بأصل استصحاب الحال، وفي المبحث الثاني تناولت هذا الأصل عند ابن السرَّاج من خلال كتاب الأصول فأوردت المسائل التي اعتمد فيها على أصل استصحاب الحال في تقعيد قاعدة أو إثبات حكم.

أما الفهارس فقد جعلت فهرساً للآيات القرآنية، وفهرساً للأحاديث النبوية الشريفة، وفهرساً للأمثال والحكم، وفهرساً للتراكيب النحوية، وفهرساً للأشعار، وفهرساً للمصادر والمراجع، وفهرساً للموضوعات.

وذيلت دراستي بخاتمة للبحث وضحت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا العمل، راجية من الله العلي القدير أن ينال القبول و أن أكون قد وفقت في عملي هذا

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

الطالبة

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل: الدكتور فرج ونيس الساعدي الذي كان له الفضل في تقويم هذا البحث بملاحظاته القيمة أدامه الله لخدمة العلم.

وأتقدم بجزيل شكري وفائق احترامي إلى جميع أساتذتي الذين كان لجهودهم في الفصول التمهيدية وسؤالهم الدائم وحرصهم الشديد الفضل الكبير في إنجاز هذه الدراسة وما بذلوه من جهد قيم في التوجيه والإرشاد، وإلى كل من تتلمذت على يديه في مراحل الدراسة كلها.

ويتضاعف شكري واحترامي إلى كل من مد يد العون وعزز بحثي بالثقافة العلمية، وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية دون استثناء.

كما يلزمني الوفاء والعرفان أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى كل من تحملوا معي مشاق البحث وبخلت عنهم بوقت ثمين ما أشد احتياجهم إليه، وقد كانت تأخذهم الشفقة بي وهم يرون انقطاعي إلى أوراقي وكتبي، وتأخذني الشفقة بهم وأنا أرى حرمانهم من كثير مما اعتادوه من حنان ودفء ومودة.

إلى جميع هؤلاء أقول جزاكم الله عني خير جزاء، وأدعو الله تعالى أن يوفقنا لخدمة لغتنا العربية الشريفة.

الخطة

التمهيد وفيه أربعة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول

حياة ابن السراج اسمه ونسبه، طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه،آثاره العلمية.

المبحث الثاني

كتاب الأصول تسمية الكتاب، منهج ابن السراج، الشارحون لكتاب الأصول.

المبحث الثالث

موقف ابن السراج من المدارس النحوية، موقفه من المدرسة البصرية، موقفه من المدرسة الكوفية.

المبحث الرابع

علم أصول النحو تعريف الأصل لغة واصطلاحا، موضوع أصول النحو، فائدة أصول النحو،ظهور أصول النحو، العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، أثر النحو وأصوله في الفقه وأصوله، مظاهر التأثير الفقهي في أصول النحو، التفاعل بين علم الكلام وعلم النحو،مظاهر التأثير الكلامي في النحو وأصوله.

الفصل الأول السماع

ويتضمن أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول

تعريف السماع لغة واصطلاحا، مكانة السماع عند النحاة، السماع عند البصريين، السماع عند لكوفيين، السماع عند ابن السراج.

المبحث الثاني

مصادر السماع القرآن الكريم، منهج ابن السراج في الاستشهاد بالقرآن، القراءات، منهج ابن السراج في الاستشهاد بالقراءات، نماذج من استشهاده بالقراءات الشاذة.

المبحث الثالث

الحديث الشريف، موقف النحاة من الاستشهاد به، منهج ابن السراج في الاستشهاد بالحديث.

المبحث الرابع

كلام العرب، موقف النحاة من الاستشهاد به، منهج ابن السراج من الاستشهاد بالنثر ،استشهاده بالتراكيب النحوية، منهج ابن السراج من الاستشهاد بالشعر نماذج من استشهاده بالشعر.

الفصل الثاني القياس

وفيه أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول

تعريف القياس لغة، تعريف القياس اصطلاحاً، بداياته وتطوره، مكانة القياس وفائدته ،القياس عند البصريين ، القياس عند الكوفيين.

المبحث الثاني

أركان القياس الركن الأول المقيس عليه، الركن الثاني المقيس، أقسام القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه، الركن الثالث الحكم، الركن الرابع العلة.

المبحث الثالث

مكانة القياس في كتاب الأصول، القضايا النحوية في القياس عند ابن السراج.

المبحث الرابع

القضايا الصرفية في القياس عند ابن السراج، قياسه على الشاذ، المسائل التي تفرد بها.

الفصل الثالث الإجماع

ويشتمل على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول

الإجماع لغة، الإجماع عند الفقهاء، الإجماع في اصطلاح النحويين، الاحتجاج بالإجماع.

المبحث الثاني

أنواع الإجماع، إجماع نحاة البلدين، البصريون والإجماع، الكوفيون و الإجماع، إجماع العرب، إجماع الرواة، مخالفة الإجماع.

المبحث الثالث

موقف ابن السراج من الإجماع،إجماع النحويين، إجماع الأخفش و النحويين، إجماع المدرسة الكوفية، إجماع المدرسة البصرية، إجماع المدرسة البغدادية، إجماع العرب، إجماع القراء.

الفصل الرابع استصحاب الحال

وفيه مبحثان وهما:

المبحث الأول

الاستصحاب لغة، الاستصحاب اصطلاحا، الاستصحاب عند علماء العربية،المسائل التي احتج فيها البصريون باستصحاب الحال، المسائل التي احتج فيها الكوفيون باستصحاب الحال.

المبحث الثاني

استصحاب الحال عند ابن السراج، المسائل التي استدل فيها باستصحاب الحال.

الخاتمة

الفهارس

ويحتوي على فهرس المصادر والمراجع، فهرس الآيات القرآنية،فهرس الأحاديث والآثار، فهرس الأمثال، فهرس النماذج والتراكيب النحوية، فهرس الأشعار، فهرس الأعلام.

تمهيد

ابن السراج وكتابه الأصول

المبحث الأول

حياة ابن السراج

اسمه ونسبه:

هو أبو بكر محمد بن السريِّ بن سهل المعروف بابن السرَّاج[1] النحوي البغدادي.

ولم تذكر المراجع سنة ولادته، فيما اتفقت على أنه عاش ببغداد، وقضى حياته فيها، وحضر قدوم المكتفي[2] إليها من الرقة سنة (289هـ)، كما اتفقت المراجع على سنة وفاته، فقد انتقل إلى جوار ربه في ذي الحجة سنة (316هـ)، إلا ما أورده السيوطي بأنه لم يطل عمره وتوفي شاباً، وهذا لا يتفق مع ما أورده الرواة، بأن ابن السراج كان شابا عندما قدم المكتفي إلى بغداد، ولم تذكر المراجع شيئا عن حياته الخاصة أو عن أسرته، غير أنه كان له ولد وكان رقيق القلب عطوفا عليه، حضر إليه يوما فأظهر نحوه المحبة، فقال له بعض الحاضرين: أتحبه أيها الشيخ ؟[3] فقال متمثلا:

أُحِبّهُ حُبَّ الشحِيح مَالهُ قَد كَانَ ذَاقَ الفقْرَ ثُم نَالَهُ[4].

طلبه للعلم وشيوخه:

نشأ ابن السرَّاج في بغداد، وكان محباً للعلم، شهد حضارة العرب الزاهرة، ولزم أكابر شيوخ عصره البارزين، الذين أخذ عنهم العلم، حتى برع فيه، وتوطدت به

---

[1] السراج (بفتح السين وتشديد الراء وبعد الألف جيم) نسبة إلى السروج، انظر اللباب في تهديب الأنساب لابن الأثيرج 2 ص111.

[2] هو المكتفي بالله أبو محمد علي بن المعتضد بويع بالخلافة سنة 289هـ وتوفي سنة 295هـ ، ينظر إنباه الرواة للقفطي ج3 ص146.

[3] ينظرطبقات النحويين للزبيدي ص112، وفيات الأعيان لابن خلكان ج4 ص339،الأنساب ج3 ص241 ،معجم الادباءلياقوت الحموي ج5 ص341، نزهة الألباء للأنباري ص186، بغية الوعاة للسيوطي ج1 ص109،الأعلام للزركلي ج6 ص136.

[4] البيت لإعرابي انظر البصائر والذخائر لابي حيان التوحيدي تحقيق وداد القاضي ج8 ص173 .

قدماه، وارتفع به رأسه في غير كبر، ممن كانت بغداد تتنافس بهم، حيث أخذ عن المبرِّد (ت285هـ) إمام نحاة البصرة في القرن الثالث الهجري، فقد صحبه ابن السرَّاج وأخذ عنه العلم والأدب، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان أحدث أصحابه سناً مع ذكاء وفطنة، قال عنه ابن درستويه: "كان من أحدث غلمان المبرد، مع ذكائه وفطنته، وكان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه، ويأنس به، وكان من أكابر أصحابه" وتأثر ابن السرَّاج بالزَّجَّاج، الذي آلت إليه رئاسة المدرسة البصرية، بعد موت المبرد.

واشتد اهتمام ابن السرَّاج بالنحو بعد أن انتهره الزَّجَّاج في مسألة أخطأ في الجواب عليها، فوبخه الزَّجَّاج وقال مثلك يخطيء في هذه المسألة، والله لو كانت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحتمل ذلك، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق ورجع إلى كتاب سيبويه ونظر في دقائقه، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين، ولم يقتصر اهتمامه على النحو، بل كان ملما بعلم الموسيقا والمنطق والعلوم الأخرى[1].

تلاميذه:

تتلمذ على يدي ابن السرَّاج عدد كثير من طلاب العلم، وقد صار لكثير منهم شأن سابغ وصيت واسع، وممن أخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزَّجَّاجي (ت 337هـ)، وأبو سعيد السيرافي (ت 368هـ) ونقل عنه الجوهري في كتابه (الصحاح)، وأخذ عنه أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، وعلي بن عيسى الرمَّاني (ت 384 هـ) وأبو علي القالي (ت 356هـ) والأزهري اللغوي محمد بن أحمد (370هـ) وأبو القاسم الآمدي (ت371هـ)[2].

[1] ينظرالفهرست ج1 ص92، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ج1 ص64، وفيات الأعيان ج4 ص339، بغية الوعاة ج1 ص100،101، معجم الأدباء ج 5ص341.
[2] وفيات الأعيان ج4 ص339.

آثاره العلمية:

ترك ابن السرَّاج العديد من الآثار العلمية في النحو والصرف، ويبدو أنه تأثر بأستاذه حتى في عناوين مؤلفاته، فكلاهما له كتاب في الاشتقاق، والخط والهجاء، واحتجاج القراء، وشرح سيبويه .

لابن السرَّاج تآليف عديدة تختلف طولاً وقصراً، ويدور معظمها حول النحو وبعضها في مواضيع مختلفة، كالخط والقراءات والشعر، وسوف نسردها حسب الترتيب الهجائي وهي:

احتجاج القراء- الاشتقاق- الأصول- الجمل.- جمل الأصول- الخط- الرياح والهواء والنار- شرح كتاب سيبويه- الشكل والنقط- الشعر والشعراء- العروض- المواصلات والمذكرات في الأخبار- الموجز - الهجاء[1].

[1] ينظرالفهرست ج1 ص93، وفيات الأعيان ج4 ص339، إنباه الرواة ج3 ص149، بغية الوعاة ج1 ص101،100.

المبحث الثاني

كتاب الأصول:

هذا الكتاب من أجلِّ كتب ابن السرَّاج بلا نزاع ،لما له من منزلة خاصة في نفوس النحاة، وفي تاريخ النحو العربي، ورد ذكره في أمهات كتب التراجم، حيث ذكر في

طبقات النحويين، ووفيات الأعيان، ومعجم الأدباء، وبغية الوعاة ونزهة الألباء والأعلام، ونال استحسان معاصريه وغيرهم، حتى قيل عنه: (له مصنفات حسنة، أحسنها وأكبرها الأصول، فإنه جمع فيه أصول العربية، وأخذ فيه مسائل سيبويه ورتبها)[1].

وحكى الرمَّاني متحدثاً عن ابن السرَّاج، قال ذكر كتاب الأصول بحضرته فقال قائل :"هو أحسن من المقتضب"، فقال: أبو بكر لا تقل هكذا وأنشد:

فلو قِبلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِسُعْدَى شَفَيتُ النفْسَ قَبْلَ التنَدُمِ

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيجَ لِي البُكَى بُكَاهَا فَقلْتُ الفضْلَ للمتَقَدِمِ[2]

هذا الكتاب نال استحسان الدارسين، وله مكانة بين العلماء، حتى قيل عنه: "مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[3]، وقيل عنه أنه أحسن مصنفاته وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب ،قال الزبيدي: "ومنها كتاب في الأصول هو غاية في الشرف والفائدة ومنها كتاب مختصر اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها"[4].

---

[1] ينظر معجم الأدباء ج 5 ص341 ،تاريخ بغداد للبغدادي ج5 ص319، إنباه الرواة ج1 ص147، الوافي بالوفيات للصفدي ج3 ص87 ،88.

[2] ينظرالفهرست ج1 ص93، إنباه الرواة ج3 ص145، بغية الوعاة ج1 ص101، والبيت المثمثل بت لعدي بن الرقاع العاملي الشاعر الأموي.

[3] ينظرمعجم الأدباء ج5 ص341.

[4] طبقات النحويين ص112.

ويقول ياقوت: "ثم رجع إلى كتاب سيبويه، ونظر في دقائقه، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين، في مسائل كثيرة" وقال: "وله من مصنفات كتاب الأصول، وهو أحسنها و أكبرها ،وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[1].

والباحث في هذا الكتاب، يجد أن ما وصفه الأقدمون به ينطبق عليه، فهو يمثل خطوة هامة في تاريخ النحو وإيضاح قواعده وتحديد مفاهيمه، وتمييز مسائله، في أسلوب سهل نقي ،وعبارة واضحة.

لقد كتب ابن السرَّاج كتابه (الأصول في النحو) لإعادة صياغة كتاب سيبويه بأسلوب جديد، يتسم بالسهولة، إذا قيس بأسلوب سيبويه، وصف القدماء كتاب الأصول بأنه أول كتاب جمع أصول العربية وأن مؤلفه هو أول من ألف، قياسا على ما ألف في أصول الدين، حيث كانت بحوث النحو والصرف متداخلة قبل صدور هذا الكتاب، وابن السراج يعد من أوائل من صنفوها، ورتبوها، وأخضعوها، لمنهج علمي في التأليف، اعتمد على ما جاء في كتاب سيبويه، مختصرا مسائله، منظما لأبوابه، في ترتيب جديد، كما اعتمد على ما جاء في كتب المازني، والمبرد، والأخفش، بحيث صار لزاما على من أراد أن يعرف هؤلاء الأئمة، أن يرجع إلى كتاب ابن السرَّاج.

تسمية الكتاب:

لقد حدد المؤلف غرضه من الكتاب وخطته فيه فقال في مقدمته: "فتفهم هذه الأصول والفصول، فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعاً يحصره، وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه، وصنوفه، على مراتبها بأخصر ما يكون من القول وأبنيته ليسهل إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه"[2].

[1] معجم الأدباء ج5 ص341.
[2] مقدمة الأصول في النحو ج1 ص22.

وقال أيضا: "ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم"[1].

ونص في الورقة الثانية من كتابه هذا على اسمه، عندما بين الغرض من التأليف، قال: "وغرضي في هذا الكتاب العلة، التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"، وقال في مكان آخر: "قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا في دربة للمتعلم، ودرس للعالم، بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول"[2].

وقال: "قد انتهينا إلى الموضع الذي يتساوى فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل بعد ذكر الذي والألف واللام"[3] وذكر في آخر الكتاب "هذا آخر الأصول بحمد الله ومنه"[4].

غير أن النحاة وأصحاب التراجم وغيرهم آثروا زيادة هذه التسمية، وأطلقوا على الكتاب اسم (الأصول الكبير) أو (أصول النحو) وظل معروفاً باسم (الأصول الكبير) عند كثير ممن ترجموا لابن السرَّاج، كياقوت الحموي وابن خلكان والزبيدي والسيوطي وغيرهم، أما لماذا سمي بالأصول الكبير، فلأن له كتابا آخر اسمه جمل الأصول أو الأصول الصغير، فهذه التسمية -كما يبدو – للفرق بين الكتابين والإشارة إلى أن كتاب الأصول الكبير أحسن مصنفات ابن السراج وأكبرها[5].

منهج ابن السراج في كتابه الأصول:

جاء كتاب الأصول تنظيماً لكتاب سيبويه، ولعله أول كتاب بعد كتاب سيبويه تُنظم فيه الأبواب، ويستقل فيه كل باب عن الآخر بالشرح والتحليل والتمثيل، فاقترب من

[1] الأصول في النحو ج1 ص17.
[2] المصدر السابق ج1 ص343.
[3] المصدر السابق ج2 ص234.
[4] المصدر السابق ج2 ص582.
[5] ينظرنزهة الألباء ص186،وفيات الأعيان ج4 ص339.

السهل المفصل الذي يفهمه المتعلم والعالم كلاهما، حيث يقول ابن السراج: "لما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم"[1].

كان ابن السرَّاج منهجياً قويم النظرة في عرض مادة كتابه، فقد أدرك أن مدار علم النحو مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضوع، وقد بوب كتابه تبويبا يشبه إلى حد كبير تبويب سيبويه، لكن موضوعات الأصول غير متداخلة كموضوعات الكتاب، فقد رتبه على الشكل الذي ألفيناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، و انتقل بعد ذلك للتوابع كالنعت وعطف النسق وعطف البيان والعطف بالحروف، ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام وانتهى إلى مسائل الصرف[2].

ولا يدور هذا الكتاب حول موضوع أصول النحو بمعنى أدلته كما عرفنا في عصر ابن الأنباري، فأصول النحو لديه هي أبوابه وبيان عوامله وعلله، فهو لم يخصص كتابه للبحث في أدلة النحو السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال إنما وردت هذه الأدلة في ثنايا كتابه ومباحثه في قضايا النحو وأبوابه، إذن هذا الكتاب ليس بحثا في أصول النحو بل هو يتناول أبواب النحو بالدرس، فأصول النحو لديه الأبواب النحوية اللازمة للتعلم فهو لم يذكر ما ذكره ابن جني ولا الأنباري ولا السيوطي ولكن ما أورده في كتابه من حديث حول العلة يعتبر إشارة وتوجيهاً لنشأة علم أصول النحو –كما عرف فيما بعد- فهو يقول: "واعتلالات النحويين على ضربين، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا :لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحا قلبتا ألفا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وقر الله من الحكمة

[1] الأصول في النحو ج1 ص39.
[2] مقدمة الأصول في النحو ص22.

بحفظها، وجعل فضلها غير مرفوع، وغرضي من هذا الكتاب ذكر العلة التي اطردت ووصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"[1].

فهذا الكلام يجعله المشير الأول لـ (علم أصول النحو) واضعاً يده على بداياته، ولكنه لم يشأ الإيغال فيه، وبذلك كله يعتبر(كتاب الأصول في النحو) المقدمة المباشرة لنشأة علم أصول النحو بمفهومه فيما بعد عند ابن جني والأنباري والسيوطي.

الشارحون لكتاب الأصول:

وقد عنى به العلماء من بعده، وتعهدوه بالشرح والتفسير، فقد شرحه الرماني النحوي (ت384هـ) وابن بابشاد (ت454هـ) وابن البادش الغرناطي النحوي (ت528هـ)، والشيخ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت610هـ) وأبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري (ت616هـ) ووضع عليه حاشية يحيى بن معطي الزواوي النحوي (ت628هـ)، ونقل عنه السيوطي في (الأشباه والنظائر)[2].

[1] الأصول في النحوج1 ص35.
[2] ينظركشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى القسنطيني ج1 ص111، الأشباه والنظائر للسيوطي ص104.

المبحث الثالث

موقف ابن السراج من المدارس النحوية:

موقفه من المدرسة البصرية:

نشأ ابن السراج بعد تكامل طبقات النحاة البصريين والكوفيين، وكان مذهبه بصرياً ؛لأن الأسس التي يرجع إليها والمصطلحات بصرية.

هو كالبصريين يعتمد على القبائل الفصيحة، ولا يقيس على القليل والنادر،ومن المصطلحات البصرية التي استعملها كالممنوع من الصرف، والنعت، والبدل، وألقاب الإعراب، واللازم، وفي كتابه العديد من المسائل التي ورد فيها ذكر البصريين وغالبا يعبر عنهم بـ (أصحابنا) مثل قوله: "وأصحابنا يجيزون أن قائما زيد، وأن قائم الزيدون ،ينصبون قائما، ويرفعون زيدا بقائم، على أنه فاعل سد مسد الخبر"[1]، وقيل عنه من علماء البصرة الذين يخلطون بين المذهبين، وخلاصة القول أن ابن السرَّاج كان بصريا متحررا على منوال الشخصيات البصرية الثائرة على القيود من أمثال يونس بن حبيب الضبي[2].

موقفه من المدرسة الكوفية:

رغم استعمال ابن السرَّاج لألفاظ البصريين، نجده أحيانا أخرى يستعمل ألفاظ الكوفيين، كالنسق والمكني والجحد والصفة والمفسر وما لم يسم فاعله، ويتعرض لبعضها بالذكر إذ يقول: "واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائي صفة والفراء محال، ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض أمام وقدام ويخلطون الحروف بالأسماء والشاذ بالشائع"[3].

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص302،224،151.
[2] مقدمة كتاب الموجز ص9.
[3] الأصول في النحو ج2 ص246.

وهو أحيانا يعرض بمنهجهم ويرميهم بالخلط بين الأسماء والحروف والشاذ بالشائع ،كما يذكر أنهم يقيسون على الأشياء الشاذة إذ يقول: " وقد قال الفراء: يجوز أن تقول أنهم أجمعون قومك على الغلط ،هم أجمعون قومك، وأنه نفسه يقول يجوز أن ترفع توكيد مالا يتبين فيه الإعراب، هو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة"[1].

ولكن ذلك لم يمنعه أن يأخذ من أقوالهم ويبني على بعض أصولهم، مثل جعله اسم الإشارة اسماً موصولاً قال: " ويكون ذا في موضع الذي فنقول: ضربت هذا يقوم وليس بحاضر تريد الذي يقوم قالوا وقد جاء هذا في الشعر نحو[2]:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[3].

ووصف مذهب الكوفيين بالضعف، كما في قوله: "قال الكوفيون يجوز التعجب في البياض والسواد لأنهما أصل الألوان وقد جاء في الشعر (أبيضهم) و(أبيض من كذا) و(أسود من كذا) وهذا مذهب ضعيف"[4].

[1] الأصول في النحو ج1 ص257.
[2] المصدر السابق ج1 ص158 ،ج2 ص120.
[3] ، ينظرالإنصاف لابن الأنباري ج2 ص717.
[4] الأصول في النحو ج1 ص201.

المبحث الرابع

علم أصول النحو

تعريف الأصل لغة واصطلاحا

الأصل لغة:

وردفي معاجم اللغة: الأصل أسفل كل شيء[1] وبمعنى القاعدة: (كل قاعدة فهي أصل للتي فوقها[2])، ولكن هذا المعنى الوجيز توسع في استعماله.

قال الفيومي: أصل الشيء أسفله ،وأساس الحائط أصله،وأصل كل شيء ما يستند وجود ألشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمع أصول[3].

وورد في معجم الوسيط بعدة معان وهي:

(أصل الشيء أصلاً استقصى بحثه حتى عرف أصله.)

(أصل الشيء جعل له أصلاً ثابتا يبنى عليه.)

(أصل الشيء أساسه الذي يقوم عليه، ومنشئوه الذي ينبت منه)[4].

وفي معجم المقاييس (فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي في قولهم: لا أصل له و لا فصل له، أن الأصل الحسب، والفصل اللسان)[5].

ويقال: (قعد في أصل الجبل وأصل الحائط)[6].

وفي التعريفات للجرجاني (الأصل هو ما يبنى عليه غيره، والأصول جمع أصل، وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره، و في الشرع عبارة عما

---

[1] ينظر العين للخليل ج7 ص156 ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ج3 ص50.
[2] الكليات للكفوي ج1 ص702.
[3]االمصباح المنيرللفيومي ج1 ص5.
[4] المعجم الوسيط أحمد الزيات ومحمد النجارج1 ص20.
[5] مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ج1 ص109.
[6] أساس البلاغة للزمخشري ج1 ص17.

يبنى عليه غيره، ولايبنى هو على غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه، ويبنى على غيره)[1].

وورد في تاج العروس في مادة (أ –ص -ل)الأصل أسفل الشيء يقال: قعد في أصل الجبل ، وأصل الحائط ،وقلع أصل الشجر ، ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد والنهر أصل للجدول، قاله الفيومي، وقال الراغب أصل كل شيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره، وقال غيره الأصل ما يبنى عليه غيره)[2].

وقد أخذ الأصوليون المعنى اللغوي واختلفوا في التعبير عنه ،فقال بعضهم: (ما يبنى عليه غيره) وهو الرائج، وقال آخرون (المحتاج إليه)، وقال ثالث (ما يستند تحقيق الشيء إليه) وقال رابع (ما منه الشيء) وقال خامس (منشأ الشيء)[3].

والأصل اصطلاحاً:

في اصطلاح الأصوليين جعلوا للأصل معان أربعة وهي:

1-الراجح بمعنى الأولى والأحرى، يقال الأصل الحقيقة.

2-الدليل كما يقال: ﴿أقيموا الصلاة[4]﴾.

3-القاعدة كما يقال: الفاعل مرفوع أصل من أصول النحو، وأصول النحو قواعده التي تبنى عليها الأحكام[5].

4- المستصحب يقال طهارة الماء أصل، وتعارض الأصل والظاهر[6].

---

[1] التعريفات للجرجاني ج1 ص8.
[2] تاج العروس ج27 ص447.
[3] .رالإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج1 ص23.
[4] .سورةيونس الآية:87 ،سورة الحج الآية: 78،سورة النورالآية: 38 ،سورةالروم الآية:31.
[5] المعجم الوسيط ج1 ص20.
[6] نهاية السول في شرح منهاج الوصول للأسنوي ج1 ص7.

في اصطلاح النحويين:

يقول الأنباري: "أصول النحو: أدلة النحو، التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[1].

وعرفه السيوطي بقوله:" علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[2].

موضوع أصول النحو

هي أدلة النحو نفسها بحثاً عن حقيقتها وأقسامها وترتيبها وطريقة الاستدلال بها وقد جعلها ابن جني ثلاثة السماع والإجماع والقياس[3].

وقال ابن الأنباري في لمع الأدلة: أدلة النحو ثلاثة: السماع والقياس واستصحاب الحال[4]، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، وجعلها السيوطي جمعا بين ابن جني و الأنباري حيث قال: وأدلة النحو الغالبة أربعة[5].

فائدة أصول النحو :

يحدد الأنباري فائدة علم أصول النحو بقوله: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد، إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك و الارتياب"[6].

---

[1].لمع الأدلة للأنباري ص80.
[2].الاقتراح للسيوطي ص72.
[3] المصدر السابق ص72.
[4] لمع الأدلة ص 89.
[5] الاقتراح ص72.
[6] لمع الأدلة ص80.

ظهور أصول النحو

والأصول جمع أصل، لا يكسر على غير ذلك عند اللغويين[1]، وقد ورد التعبير بـ(أصول العربية)أو (أصول النحو) أو (الأصول) في كتب التراجم لعلماء النحو وطبقاته،قال الزبيدي: "لم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى ظهر الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا في اللغة واستبان الإعراب الذي هو حليتها والموضح لمعانيها، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين، من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ،إلى أن يسببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه، فكان أول من أصل ذلك وأعمل فيه أبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً"[2].

وذكر في موضوع آخر (وقال أبو العباس محمد بن يزيد سئل أبو الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلي الوضع في النحو و أرشده إليه، فقال: "تلقيته من على بن أبى طالب رحمه الله، وفي حديث آخر قال: ألقى إلي علي أصولا احتذيت عليها"[3].

فقد تعددت الروايات التي أوردت لفظ الأصول، منها ما ورد منسوبا إلى الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –وهو قول: "سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية[4])، كما أورد صاحب إنباه الرواة أن أبا الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي فرأيته مطرقا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال:

[1] تاج العروس ج27 ص447.
[2] طبقات النحويين ص11.
[3] المصدر السابق ص21 .
[4] إنباه الرواة ج1 ص24.

سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية "[1]، وما ورد عن ثعلب في وصف كتاب سيبويه قال: "والأصول والمسائل للخليل"[2].

من الواضح أن المقصود من هذه الكلمة في بداياتها هو القواعد والقوانين العامة لعلم النحو، ولكنها أخذت تنمو وترسخ وتتضح معالمها حتى أصبحت علماً راسخا معللا جامعا لجهود السابقين من علماء النحو في (الكتاب)، ولعل أول مؤلف حمل عنوان الأصول في النحو هو كتاب ابن السراج.

والمتتبع لهذا العلم، يجد أنه مر بمراحل من النمو والتطور، إلى أن وصل لما هو عليه اليوم، من أنه علم يدرس أدلة النحو، وتخصصت فيه العديد من الكتب الشهيرة كاللمع، والخصائص، والاقتراح.

ومنذ بداية نشأة النحو كان(الكتاب) هو المؤلف الذي نال استحسان معاصريه، فقال عنه الأقدمون "وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد ولم يلحق به بعده[3]"، وقال المازني: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[4].

إن الأصول في هذه الفترة كانت تعني القوانين و القواعد العامة لعلم النحو والمباديء البسيطة غير المعللة، ثم أخذت تنمو وترسخ وتتضح، حتى أصبحت علما راسخا جامعا لجهود السابقين، متمثلا في(الكتاب)، وقد طالت هذه المرحلة وظفرت بأعلام النحو الأفذاذ وهم كثر، من بينهم الفراء (ت 207ه) ومؤلفاته النحوية حتى قيل عنه "لولا الفراء لما كانت عربية لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لما كانت عربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب"[5].

ثم أسهم في هذه الفترة ابن السراج (ت316ه) بكتابه (الأصول في النحو) فكان أول مؤلف يحمل عنوان الأصول، وكان عمله النحوي تنظيما لمسائل سيبويه وتبويبا لها

[1] الفهرست ج1 ص76.
[2] المصدر السابق ج1 ص77.
[3] المصدرالسابق ج1 ص76.
[4] المصدر السابق ج1 ص76.
[5] تاريخ بغداد ج14 ص149.

وتوضيحاً لحدودها، حيث يبدو كالشارح للكتاب، المزيل لما فيه من غموض، يجمع إليه أقوال النحويين البصريين خصوصا آراء شيخه أبي العباس المبرد، وآراء الأخفش وآراء الكسائي والفراء من نحاة الكوفة.

وبهذه المسيرة وصل هذا العلم إلى مرحلة النضج والكمال، وانتقل إلى البحث في معناه الحقيقي، وهو العلم الباحث في أدلة النحو، ويعتبر ابن جني (ت392هـ) ممن قدم مجهوداً لا ينكر في ظهور هذا العلم إلى الوجود، حيث يعتبر أول من فكر في التأليف فيه، إذ يقول: "وذلك إنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1]، كما اعتبر ابن جني من سبقه في التأليف في هذا العلم لم يلمس الجوهر المقصود بل تعرض للقليل منه، حيث يقول على ما اشتمل عليه كتاب ابن السرَّاج: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله"[2]، وقال في أبي الحسن الأخفش و كتابه المقاييس: "على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أننا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به"[3].

ولكن ليس معنى هذا أن الأصول لم تكن موجودة قبل ابن جني، فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقاً في محاولاتهم التقعيدية المبكرة في مصنفاتهم.

ولم تقف مسيرة هذا العلم عند هذا الحد، بل يعد ما قدمه الأنباري (ت577هـ) والسيوطي (ت911هـ) في تأصيل هذا العلم ورفع، بنيانه إسهاماً كبيراً للوصول به إلى ذروة النضج والكمال، بكتابيهما الرائعين (لمع الأدلة) و (الاقتراح).

العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه:

منذ النشأة الأولى لعلم العربية كان الدافع الأساسي هو الحفاظ على لغة القرآن، وخدمة كتاب الله العزيز، و الحفاظ على الألسنة من اللحن، الذي بات يهددها، فكان

[1] الخصائص لابن جني ج1 ص2.
[2] المصدر السابق ج1 ص2.
[3] المصدر السابق ج1 ص3.

سببا في دفع الأئمة إلى السعي وراء جمع اللغة ودراستها، وكان النحو أشد العلوم تداخلا مع علوم الشريعة، حتى بات التحفيز على تعلمه يجعله فرض كفاية، ومن ذلك ما نقله السيوطي عن الإمام الرازي (ت 606ه) قوله: "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على معرفة الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة"[1].

فاللغة وعلومها وسيلة لعلوم الدين وذات صلة قوية بها، ولطالما حفز العلماء على الأخذ بأسباب تعلمها والمثابرة في السعي على تحصيلها، ذهب الشاطبي إلى أن العلم بالعربية فرض لمن تتوقف صحة الاجتهاد عليه، فقال: "فإن كان ثم علم لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلا بالاجتهاد فيه فهو لابد مضطر إليه؛ لأنه إذا فرض كذلك لم يكن في العادة الوصول إلى درجة الاجتهاد دونه فلابد من تحصيله وتمامه والأقرب في العلوم هكذا علم اللغة العربية"[2].

كما اشترط النحاة العلم بالعربية للوصول إلى رتبة الاجتهاد، ودعا أئمتها غيرهم وخاصة علماء الفقه إلى الاهتمام بأخذها؛ لأنها الوسيلة لمعرفة الفقه، من ذلك ما نلمسه في قول ابن يعيش "إنه لابد في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها إذ كان منزلا باللسان العربي، فلابد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها، إذ الألفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لأنه يبتنى على معرفة الكتاب، ولا يعرف معناهما إلا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطا في صحة الاجتهاد"[3].

---

[1] الاقتراح للسيوطي ص133.
[2] الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ج4 ص114.
[3] شرح المفصل لابن يعيش ج1 ص11.

علم أصول الفقه وعلم أصول النحو قد استقيا من بعضهما، والتفاعل بينهما واضح منذ النشأة الأولى لعلم أصول النحو، وأكد ذلك ابن جني(ت 392هـ) بقوله: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1].

ولكن هذا لا يعني أن علم أصول النحو لم يعرف قبل ابن جني، وهو إذ يؤكد ابتكاره لهذا العلم فإنه لا يدعي أنه أوجده من عدم ، وإنما استخلصه من أقوال أصحابه من علماء النحو السابقين فيقول في ذلك: "وأعلم أن هذه المواضع التي ضمنتها وعقدت العلة على مجموعها قد أوردها أصحابنا وعنوها وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا وإياها نووا"[2].

فالتفاعل بين هذين العلمين متبادل حيث كان الفقهاء يديرون مباحثهم الفقهية على أسس نحوية، فقد أشار الإسنوي في (الكوكب الدري) إلى أن ما صنعه الإمام محمد بن حسن الشيباني(ت 189هـ) تلميذ أبي حنيفة في كتابه (الجامع الكبير) هو ربط بين المسائل الفقهية ومسائل النحو، إذ يقول: "ومنها إذا قال أي عبيدي ضربك فهو حر، فضربه الجميع عتقوا وإذا قال أي عبيدي ضربته فهو حر، فضرب الجميع عتق واحد فقط فإن ترتبوا عتق الأول وإن ضربوا دفعة فيختار واحد منهم كذا ذكره ابن جني وابن يعيش وسبقهم إليه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة "[3].

هكذا التقى العلمان واستقيا من بعضهما، حتى أن علماء العربية قد صرحوا بتلك العلاقة بين هذين العلمين، وأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه، يقول الانباري معرفا أصول النحو بأنها: "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله وهي معتمدة في معناها على أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[4].

---

[1] الخصائص ج1 ص2.
[2] المصدر السابق ج1 ص162.
[3] الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للأسنوي ج1 ص418.
[4] لمع الأدلة ص27.

فتعريف الأنباري شبيه أو مطابق لتعريف أصول الفقه، الذي قال فيه البيضاوي:" أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالا وكيفية الاستفادة بها وحال المستفيد"[1]. كما ربط ابن جني من قبله بين هذين العلمين في كتابه الخصائص في معرض حديثه عن سبب تأليفه ،ثم تبعهم السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح، حين ربط بين هذين العلمين بقوله :"هذا كتاب في أصول النحو هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه "[2].

ويقول عن ترتيبه: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم"[3]، كما يقول في مسألة الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث: "إن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث هذا معلوم من أصول الشريعة"[4].

كما ذكر في (الأشباه والنظائر) أنه اتجه بالعربية سبيل الفقه حيث قال: " وقصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنعه المتأخرون وألفوه من الأشباه والنظائر"[5].

ولم يقف أن العلمين استقيا من بعضهما فحسب بل التقى علماء العلمين وجرت بينهما المناظرات، التي في جوهرها تعبر عن مدى ارتباط العلمين ببعضهما، من ذلك ما جرى بين الكسائي و أبي يوسف القاضي، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول ما النحو، وكانا في حضرة هارون الرشيد، فقال له الكسائي: "ما تقول في رجل قال أنا قاتل غلامك، وقال له آخر أنا قاتل غلامك أيهما تأخذ قال آخذهما جميعا، فقال له هارون أخطأت -وكان له علم بالعربية- الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماضي، وأما الذي قال أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ

[1] نهاية السول في شرح منهاج الوصول للأسنوي ج1 ص14،13.
[2] الاقتراح ص68.
[3] المصدر السابق ص68.
[4] االمصدر السابق ص151.
[5] الأشباه والنظائر ج1 ص6.

لأنه مستقبل لم يكن بعد،كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾[1]، فغدا أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو"[2].

ومن المناظرات الفقهية النحوية التي تثبت صلة هذين العلمين ببعضهما، ما ورد عن أن الرشيد سأل أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته أنت طالق طالق طالق؟ قال واحدة، قال الرشيد فإن قال أنت طالق أو طالق أو طالق قال واحدة، قال فإن قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق، قال واحدة، قال فإن قال أنت طالق وطالق وطالق، قال الكسائي يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في اثنين وأصاب في اثنين، أما قوله أنت طالق طالق طالق واحدة، لأن الاثنين الباقيين توكيد، أما قوله أنت طالق أو طالق أو طالق فوقعت الأولى، لأنه شك، أما قوله أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث، لأنه نسق، وكذلك قوله أنت طالق وطالق و طالق[3].

وكان الفقهاء يعودون إلى النحاة، فقد قيل أن الرشيد كتب إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فَإنْ تَرفقِي يَا هِنْدُ فَالرفْقُ أيمُنْ وإنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالخَرْقُ أشْأَمُ

فَأنْتِ طَلاقٌ وَالطلاقُ عَزيمةٌ ثَلاثًا وَ مَنْ يَخْرقُ أعَقُ وَأظْلَمُ[4]

قال ما يلزمه إذا رفع ثلاث وإذا نصبها، قال أبو يوسف هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأي فأتيت الكسائي[5].

وروي عن الفراء أنه سئل ماذا تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لا شيء عليه، قيل من أين لك ذلك؟ قال قسته على مذاهبنا في العربية وذلك أن المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو[6].

---

[1] سورةالكهف الآية :23.
[2] معجم الأدباء ج4 ص91.
[3] نزهة الألباء ص 62 ،63.
[4] مجالس العلماء للزجاجي ص 338.
[5] ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص 76 ، الكوكب الدري ص117، مجالس العلماء ص 338 .
[6] نزهة الألباء ص83.

ومن كتب الفقه التي مزجت بين هذين العلمين كتاب (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) للطوفي الصرصري قال في مقدمته: "ينكرون فضل العربية وتأخذهم عليها عصبة الشعوبية"[1] كما يرى أن تعلمها فرض كفاية فيقول: "وأنه فرض كفاية كسائر فروض الكفايات"[2].

فهذان العلمان تشابها حتى في النشأة لكل منهما فقد عرف الفقهاء الآوائل منذ الصحابة المباحث الأصولية ولكن نقصها التدوين، فأصول الفقه عرف منذ نشأة الإسلام الأولى، و الأحداث تدل على ذلك، فقد سأل رسول الله- صلى الله عليه وسلم- معاداً وهو يرسله إلى اليمن: "كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال بكتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله ،قال: فبسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم –قال فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أجتهد رأي ولا آلو، قال فضرب رسول الله -صلى الله عليه وسلم -صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله -صلى الله عليه وسلم –لما يرضي رسوله"[3].

هكذا كان الصحابة يقضون بكتاب الله ثم سنة رسوله الكريم ثم الاجتهاد، فقد أخرج النسائي في سننه عن شريح أنه كتب إلى عمر –رضي الله عنه –يسأله، فكتب إليه أن أقض بما في كتاب الله فإن لم يكن في كتاب الله، فبسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم –فإن لم يكن في كتاب الله ولا سنة نبيه - عليه السلام- فاقض بما قضى به الصالحون، فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك والسلام عليكم[4].

وشأن أصول النحو شأن أصول الفقه، فقد سبقت نشأته تدوينه وعرفه العلماء الأوائل

وطبق في كتبهم ولم يصل على مرحلة التدوين والتنظير له إلا في عهد ابن جني (ت392ه) وقد سبق الفقهاء في تدوين أصولهم على يد الشافعي محمد بن إدريس

[1] الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للطوفي الصرصري ص185.
[2] المصدر نفسه ص237.
[3] أصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح ص93.
[4] سنن النسائي ج3 ص468 رقم الحديث 5944.

(ت 204هـ) في أواخر القرن الثاني الهجري ودُوِّن أصول النحو في القرن الرابع الهجري[1].

أثر النحو وأصوله في الفقه وأصوله:

لما كان كلا العلمين قد تلازما وارتبط كل منهما بالآخر رغم سبق أصول الفقه في الظهور فقد اعتمد الفقهاء في وضع أحكامهم على النحو وأصوله، حيث إن اختلاف الإعراب يؤدي إلى اختلاف الفهم للآيات، ولذلك كان لزاما على الفقيه أن يكون له دراية بالإعراب لأن الإعراب قد يوجب حكما ولو أسقطه لم يوجب ذلك الحكم[2].

ولهذا حرص الفقهاء على معرفة العربية وإتقانها يقول السبكي:" واعلم أن كمال رتبة الاجتهاد تتوقف على ثلاثة أشياء أحدها التأليف في العلوم التي يتهذب بها الذهن كالعربية وأصول الفقه والذي نشير إليه من العربية كانت الصحابة أعلم به منا من غير تعلم، وغاية المتعلم أن يصل إلى بعض فهمهم وقد يخطي وقد يصيب"[3].

ولهذا حرص الفقهاء على تعلم العربية وإتقانها، حتى طلب من العالم أن يتقن علم العربية نحواً وصرفاً، ليعرف القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال، إلى حد يميز به من صريح الكلام وظاهره ومجمله ومبينه وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه[4].

وذهب الشاطبي إلى أن العلم بالعربية فرض لمن تتوقف صحة الاجتهاد عليه[5].

وغالبا نجد داخل الكتب الفقهية اهتماما بالإعراب لما فيه من توجيه المعنى، كما ورد في البرهان يقول صاحبه: "ومن أمثلة حمل الكسر على الجوار في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُم إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[6]، فمن غير مشاركة المعطوف عليه في المعنى، وهذا في حكم الخروج

[1] أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص94.
[2] ينظرالكوكب الدري ص 206 ،الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج2 ص772.
[3] الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ج1 ص8.
[4] المصدر السابق ج3 ص255.
[5] الموافقات للشاطبي ج4 ص114.
[6] سورة المائدة الآية:6.

عن النظم الإعراب بالكلية وإيثار ترك لإتباع لفظه في الحركة وهذا ارتياد الأردأ من غير ضرورة"[1].

ومن الكتب التي مزجت بين النحو والفقه وبينت دور النحو في فهم العلوم الشرعية، كتاب (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) للطوفي الصرصري الذي ألفه في الرد على الذين ينكرون فضل العربية، ويحطون من قدرها[2].

وقد حصر ابن رشد القرطبي الأسباب المؤدية إلى الاختلاف بين الفقهاء في ستة أسباب ثالثها الاختلاف في الإعراب، لأنه هو الفارق في المعاني[3].

فالقرآن الكريم والحديث الشريف، هما أساسا أصول الفقه وأدلته، وابن حزم يؤكد ذلك بقوله: "وهذا مالا يجهله من له أدنى بصر باللغة العربية" [4].

مظاهر التأثير الفقهي في أصول النحو:

إنا لا نجد علمين استقيا من نفس المصدر مثل علم أصول الفقه وعلم أصول النحو ،فمنذ النشأة الأولى لعلم العربية كان الدافع هو الحفاظ على لغة القرآن، والقرآن هو مفجر الدراسات اللغوية، وهو أول مصدر استقى منه النحويون شواهدهم، و اعتمدوا عليه في تقرير قواعدهم النحوية والصرفية، وفي هذا الصدد يقول الراغب الاصفهاني (ت502ه)" وألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء في أحكامهم، وعليها مفزع الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم"[5].

ويبدو تأثير أصول الفقه في النحو وأصوله جلياً، فمن ذلك استعارة التسمية والمنهج[6]

[1] البرهان في أصول الفقه لعبد الملك الجويني ج1 ص 328.
[2] أصول النحو دراسة في فكر الانباري ص85.
[3] ينظرالكوكب الدري ص54.
[4] الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج3 ص332.
[5] مفردات غريب القرآن للاصفهاني ج1 ص6.
[6] ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص100.

واعترف بذلك النحاة أنفسهم ،فابن جني يرى أن أصول النحو نشأ على مذهب أصول الكلام والفقه، ويقر ابن الأنباري بتأثره بمناهج الفقهاء في تأليفه لكتاب الإنصاف، وأن كتابه كان على ترتيب كتب الفقهاء في دراسة المسائل الخلافية، ذلك أنه درس الفقه الشافعي وتثقف ثقافة فقهية على يد الشيخ ابن الرزاز،وله مؤلفات في فقه الشافعية، منها (هداية الذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية) وترجم له في طبقات الشافعية الكبرى، فكان من الطبيعي أن يتأثر بمنهاج الفقهاء، ونسج على منوالهم، وقال عنه السيوطي: "وحصل طرفا صالحا من الخلاف"[1].

وكتب الأنباري كتابا سماه (الفصول في معرفة الأصول) ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه[2]، وأقر تأثره بمنهاج الفقهاء في تأليفه لكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) حيث يقول: "إن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية – عمر الله مبناها – سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة"[3].

كما تأثر النحويون بمنهج الفقهاء في الأحكام العامة التي ساروا عليها، في إقرار القواعد على السماع والقياس والإجماع، وذلك أثر من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة [4].

ففي مجال السماع نجد أن أبرز مظاهر تأثير علم أصول الفقه هو العناية بجمع النصوص واستقصائها ووضع حدود زمانية ومكانية. واستفاد النحاة من القراءات القرآنية حيث إن القراءات القرآنية أوثق وأوضح متنا وسندا، ولذلك استند إليها النحاة في تقعيد الأصول، وضبط كثير من الفروع وقد أكسبت اللغة مرونة واتساعا[5].

---

[1] ينظرطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج7 ص156، بغية الوعاة ج2 ص86.
[2] ينظركشف الظنون ج2 ص1271.
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ج1 ص3.
[4] ينظرفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص83.
[5] ينظرالنشر في القراءات العشر ج1 ص9،10.

كما تأثر النحويون بعلم الحديث في استخداماتهم كثيراً من مصطلحاته مثل الجرح والسفه والغفلة والشذوذ والتصحيف والتحريف والغريب والمستدرك والمستخرج والسماع والإجازة.

وقد أشار السيوطي (ت911ه) في مقدمة المزهر إلى أنه اتبع ترتيب المحدثين فقال: "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها،وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع "[1].

وفي مجال القياس نجد تأثر علم أصول النحو بالفقه وأصوله في تعريف القياس وأركانه، وتركيبه من أصل وفرع وحكم وقياس علة وشبه وطرد، وهو عند الفقهاء قياس علة وقياس دلالة وقياس في معنى الأصل[2].

واحتذى النحويون بالفقهاء في ظاهرة الخروج عن الاطراد، يقول أبو القاسم الزجَّاجي (ت 337ه): "الأصل في الإعراب أن يكون حركة، ولكن قد يخرج عن هذا الاطراد فيكون حرفا، وهو الخروج عن الأصل ليس في النحو فقط ولكنه موجود في سائر العلوم الأخرى"[3].

هكذا كان علم أصول النحو يستنبط من أصول الفقه، فقضية الأصل والفرع التي شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النحوي، كانت وافدة عليهم من أصول الفقه، فقد تحدث الأحناف والشافعية عن الأصول و الفروع، واهتم بها أبوحنيفة ومدرسته، وكان الخليل معاصرا لأبي حنيفة فكان يقيس النصوص الفقهية ما يؤيد به مسائل في النحو، و سيبويه عاصر أبا يوسف ومحمد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة، حيث كان النحاة ينظرون إلى الفقه وأصوله على أنه علم نابع من الفكر الإسلامي الخالص[4].

[1] المزهرللسيوطي ج1 ص1.
[2] ينظرالإحكام في أصول الإحكام للآمدي ج3 ص208،ج4 ص7.
[3] الإ يضاح في علل النحوللزجاجي ص73.
[4] ينظرالإعراب ومشكلاته ،مجلة مجمع اللغة العربية ج42 ص179.

لهذا تشابه علم أصول النحو بأصول الفقه، وخاصة في الأدلة حيث نجد الأدلة الرئيسة في كلا العلمين هي النقل والإجماع والقياس ويؤكد ذلك الشاطبي حيث يقول :أدلة الفقه تنقسم إلى متفق عليها وهي الكتاب والسنة والإجماع[1].

كما تأثر النحاة بالفقهاء في مجال الحكم فقسموا الحكم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء، وهي نفس أقسام الحكم الشرعي حيث قسم إلى واجب ومحظور ومندوب ومكروه ومباح[2].

أما الإجماع فهناك تشابه في تعريفه بين الأصول النحوية والفقهية ففي أصول الفقه هو اتفاق مجتهدي الأمة بعد النبي –صلى الله عليه وسلم – على حكم شرعي، وعند النحاة هو اتفاق نحاة الكوفة والبصرة، وهو إما قولي أو سكوتي كما يجوز لأهل العصر إذا اختلفوا على قولين جاز لمن جاء بعدهم إحداث قول ثالث[3].

والاستصحاب فهو مصطلح فقهي عند متأخري الحنفية، يقابله عند الشافعية دلالة النص، يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يقم دليل على عدمها وهو نفس المعنى عند النحاة ؛لأنه يعني إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[4].

ومن المؤلفات التي مزجت بين النحو والفقه (معاني القرآن) للفراء و(مجاز القرآن) لأبي عبيدة و(تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، وتأثر الزجاجي بالفقهاء في ألفاظه وتعبيراته، بل قاس على بعض مسائلهم ومن ذلك قوله في التعليل لمسألة الخروج عن القاعدة: "وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه، ونحو يطرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ذلك ناقصا للباب، وذلك موجود في سائر العلوم حتى علوم الديانات، كما يقال بالإطلاق الصلاة واجبة على البالغين من

[1] ينظر المقاصد للشاطبي ج2 ص152.
[2] ينظر الاقتراح ص84، والإحكام في أصول الأحكام ج3 ص35.
[3] ينظر الأصول من علم الأصول لمحمد بن صالح العثيمين ج1 ص64،الاقتراح ص151.
[4] ينظر لمع الأدلة ص 141.

الرجال والنساء ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها كما يقال من سرق حرز قطع وقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم"[1].

ويبدو تأثر أصول النحو بأصول الفقه واضحا من خلال المصطلحات، فمصطلحات النحو أغلبها مأخوذة من مصطلحات الفقه، على سبيل المثال مصطلح النسخ فقد أخذ النحاة هذا المصطلح لما رأوه من تطابق المعنيين الفقهي والنحوي، فهو عند الأصوليين رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر، والمبتدأ والخبر عند النحاة مرفوعان، وأن دخول كان وإن وظن عليهما تغير هذا الحكم فأطلقوا عليها النواسخ، وأطلقوا مصطلح النسخ على هذا العمل لما فيه من رفع حكم وإبدال آخر به.

ومصطلح التعليق أيضا أخذه النحاة من الفقهاء، فالمرأة المعلقة هي الأرملة التي فقدت زوجها أو التي طلقها زوجها ولم تستوف عدة النكاح ،فلا هي متزوجة ولا تستطيع أن تتزوج في الوقت نفسه فهي معلقة قال تعلى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾[2]، أخذ النحاة هذا المعنى في باب أفعال القلوب، فالعامل موجود ولكنه لا يؤثر في المعمول إذ أن التعليق في هذا الباب إبطال عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها، نحو (علمت لزيد فاضل) فحق (زيد فاضل)، النصب ولكن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل وسمي معلقا.

كذلك التعدية عند النحاة هي تأثير الفعل في المفعول به، أو أن تجعل الفعل اللازم متعديا بتضعيفه أو بالهمز أو بزيادة ألف المفاعلة، ومنه انقسمت الأفعال إلى نوعين لازم و متعد وهذا المصطلح وهو التعدية مأخوذ من الفقهاء، فهو عندهم إثبات حكم مثل حكم الأصل في الفرع.

[1] ينظر الإيضاح في علل النحو ص72 ،73 .
[2] سورة النساء الآية:129.

والابتداء أيضا أخذه النحاة من الفقهاء، فهو من مصطلحاتهم ويقابل عندهم الوقف، والكناية عند نحاة الكوفة بمعنى الضمير؛ لأنه يكنى به عن المتكلم أو المخاطب الغائب أخذه الكوفيون من الفقهاء فهي عندهم مقابل الصريح[1].

التفاعل بين علم الكلام وعلم النحو:

يكثر دوران هذا المصطلح(علم الكلام) في كتب الفقه، وغالبا يكون مرادفاً لعلم الاعتقاد أو العقيدة، حتى قيل عنه: إنه علم يبحث في الاعتقادات، وأطلق عليه علم التوحيد، أما تسميته بعلم الكلام فإن كتب البلاغة تنسب ذلك إلى الجاحظ؛ لأن هذا العلم يستند إلى الحجج العقلية[2].

فقد اهتم العلماء العرب بهذا العلم وتعددت الأقوال في الحث على دراسته والحرص على معرفته، ذكر البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3]أن في الآية تنبيهاً على شرف علم الكلام وأهله وحث على البحث والنظر فيه والسعي في اجتهاده[4].

ومن علماء النحو من أدخل ألفاظ علم الكلام في جملته النحوية، على نحو ما فعل الفراء حتى قيل عنه: إنه يتفلسف في ألفاظه ويسلك كلام الفلاسفة، وقد سمى كتابه الذي ألفه بأمر المأمون (الحدود) ومن المعلوم أن الفلاسفة هم الذين يستعملون كلمتي الحد والتعريف[5].

وهكذا انتشر هذا العلم وأصبحت له مكانة ومذهب يعتد به، وأن المتكلم يحتج على المعنى المقصود بالحجج التي تقطع المعاند بالبراهين العقلية، وأصبح من الصعب الفصل بينه وبين علم الفقه، وكثرت التصانيف التي أدخل فيها أصحابها المعتزلة علم

---

[1] ينظرظاهرة الإعراب في النحو العربي أحمد سليمان ياقوت ص159،160،161.
[2] ينظر التعريفات للجرجاني ج1 ص 201،الفقه الإسلامي وأدلته وهبة الزحيلي ج1 ص14 .
[3] سورةالأنبياء الآية:22.
[4] ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ج1 ص440.
[5] ينظر الفهرست ج1 ص99.

الكلام[1]، ولما كان علم الفقه على صلة وطيدة بعلم النحو والدراسات اللغوية فقد أثر علم الكلام الإسلامي في النحو العربي، وساعد ذلك مجموعة عوامل منها أن كثيراً من النحاة كانوا من المنشغلين بعلم الكلام ومن المعتزلة، حتى أفرد ياقوت الحموي فصلا سماه نحاة المعتزلة[2].

وقد كان عبد الله بن أبي إسحاق (ت117ه) معاصرا للحسن البصري (ت110ه)، ويحي بن يعمر (ت128ه) معاصرا لواصل بن عطاء (ت131ه) وعيسى بن عمر (ت149ه) معاصرا لعمر بن عبيد المعتزلي (ت142ه) وكان الخليل بن أحمد (ت175ه) صديقا لابن المقفع (ت142ه) وأبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت207 ه) صديقاً لثمامة الأشرس المعتزلي (ت213ه) ومن نحاة المعتزلة محمد بن المستنير قطرب (ت 206 ه) وسعيد بن مسعدة الأخفش (ت215ه)[3].

أما ابن السرَّاج (ت 316ه) فيعد بداية مرحلة جديدة من مراحل تأثير علم الكلام في النحو، ويبدو التأثير المنطقي واضحاً في ألفاظه، حتى قيل عنه إنه وضع أبواب كتابه الأصول على ألفاظ المنطقيين والفلاسفة، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون، ونتيجة اهتمامه بالمنطق اهتم بالحدود والعلل والأحكام[4].

كما تأثر الزجَّاجي بكلام الفلاسفة ونرى ذلك واضحاً في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) يعرف الحد والحدود بمنطق الفلاسفة فيقول: "وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء وأن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود"[5].

---

[1] ينظر تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر إبن أبي الإصبع ج1 ص10، أصول الفقه على منهج أهل الحديث ج1 ص9.
[2] ينظر معجم الأدباء ج3 ص98.
[3] ينظر طبقات النحويين ص 45 ،نزهة الألباء ص83،84.
[4] ينظر إنباه الرواة ج2 ص 209.
[5] ينظر الإيضاح في علل النحو ص46.

فما هذا إلا أثر من آثار نفوذ علم الكلام في ميدان البحث النحوي ،ومن النحاة من ألّف في هذا العلم ،على نحو ما ذكر عن أبي علي الفارسي أنه كان مهتما بالاعتزال وله كتاب فيه سماه (التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير)[1].

وكان علي بن عيسى الرمَّاني من النحاة المتكلمين أخذ الكلام عن ابن الإخشيد، وكان عالماً بالمنطق مستعملا عباراته النحوية على مذهب المعتزلة، وله فيه تصانيف مأثورة [2].

و قد كان أبو الفتح بن جني يمثل تلاحماً وطيداً بين الدراسات النحوية وعلم الكلام، بل تعدى ذلك حتى أرسى أصول النحو على غرار الفقه والكلام؛ إذ يذكر في مقدمة الخصائص: أنه عمل أصول النحو على مذهب الكلام والفقه[3]، وقد كان معتزليا كشيخه الفارسي[4].

مظاهر التأثير الكلامي في النحو و أصوله:

من أبرز مظاهر تأثر علم النحو بعلم الكلام استعمال النحاة مصطلحات وتعبيرات أقرب إلى المتكلمين ،كقولهم (القائم بنفسه ،والقائم بغيره)، في التفريق بين الاسم والفعل ،وقولهم: (المفتقر إلى غيره) و (المفتقر إليه) في التفرقة بين المصدر والفعل وهذه التعبيرات في الأصل تعبيرات كلامية ظهرت في استعمالات النحاة لاسيما عند ابن الأنباري حيث نجده مستخدماً العديد من المصطلحات كالوجود والعدم والجوهر والعرض ويقوم بنفسه والمفتقر إلى غيره، مثال ذلك في المسألة 28 من كتابه (الإنصاف) حيث يقول: "الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل_وأما الفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغنى

[1] ينظر بغية الوعاة ج1 ص496.
[2] ينظر معجم الأدباء ج4 ص191.
[3] ينظر الخصائص ج1 ص2.
[4] ينظر المزهر ج1 ص10.

بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره"[1].

ودخل تأثير علم الكلام في السماع والقياس والعلة، وتأثر السماع بقضية تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد، ومن القضايا الكلامية التي أثرت في السماع اللغوي، قضية اللغة بين التوقيف والاصطلاح، وهي قضية كثر النزاع فيها بين الفلاسفة والمتكلمين والنحاة، وقد تعرض السيوطي لهذه القضية الفلسفية[2].

[1] الإنصاف ج1 ص237، المسألة 28.
[2] ينظرالمزهر ج1 ص20،16،10.

الفصل الأول

السماع

الفصل الأول

السماع ومصادره عند ابن السراج

تمهيد:

نص علماء اللغة العربية على أهمية السماع في تحصيل اللغة وإتقانها، وأكدّ علماؤها الأجلاء على قيمته فأولوه اهتماماً وحرصوا على لفت الانتباه لقيمة المسموع ،فقال ابن فارس: "تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقنا من ملقن وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون"[1].

وكما نعرف فالسماع كان تلقائياً بالإضافة إلى حرص العلماء على التنبيه إلى قيمته ولفت ابن جني إلى أهمية السماع في تنمية ملكة الفرد اللغوية التي يكتسبها من أفراد مجتمعه وذلك حين تحدث عن اتصال العرب ببعضهم وأثره في انتقال لغاتهم إلى بعضهم فقال: "فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتـإاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة. فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته، كما يراعى ذلك من مهم أمره"[2].

وبذلك اتجه علماء العربية إلى البوادي والقفار يجمعون لغتهم؛ لأنهم أدركوا أنها الكنز الذي لا يساويه مال.

[1] الصاحبي لابن فارس ص 48، المزهر ج1 ص145.
[2] الخصائص ج2 ص 16.

المبحث الأول

تعريف السماع:

السماع في اللغة:

ورد في لسان العرب (سمع) السمع حس الأذن ،وقال ابن السكيت: السمع سمع الإنسان وقوله تعالى: ﴿إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بَآيَاتِنَا﴾[1] أي: ما تسمع إلا من يؤمن بها، وأراد بالإسماع القول والعمل، ورجل سمَّاع إذا كان كثير الاستماع لما يقال[2].

وفي أساس البلاغة: ومن المجاز سمع الله لمن حمده أي أجاب وقبل[3].

والسماعي في اللغة ما نسب إلى السماع، ولم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها، بل يتعلق بالسمع ويقابله القياس[4].

وفي الكليات: المراد بالسماعي مالا قاعدة له يعرف بها، كما أن القياس ماله ضابط كلي يعلم به[5].

السماع اصطلاحاً:

السماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وقد عرَّفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المولدين وغيرهم و ما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم بـ (لن) و النصب بـ (لم)"[6].

---

[1] سورةالنمل الآية:81، سورة الروم الآية:53.
[2] لسان العرب ج3 ص2095.
[3] أساس البلاغة ج1 ص308.
[4] التعريفات ج1 ص39.
[5] الكليات ص317.
[6] لمع الأدلة ص81.

أما السيوطي فقد زاد الأمر توضيحا، فحدد معنى السماع بقوله: "واعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ،فشمل القرآن الكريم، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا"[1].

مكانة السماع عند النحاة:

للسماع مكانة عند علماء النحو، لما له من دور هام في خدمة اللغة جمعاً وتدويناً وتأصيلاً وتقعيداً، فقد كان هو الخطوة الأولى للجمع والتقصي، وقد عرف منذ القرن الأول حيث كان السماع في مجال اللغة وثيق الصلة برواية الحديث والنص القرآني وقراءاته، باعتبارها معتمدة جميعها على السماع، و قبل أن يأخذ المعنى الاصطلاحي كانت له مكانة في مجالس العلماء منذ الصحابة، واهتمامهم برواية الحديث، وكان عبد الله بن العباس يوجه جلسائه إلى ما أثر عن العرب من شعر فيقول: "إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب"[2].

فليس غريباً أن يكون جلُّ أوائل رواة اللغة من القراء من أمثال يحي بن يعمر (ت129ه) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه) وعيسى بن عمر (ت149ه) وأبي عمرو بن العلاء (ت154ه).

في القرن الثاني الهجري لم يعد السماع اللغوي من الأمور العامة كما كان في القرن الأول، بل أخذ اللغويون والنحاة يطلبون اللغة لذاتها، ورعاية للكتاب الكريم والمحافظة على لغة العرب من التأثر بما وفد عليها من غيرها من اللغات، فكانت الجزيرة هي المنبع الأصيل للغة الفصحى، وكان أول من ابتدأ به علماء البصرة، ثم علماء الكوفة، فعلماء بغداد، وقد اهتموا بالمسموع من اللغة فبحثوا في أنواعه، وبينوا

[1] الاقتراح ص96.
[2] الإتقان ج1 ص347.

درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاته، فأما التواتر فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي، فأما القرآن فليس هناك من مخالف في الاحتجاج بألفاظه جميعها، والاحتجاج بقراءاته المتواترة جميعها، يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم أحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفة القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس نحو :استحوذ ويأبى، وما ذكره من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[1].

ومنذ زمن الصحابة والتابعين بدأت الحاجة إلى تفسير ما غمض عليهم من الألفاظ اللغوية، الأمر الذي جعلهم يرجعون إلى ما أثر عن العرب من هذيل وكنانة وأسد وهوازن[2].

ومن ضروب الاهتمام بالسماع عند أبي الأسود وتلاميذه وجود بعض العبارات التي تفيد استقراءهم للغة ومتابعتها مثل ما ينسب لبعضهم من قوله: "إنما تجري في العربية، وتقديره في العربية، ونظير هذا في العربية كثير"[3].

وقد لفت انتباههم ما سمعوه من لحن في قراءة القرآن الكريم فاشترط عمر بن الخطاب العلم بالعربية فيمن يقوم بإقرائه.

ومن مظاهر الاهتمام بسماع اللغة - قبل معرفة المعنى العلمي - في إطار توضيح ما غمض عليهم من ألفاظ القرآن الكريم ما يروى عن عمر بن الخطاب أنه سأل رجلاً من كنانة عن كلمة حرجاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا

[1] الاقتراح ص15،14.
[2] الإتقان السيوطي ج1 ص134.
[3] الكتاب سيبويه ج3 ص 11، المقتضب المبرد ج2 ص223.

حَرَجًا﴾[1] قائلاً له ما الحرجة؟ فأجابه الرجل: بأنها الشجرة تكون بين الأشجار لا يصل إليها راعية ولا وحشية. فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير.[2]، ويروى أنه سأل شيخا من هذيل عن كلمة (التخوف) في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾[3]فأجابه الشيخ إنها لغتنا، التخوف التنقص واستشهد بقول أبي كبير الهذلي:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكَاً قَرِداً كَمَا تَخَوَّفَ عُوَد النِّبْعة السَّفَنُ[4].

أما في الحقبة التالية لتلاميذ أبي الأسود، فإننا نجد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يتبع شيخه يحيى بن يعمر في شرح ما خفي من ألفاظ اللغة وغريبها، حتى صار له مجلس يشرح فيه غريب الشعر،[5] ونستطيع أن نقول: إن علماء هذه الطبقة شرعت تعمل الفكر في المسموع من نصوص اللغة، فكان ذلك إيذانا ببدء الأخذ بالقياس إلى جانب السماع، ولم يعد السماع من الأمور العامة في القرن الثاني الهجري، كما كان عليه في القرن الأول، بل أخذ اللغويون والنحاة يطلبون اللغة لذاتها، ورعاية لكتاب الله -عزوجل- وحفاظاً على اللغة من الضياع، واللسان من اللحن، وبذلك أصبح له المعنى العلمي، يروى عن عيسى بن عمر صاحب كتابي (الجامع والإكمال) قوله: "كنت وأنا شاب أقعد بالليل فأكتب حتى ينقطع سوائي"[6] ويذكر ابن خلكان أن خلف الأحمر (ت180هـ) الذي عده الزبيدي في الطبقة الثالثة البصرية قال: "أتيت الكوفة لأكتب عنهم"[7]. فالنصوص اللغوية لم تحفظ عن طريق المشافهة فقط، بل إن الكتابة كانت تسير معها جنبا إلى جنب.

---

[1] سورة الأنعام الآية:125.
[2] البحر المحيط ج4 ص220.
[3] سورة النحل الآية:47.
[4] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج10 ص110، الكشاف ج2 ص608.
[5] ينظر الإنباه ج1 ص355.
[6] طبقات النحويين ص42.
[7] ينظر وفيات الأعيان ج2 ص379.

السماع عند البصريين:

اهتم علماء المدرسة البصرية بالسماع اهتماماً كبيراً، حيث توالت الرحلات إلى البادية لمشافهة العرب الفصحاء، فالحسن البصري (ت110ه) مكث في قبيلة بني هُذيل، ويروى عنه قوله: (توضيتُ) بالياء بدلاً من (توضأتُ) فقيل: له أتلحن يا أبا سعيد، فقال أنها لغة هُذيل، وفيهم نشأت[1]. وكذلك الخليل يذكر أنه تردد على البادية لمشافهة العرب، وكثيرا ما نلحظ في كتاب سيبويه يذكر الخليل فيقول: "أنه سمع إعرابياً يقول أو سمع بعض العرب يقول"[2].

وقد أكثر سيبويه من التعبيرات التي يستفاد منها أن من نقل عنهم قد اعتمدوا على مشافهة العرب، والأخذ منهم، على نحو قوله: (زعم يونس أنه سمع إعرابياً يقول ... أو أخبرنا بذلك يونس عن العرب)[3].

وسيبويه نفسه يورد بعض الألفاظ التي تدل على أنه سمع من العرب، كما في قوله: (إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها .....)[4]. و(هذا كله سمع من العرب)[5].

ويروى عن النضر بن شميل (ت203ه) أنه قال: (أقمت بالبادية أربعين سنة)[6].

والأخفش الأوسط (ت 210ه) شافه العرب وأخذ عنهم، ويدل على ذلك قوله: (سمعنا من العرب من يقول....) و (سمعنا من العرب يرفع كذا...)[7].

---

[1] تاج العروس (وضأ) ج1 ص489.
[2] الكتاب ج1 ص122.
[3] االمصدر السابق 2 ص411.
[4] المصدر السابق ج2 ص27 ،28.
[5] المصدر السابق ج1 ص230،155،ج3 ص98.
[6] نزهة الألباء ص73.
[7] معاني القرآن ص124،93،11.

السماع عند الكوفيين:

اهتم علماء المدرسة الكوفية بالسماع، و التفت الكوفيون إلى قيمة الرحلة إلى البادية لجمع لغة الفصحاء من منابعها الأصلية، بل كانوا يكثرون من الرحلة إليها، على النحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي فقد روي أنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفق خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[1]. وقد حققت له هذه الرحلات قدرا كبيرا من الفصاحة، حتى اختاره الخليفة المهدي مؤدبا لولده الرشيد، ونجد الفراء يورد عبارات في مؤلفاته تنم عن اهتمامه بالمسموع، وأنه شافه العرب وسمع منهم، فيقول: "سمعت بعض العرب يقول، وأنشدني بعض العرب، أنشدني بعض من بني كلاب، ولا أضنهم رووه إلا كما سمعوه"[2]، ولكن الكوفيين لم يكتفوا بما يأخذونه عن الأعراب إذ كانوا أيضا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضر العراق وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم.كما كان ثعلب(291ه) تابعاً لأستاذيه الكسائي والفراء فاعتمد على أقوال وأشعار الفصحاء المتحضرين[3].

مكانة السماع عند ابن السراج:

وقبل أن نتطرق لمصادر السماع ونبحث فيها مستشهدين بمكانتها في هذا الكتاب، آثرت أن أبحث في استعمال ابن السراج لتلك الألفاظ، التي تدل عن أن صاحبها سمع عن العرب، أو نقل عمن سمع عنهم، فكتاب ابن السراج مفعم بتلك الألفاظ والتعبيرات، التي تنم عن مكانة أصل السماع وقيمة هذا الأصل في كتابه، فلا نكاد نجد ورقة تخلو من لفظ سمع عن العرب أو لفظ السماع، أما التعبيرات التي استعملها ابن السراج في كتابه هي (سمع عن العرب) أو قوله: (ممن ترضى عربيته) وذكره لعلماء اللغة الذين سبقوه، من أمثال الخليل وسيبويه والمازني

[1] نزهة الالباء ص 59.
[2] معاني القرآن الفراء ج1 ص44،42.
[3] المدارس النحوية شوقي ضيف ص 230.

والأخفش ويونس بن حبيب والأصمعي، ممن نقلوا عن العرب واعترفوا بمشافهتهم لهم.على النحو قوله: (ممن ترضى عربيته) وقوله: (وذكر سيبويه: أن أبا الخطاب حدثه: أنه سمع)، وقوله: (وذكر سيبويه: أنه حدثه به من لا يتهم: أنه سمع العرب تقول) وقوله: (حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد: قال: سمعتُ أعرابياً يقول)، وقوله: (وقد سمع) وقوله: (قال سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم فزعم الخليل: أنه سمع من العرب من يقول) وقوله: (حكى سيبويه عن يونس: أنه سمع من العرب من يقول)، وقوله: (قال سيبويه: قلت له: يعني الخليل ما بال العرب قالت)، وقوله: (قال سيبويه: وحدثني منْ لا أتهم عن الخليلِ أنهُ سمعَ أعرابياً يقول)، وقوله: (وزعموا أنه سمع من العرب)، وقوله: (قال المازني ولولا أن هذا حكي عن العرب الموثوق بعربيتهم)[1]، وقوله: (وقال سيبويه: وحدثني من أثقُ به أنه سمع أعرابياً يقول)[2]، وقوله: (زعم الخليل أنه سمع عربياً يقول)، وقوله: (قال سيبويه: وحدثني أبو الخطاب: أنه سُمعَ من يقول) (وقالَ سيبويه: وزَعم أبو الخطابِ: أنهُ سمعَ مِنَ العرَبِ مَنْ يقولُ)، وقوله: (وزعَم أبو عبيدة : أنَّ العربَ تقولهُ)، وقوله: (وزَعِم الأصمعي: أنَّهُ سمعَ مِنَ العربِ)، وقوله: (قال الفراء: لولا السماعُ لكانَ قياساً)، و(هذا يتبع فيه السماع)، وقوله: (ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب)[3].

في كل ذلك إشارة إلى أن ابن السراج كان يعطي قيمة بالغة للسماع فيجعله الأصل الأول المعتبر لأن اللغة لم تؤخذ في بداياتها إلا سماعا.

[1] الأصول في النحو ج1 ص183،91،347،340،325،288،143،141.
[2] المصدر السابق ج2 ص244،400،396،373،312.
[3] المصدر السابق ،ج3 ص 82 ،345 .

المبحث الثاني

مصادر السماع :

1- القرآن الكريم.

2-القراءات.

3- الحديث الشريف.

4- كلام العرب نثراً وشعراً.

القرآن الكريم:

القرآن الكريم عماد الأدلة النقلية جميعها، وهو جدير أن يكون المرجع الأول في التقعيد النحوي واستنباط القواعد، وقد أتخذ منه النحاة الدليل الأول في إثبات قواعدهم وأصولهم، على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم، فقد اجمعوا على أنه أفصح ما نطقت به العرب، وقد توافرت له مقومات السلامة التي لم تتوفر لأي نص لغوي آخر، وقد عنى به العلماء، واهتموا بتدوينه وضبطه، وتكفل الله بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، فقد نقل السيوطي عن ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[2]، وقد تم جمعه وتدوينه وضبطه عقب الفتوحات الإسلامية عندما شرق العرب وغربوا في أصقاع هذه الأرض، واختلطوا بغيرهم، ولما تولى عثمان بن عفان- رضي الله تعالى عنه- حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأدربيجان، ورأى الناس يختلفون في القرآن يقول أحدهم للآخر هذه قراءتي أصح من قراءتك، أفزعه ذلك

[1] سورة الحجر الآية:9.
[2] المزهر ج 1 ص 213.

فحضر إلى عثمان وقال له: (أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى) فأرسل عثمان-رضي الله تعالى عنه - إلى حفصة طالبا الصحف، وأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث، أن ينسخوها في المصاحف، وقال: إذا اختلفتم في شيء، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما أنزل بلسانهم، فكتب عدة مصاحف ووجهها إلى مكة، والبصرة والكوفة، والشام، والبحرين، وأبقى مصحفا للمدينة[1].

احتل القرآن وقراءاته المكانة العالية، والدرجة السامية بين العلوم الأخرى؛ إذ هو أوثق مصدر اعتمدوا عليه في الاحتجاج، بخلاف الشعر الذي يعتريه التغيير عبر العصور، والحديث الذي قد تجوز روايته بالمعنى، ولذلك اتفق النحويون على الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقراءاته، المختلفة متواترة وشاذة، وفي هذا يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به، في العربية سواء أكان متواترا، أم أحادا، أم شاذا"[2]، فكان القرآن وقراءاته مصدرا لا ينضب للنحاة، ويقول الزركشي: "فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[3].

ويقول السيوطي: "إن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه، فإنكار شيء من القرآن إذن يوجب الكفر"[4].

[1] النشر في القراءات العشر ج1 ص7.
[2] الاقتراح ص 96.
[3] البرهان في علوم القرآن للزركشي ج1 ص318.
[4] الإتقان في علوم القرآن ج1 ص209، 212.

منهج ابن السراج في الاستشهاد بالقرآن الكريم:

ابن السراج شأنه شأن غيره من علماء هذه الأمة الذين يعتدون بالاستشهاد بالقرآن وقراءاته، فهو يقدمه على غيره ويعتبره الشاهد الأول في كل موضوع من موضوعات كتابه، وقد توسع في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وصرح بهذا في مواضع عديدة من كتابه، حتى أنا نجد في الصفحة الواحدة من كتابه أنه يستشهد بأكثر من آية أو آيتين، وهو نفسه يشير إلى قيمة الاستشهاد بالقرآن، بقوله: "أنه أفصح اللغات وسيدها"[1]، أما المنهج الذي تناول به الاستشهاد بالقرآن فغالبا نجد ابن السراج بعد أن يضع عنوانا لبابه غالبا ما يمثل بأمثلة يقيسها على القرآن، ثم يذكر بعدها مستشهدا بالآيات من القرآن الكريم، ثم يمثل على ذلك بما ورد عن العرب من أشعار أو عبارات سمعها أو رواها عن شيوخه، وهذا الغالب في كتابه، وقد يشير بقوله: "وهذا الضرب في القرآن كثير"، ثم يؤكد القاعدة بكلام العرب، ثم يردف ذلك بالشعر، وقد يورد الشاهد من كلام العرب ثم يستدل بالآيات، وقد يستدل على كل فقرة من المسألة بآية، وقد نراه يورد مستدلا بالبيت الشعري ثم يورد الآية مؤكدا للقاعدة، كما نراه أحيانا يذهب إلى ذكر لغات العرب، ثم يردف ذلك بذكر آيات القرآن، وفي بعض المواضع يورد الآية لتأكيد رأي شيخه المبرد، وقد يسوي في الاستشهاد بين القرآن وبين ما سمع من العرب الموثوق بهم مع بقاء القرآن مقدما.

- من المسائل التي أورد فيها الاستدلال بالقرآن، ثم ما ورد عن العرب من أقوال وأشعار، في باب ذكر الأسماء المنفية بقوله:

"واعلم أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام: نكرة مفردة غير موصوفة ونكرة موصوفة ونكرة مضافة ومضارع للمضاف

أما الأول: فهو النكرة المفردة: فنحو ما خبرتك من قولك: لا رجل عندي ولا رجل في الدار ولا صاحب لك و ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾[2] ولا صنع لزيد ولا رجل

[1] الأصول في النحو ج3 ص478.
[2] سورة التوبة الآية:118.

ولا شيء تريد: لا رجل في مكان ولا شيء في زمان وتقول: لا غلامَ ظريفٌ في الدار، فقولك: ظريف خبر وقولك: في الدار خبر آخر وإن شئت جعلته لظريف خاصة ومن ذلك قول الله عز و جل: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[1]

وقال عز وجل: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾[2] وأما قول الشاعر:

لا هَيثَم الليلة للمَطِّي ...[3]

فإنه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم ومثل ذلك: لا بصرَ لكم.

وقال ابن الزبير الأسدي:

أرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ"[4].

- وقد يشير بقوله: "وهذا الضرب في القرآن كثير" ثم يؤكد قاعدته بكلام العرب، ثم يردف ذلك بالشعر، كما ورد في باب الاستثناء المنقطع من الأول بقوله:

"واعلم أن (إلا) في كل موضع على معناها في الاستثناء، وأنها لا بد من أن تخرج بعضاً من كل، فإذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يُستَثنى منه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أمْرِ اللِه إلَّا مَن رَحِمَ﴾[5] فالعاصم الفاعل من رحم ليس بعاصم ولكنه دلّ على العصمة والنجاة، فكأنه قال والله أعلم: لكن من رحم يُعصم أو معصوم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[6] وهذا الضرب في القرآن كثير.

ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام، وما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرَّ (فما نفع) مع الفعل بمنزلة اسم، ولولا (ما) لم يجز الفعل هنا بعد إلا وإنما حسن هذا الكلام لأنه لما قال: ما زاد دل على قوله هو على حاله

---

[1] سورة هود الآية:43.
[2] سورة البقرة الآية :2.
[3] هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الكتاب ج2 ص296.
[4] الأصول في النحو ج1 ص382 ،383. البيت انظرالكتاب ج1 ص 152
[5] سورة هود الآية: 43.
[6] سورة يونس الآية:98 .

فكأنه قال: هو على حاله إلا ما نقص وكذلك دل بقوله: ما نفع ما هو على أمره إلا ما ضرَّ وقال الشاعر:

نَجَا سَالِم والنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ولم يَنْج إلا جَفْنَ سيفٍ ومئزَرَا"[1].

- كما نراه أحيانا يستدل بالآية لإثبات قول العرب كما في قوله: في ذكر مواضع إن: وتقول: ذاك وإن لك عندي ما أحببت، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾[2].

كأنه قال: يعلى الأمر ذلك وإن لك[3]. وقوله: فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4] تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق: يريدون: أهل الطريق وقوله عز وجل: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[5] إنما هو بر من آمن بالله[6].

- وقد يستدل على كل فقرة من المسألة بآية، كما نلاحظ ذلك في توضيحه لموضوع البدل إذ يقول:

"البدل على أربعة أقسام:

إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملاً عليه، أو غلطاً،وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني، كأنه خالٍ من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس.

الأول: ما ابتدلته من الأول وذلك نحو قولك: مررتُ بعبد الله زيدٍ ومررت برجلٍ عبد الله، وكان أصل الكلام: مررت بعبد الله، ومررت بزيدٍ، أو تقول: مررتُ بعبد اللِه وزيدٍ ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول، فلذلك استعمل البدل فراراً من اللبس

[1] الأصول في النحو ج1 ص291، البيت انظر العقد الفريد ج2 ص296،أسرار البلاغة ج1 ص90.
[2] سورة الأنفال الآية:14.
[3] الأصول في النحو ج1 ص271.
[4] سورة يوسف الآية:82.
[5] سورة البقرة الآية:177.
[6] الأصول في النحو ج2 ص255.

وطلباً للاختصار والإيجاز، ويجوز إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمضمر من المظهر، والمظهر من المضمر، البدل في جميع ذلك سواء.

فأما إبدال المعرفة من النكرة، فنحو قول الله: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾[1] فهذا إبدال معرفة من نكرة، فتقول على هذا: مررت برجلٍ عبد اللِه وأما إبدال النكرة من المعرفة، فنحو قولك: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، كما قال الله عز و جل ﴿بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[2] فهذا إبدال نكرة من معرفة، وأما إبدال الظاهر من المضمر، فنحو قولك: مررتُ بهِ زيدٍ وبهما أخويك، ورأيت الذي قامَ زيدٌ، تبدل زيداً من الضمير الذي في (قام)، ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً أباهُ والأب غير زيدٍ لأنك لا تبينه لغيره.

الثاني ما أبدل من الأول وهو بعضه: وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً رأسَهُ، وأتيتُ قومَكَ بعضَهم، ورأيتُ قومَكَ أكثرهم، ولقيت قومكَ ثلاثتهم، ورأيت بني عمِّكَ ناساً منهم، وضربت وجوهها أولها، قال سيبويه: فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد أكثر قومِكَ وثلثي قومكَ، وضربتُ وجوهَ أولِها، ولكنه ثني الاسم تأكيداً، والوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيتُ قومَكَ ثم يبدو أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلاثتَهم أو ناساً منهم ومن هذا قوله عز و جل: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ البيتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[3] والمستطيعونَ بعضُ الناس.

الثالث ما كان من سبب الأول: وهو مشتمل عليه نحو: سُلبَ زيدٌ ثوبَهُ وسرق زيد مالُه ؛لأن المعنى: سُلبَ ثوب زيد، وسرق مالُ زيدٍ، ومن ذلك قول الله عز و جل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[4] لأن المسألة في المعنى عن القتال في الشهر الحرام ومثله: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾"[5].

---

[1] سورة الشورى الآية:53،52. .
[2] سورة العلق الآية:16.
[3] سورة آل عمران الآية:97.
[4] سورة البقرة الآية :217.
[5] سورة البروج الآية :5،4 ، الأصول في النحو ج2 ص47،46.

- ونراه أحيانا يذكر مستشهداً بالبيت الشعري، ثم يورد الآية مؤكدا بقراءة ذلك الحكم، كما أورد ذلك في فصل من مسائل الجواب بالفاء، إذ يقول: "واعلَمْ أنَّ كل نفيٍ معنى تحقيق للإيجاب بالفاء، نحو: ما زال ولَم يزْل لا تقول: ما زالَ زيدٌ قائماً فأعطيكَ، وإنما صار النفي في معنى الإيجاب من أجل أنَّ قولهم زالَ بغير ذكر ما في معنى النفي؛ لأنك تريدُ عدم الخَبرِ فكأنَكَ لو قلت: زالَ زيدٌ قائماً لكان المعنى زالَ قيامُه فهو ضد كان زيدٌ قائماً وكانَ وأخواتُها إنما الفائدة في أخبارها والإيجابُ والنفي يقع على الأخبار، فلما كان زالَ بمعنى: ما كانَ ثم أدخلتْ "ما " صار إيجاباً؛ لأنَّ نفيَ النفي إيجابٌ فلذلك لم يجزْ أن يجابَ بالفاءِ، وقوم يجيزونَ أنت غيرُ قائمٍ فَتأتيكَ قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز لأنَّا إنما نَعطف المنصوب على مصدر يدلُّ عليه الفعلُ فيكون حرف النفي منفصلاً وغير اسمٍ مضافٍ وليست بحرفٍ فتقول: ما قامَ زيدٌ فيحسَنْ إلاّ حُمِدَ وما قامَ فيأكل إلا طعامَهُ قال الشاعر:

ومَا قَام مِنَّا قَائمٌ في نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ إلا بالَّتِي هِيَ أعْرَفُ [1]

تقول: ألا سيفٌ فأكونَ أوَلَ مقاتلٍ وليتَ لي مالاً فأعينَك

وقوله عز وجل: ﴿يَا لَيتَنَا نُردُّ وَلَا نَكذِبُ﴾[2] كانَ حمزةُ ينصبُ؛ لأنه اعتبر قراءة ابن مسعود"[3].

- وقد يذهب إلى ذكر لغات العرب ويؤكدها بالقرآن كما في قوله:

"الضرب الثاني: من التقاء الهمزتين وهو ما كان منه في كلمتين منفصلتين:

اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكل واحدة منهما في كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان محققتان إلا إذا كانتا عيناً مضاعفة في الأصل، نحو: سمائين ومن كلامهم تحقق الآخرة وهو قول أبي عمرو، وذلك قول الله عز و جل:

---

[1] البيت من شواهد سيبويه ج1 ص420، انظر ديوان الفرزدق ص389.
[2] سورة الأنعام الآية:27.
[3] الأصول في النحو ج2 ص 184.

﴿فَقد جَاء أَشْرَاطُهَا﴾[1]و ﴿يَا زَكَرِيَا إِنَا﴾[2] ومنهم من يحقق الأول ويخفف الآخرة، وكان الخليل يستحب هذا ويقول: لأني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم وأخذ به أبو عمرو في قوله عز وجل: ﴿يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾"[3].

- وقد يستدل بالآية على لغات العرب، كما أورد ذلك في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل بقوله:

"(وهلم) إنما هي لُمَّ؛ أي أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلا شيئاً واحداً، فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء: هلم على لفظ واحد، كما يفعلون ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل، قال الله عز و جل: ﴿وَالقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[4]، واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال، حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب. فأما بنو تميم: فيصرفونها فيقولون للاثنين: هلما، وللأنثى هلمي، كما تقول: رد وردا وردوا ورددن وردي"[5].

- كما يورد ابن السراج الآية لتأكيد رأي شيخه، كما في باب الكنايات إذ يقول:

وتقول: أعطانيه وأعطانيك ويجوز: أعطاكني، فإن بدأ بالغائب قال: أعطاهوني وقال سيبويه: هو قبيح لا تكلم به العرب، وقال أبو العباس: هذا كلام جيدّ ليس بقبيحٍ، وقال الله عز و جل: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[6].

- وقد يسوي في الاستشهاد بين القرآن الكريم، وبين ما سمع من كلام العرب الموثوق بهم، مع بقاء القرآن مقدماً، كما في قوله:"والرفع في هذا أعرف والنصب

---

[1] سورة محمد الآية: 18.
[2] سورة مريم الآية :7.
[3] سورة هود الآية:72. وانظر الأصول في النحو ج2 ص 404 ،405.
[4] سورة الأحزاب الآية :18.
[5] الأصول في النحو ج1 ص146.
[6] سورة هود الآية :28 ، وانظر الأصول في النحو ج2 ص120.

عربي جيدٌ، فما جاء في الرفع ﴿ويومَ القيامةِ ترىَ الذينَ كذَّبُوا عَلَىَ اللهَ وُجُوهَهم مِسْودَّة﴾[1].

ومما جاء في النصب: (خلقَ اللّه الزرافة يديها أطولَ من رجلِيها) قال: حدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت لعبدة بن الطبيب:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُه هُلْك وَاحِدٍ ولِكَّنهُ بُنيانُ قَوْمٍ تَهَدَّما[2]

وقال رجل من خثعم أو بجيلة:

ذَريني إنَّ أمَرِكِ لَنْ يُطاعَا وما ألفيتِني حِلْمِي مُضَاعا"[3].

- وقد يعزِّز الآية بكلام العرب، كما أورد ذلك في باب الأسماء المخفوضة في القسم قال :"أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن فأكثرها الواو ثم الباء، وهما يدخلان على محلوف، تقول: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، فالأصل الباء، ألا ترى أنك إذا كنيت عن المقسم به، رجعت إلى الأصل فقلت: به آتيكَ ولا يجوزوه لا آتيكَ ثم التاء وذلك قولك: تالله لأفعلن، ولا تقال مع غير الله قال الله عز وجل: ﴿وَتَاللهِ لَأكِيْدَنَّ أصْنَامَكُمْ﴾[4] وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب، وبعض العربِ يقول في هذا المعنى، فتجيء باللام ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب، وقال أُمية بن عائِذ:

لِلِه يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍ بهِ الظيَّانُ والآسُ[5]

يريد والله لا يبقى إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب"[6]

- كما استشهد بالآية على آية، كما في باب نعم وبئس، حيث يقول:

---

[1].سورة الزمر الآية:60.
[2] ديوان الحماسة أبي تمام ص 142.من شواهد سيبويه ج1 ص 156.
[3] الأصول في النحو ج2 ص51، و البيت من شواهد سيبويه ج1 ص78 ،وانظر همع الهوامع3 ص188.
[4]سورة الأنبياء الآية:57.
[5] من شواهد سيبويه ج2 144،وانظرالمقتضب ج2 ص324.
[6] الأصول في النحو ج1 ص430.

"أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً، وبئس الرجل عبد الله، ونعم الدار دارك، فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس؛ لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما.أما زيد: فإن رفعه على ضربين:

أحدهما: أنك لما قلت: نِعم الرجل، فكأن معناه محمود في الرجال، وقلت: زيد ليعلم من الذي أثنى عليه، فكأنه قيل لك: من هذا المحمود قلت: هو زيد.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم، فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالإبتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره، وليس الرجل في هذا الباب واحداً بعينه إنما هو كما تقول: أنا أفرق الأسد والذئب، لست تريد واحداً منهما بعينه، إنما تريد: هذين الجنسين، قال الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1].

فهذا واقع على الجنسين يبين ذلك قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[2].

وما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام وذلك قولك: نعم أخو العشيرة أنت وبئس صاحب الدار عبد الله"[3].

- ولم يقصر اهتمامه بآيات القرآن الكريم على تقديمه إياه، و اعتباره المصدر الأول في الاستشهاد، إنما نراه يعتبره الأصل الذي يقاس عليه، مثال ذلك ما جاء في باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به، وما لا يجوز أن يحكى، إذ يعتبر الأسماء مثل (عرفات) و (أذرعات) و (قريشيات) مصروفة قياساً على قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾[4] ويورد قول العرب إذ يقول: تقول العرب: هذه عرفات مباركاً فيها فعرفات بمنزلة آبانين ومثل ذلك أذرعات.

قال امرؤ القيس:

---

[1] سورة العصر الآية:2،1.
[2] سورة الشعراء الآية:227.
[3] الأصول في النحو ج1 ص112.
[4] سورة البقرة الآية :198.

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأهلُها بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي[1].

القراءات

تحتل القراءات المكانة العالية، والدرجة السامية الرفيعة بين العلوم الأخرى؛ لأنها أوثق مصدر يمكن الاعتماد عليه و الاحتجاج به؛ لذا اتفق النحويون على اعتبار القرآن الكريم بقراءته المتنوعة، متواترة وشاذة، المصدر الأول للاستشهاد، وأعمالهم النحوية وكتبهم خير شاهد على أنهم بنوا النحو على كلام العرب الفصيح وفي مقدمته القرآن بقراءاته.

إن علم القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره، من حيث السماع، أو يقال علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوا لناقله،وموضوعه كلمات القرآن من حيث يبحث فيه عن أحوالها، كالمد والقصر والنقل، واستمداده من السنة والإجماع، وفائدته صيانته عن التحريف والتغيير، مع ثمرات كثيرة، ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارىء معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء مع ما فيه من التسهيل على الأمة وغايته معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء، والمقريء من علم بها أداء ورواها مشافهة[2].

وقد ذكر علماء القراءات أن لصحة القراءة ثلاثة ضوابط وهي:

1- صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

2- موافقة القراءة رسم المصحف العثماني.

3- موافقة القراءة لتراكيب العربية، ولو بوجه من الوجوه.

[1] الأصول في النحو ج2 ص106 والبيت في ديوان إمريء القيس ص106.
[2] إتحاف فضلاء البشر شهاب الدين الدمياطي ج1 ص6.

ويعبر عن ذلك ابن الجزري بقوله: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[1].

ولم يشترط بعض العلماء مثل ابن الجزري التواتر، ويرون الأخذ بالآحاد، ويذهب الأكثر إلى أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت الرسم والعربية[2].

وقد اهتم القراء والمفسرون بسند القراءات وبالمروي منها وقسموه إلى:

1- متواتر، وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، وأغلب القراءات كذلك.

2- مشهور، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم.

3- آحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية.

4- شاذ، وهو ما لم يصح سنده[3].

وقد تنبه العلماء إلى فوائد تعدد القراءات قال السيوطي: "ومنها المبالغة في إعجازه بإيجازه ؛إذ تنوع القراءات بمنزلة الآيات"[4].

ومن فوائد تعدد القراءات تنوع الأحكام الشرعية؛ لأجل التوسعة على الناس باختلاف الأحوال والأسباب من غير أن يؤدي ذلك إلى تغيير حكم مباح أو حرام.

---

[1] النشر في القراءات العشر ج1ص 9.
[2] المحتسب ص15.
[3] الإتقان ج1 ص 259.
[4] الإتقان ج1 ص227.

وفي تعدد القراءات تيسير على الناس في قراءة القرآن، فقد روي عن الرسول صلى الله عليه و سلم: (إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه)[1].

أما علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات، وكان قوم يعيبون على عاصم وحمزة و ابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونها إلى اللحن، مع ثبوت هذه القراءات بالأسانيد الصحيحة، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، كما يرى السيوطي الذي اعتبر كل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً حيث يقول: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: ﴿اسْتَحْوَذَ ...﴾[2] و ﴿يَأْبَى...﴾[3] وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بـ (تاء) الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ...﴾[4] كما احتج على إدخالها على المبدوء بـ (النون)بالقراءة المتواترة ﴿وَلِنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ..﴾[5] واحتج على صحة قول من قال: إن (الله) أصله (لاه) بما قري شاذا ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء لاهٌ وفِي الأرض لاهٌ..﴾[6]. فقراءات القرآن كلها حجة في النحو على نحو ما يرى السيوطي أيضا في الإتقان "فكل ما قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا"[7].

والاستشهاد بالقراءات المتواترة هو منهج نحاة البصرة والكوفة، مع تباين موقفهم من بعض القراءات فلم يكونوا على منهج واحد في بعض القراءات فقد اعتمد البصريون على ما يوافق أقيستهم فتجنبوا الشاذ، والنادر، وغير الموثوق به، واختلف الكوفيون

[1] صحيح البخاري ج4 ص1909.
[2] سورة المجادلة الآية :19.
[3] سورة التوبة الآية :32.
[4] سورة يونس الآية :58.
[5] سورة العنكبوت الآية :12.
[6] سورة الزخرف الآية: 84. الاقتراح ص96 ،97 98.
[7] الاتقان ج1 ص256.

موقفا عن البصريين في الأخذ بالقراءات، إذ تعد القراءات أهم مصادر النحو الكوفي، حيث ضمت الكوفة ثلاثة من القراء المشهورين، وهم حمزة بن حبيب الزيات، وعاصم بن أبي النجود، وعلي بن حمزة الكسائي، و رفض البصريون الاحتجاج بقراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[1] بنصب أولادهم وجر شركائهم وعدوها غلطا لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وقالوا فيها إن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينها في حال الاختيار، سقط الاحتجاج بها على امتناع الفصل بينها في حال الاختيار، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل علىَ وهْي القراءة، أما الكوفيون فقد أخذوا بها وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف و الجار والمجرور[2].

كما احتج الكوفيون بقراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾[3] في دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، ورد البصريون بأنها قراءة تفرد بها ابن عامر، وباقي القراء على خلافها[4].

أما النحاة المتأخرون فقد رد ابن مالك على من عاب على القراء من المتقدمين، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، فكان يستشهد بالقراءات جميعها، فقد استشهد بقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[5] بجر الأرحام عطف على الضمير المجرور بالباء دون إعادة الخافض، وهو مذهب الكوفيين،كما احتج بقراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[6] على جواز الفصل بين

---

[1] سورة الأنعام الآية :137.
[2] الإنصاف ج2 ص429، 428، 434، 430، 436.
[3] سورة يونس الآية :89.
[4] الإنصاف ج2 ص650، 676.
[5] سورة النساء الآية :1.
[6] سورة الأنعام الآية :137.

المضاف والمضاف إليه بمفعوله، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[1].

جاء في الخزانة: فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه[2].

منهج ابن السراج في الاستشهاد بالقراءات

استشهد ابن السراج بالقراءات وكان موقفه منها معتدلاً، فلم نجده يشير إلى قراءة باللحن، ولم يفضل قراءة على أخرى، ولم يخطيء قراءة ولم يرجح قارئاً على آخر و قد كان يشير إلى بعضها بما وصفها به شيخه أبو العباس بقوله القراءة الصحيحة، كما لم يشر إلى مذهب قاري بصرياً أوكوفياً أومكياً أو مدنياً؛ لأن اهتمامه كان حول استشهاده بالقراءة وصحتها أو مخالفتها للمشهور، ووافقت كلام العرب أم خالفته.

أما ألفاظه فإنه عند تقديمه للقراءة يشير بقوله: (زعموا أن بعضهم قرأ)، و قوله: (وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين)، أو قوله: (وقد قرأ بعضهم)، وقوله: (قرأ بعض القراء)، وقوله: (وقد قرأت القراء)، وقد يشير إلى اسم البلد على نحو قوله: (وقد قرأ بعض أهل الكوفة) و قوله: (أهل المدينة يقرأون) وقد يشير إلى بعض القراءات بذكر اسم القاريء وذلك على نحو قوله: (قرأ سعيد بن جبير)، و قوله: (كان عيسى يقرأ هذا الحرف) وقوله: (ويروى عن الرسول أنه قرأ)، وقد يشير بقوله: (والأكثر في القراءة) أو يؤيد قراءة بقوله: (والقراءة الصحيحة)، أو قوله (وهي قراءة العامة) أو قوله: (وقد قري هذا الحرف على وجهين)، وغالبا ما نجده يؤيد القراء بالشعر، أو يشير إلى بعضها بقوله :(وهي قليلة)، أو يكتفي بقوله :(وهي لغة ضعيفة)، أو قوله: (أحسن القراءتين).

[1] سورة الحج الآية :15، الاقتراح ص98 ،100،99، فيض نشر الانشراح ج1 ص428،429.
[2] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر البغدادي ج1 ص32.

نماذج من استشهاده بالقراءات الشاذة

فمن القراءات الشاذة التي أوردها:

- استشهد في باب ذكر الأسماء المرتفعة بقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] ووصفها بأنها قراءة قليلة حيث يقول:

ومما شبه من الحروف بـ (ليس) (لات) شبهها بها أهل الحجاز، وذلك مع الحين خاصة، قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قال سيبويه: تضمر فيها مرفوعاً، قال: نظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيها (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً، قال: وليست لات كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا. وعبد الله ليس منطلقاً ولا تقول: عبد الله لات منطلقاً ولا قومك لاتوا منطلقين، قال: وزعموا: أن بعضهم قرأ: ولات حين مناص وهو عيسى بن عمر وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ[2]

فجعلها بمنزلة (ليس) قال: و (لات) بمنزلة (لا) في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها الحين يعني: إذا رفعت ما بعدها تشبيهاً (بليس) فلم يجاوز بها الحين أيضاً وأنها لا تعمل إلا في (الحين)[3].

وقرأ الجمهور: (وَّلَاتَ حِينَ) بفتح التاء ونصب النون، فعلى قول سيبويه، عملت عمل ليس، واسمها محذوف تقديره: ولات الحين حين فوات ولا فرار. وعلى قول الأخفش: يكون حين اسم لات، عملت عمل إن نصبت الاسم و رفعت الخبر، والخبر محذوف تقديره: ولات أرى حين مناص. وقرأ أبو السمال: ولات حين، بضم التاء ورفع النون؛ فعلى قول سيبويه: حين مناص اسم لات، والخبر محذوف؛ وعلى قول

[1] سورة ص الآية:3.
[2] المقتضب ج4 ص360،همع الهوامع ج1 ص456.
[3] الأصول في النحو ج1 ص95 96.

الأخفش: مبتدأ، والخبر محذوف. وقرأ عيسى بن عمر: ولات حين، بكسر التاء وجر النون[1].

• وفي مسائل من باب التمييز قال ابن السرَّاج: قرأ الناس هذه الآية على وجهين[2]: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[3] وعلامَ الغيوب، أي: بالرفع وبالنصب، قرأ الجمهور: علاَّمُ بالرفع، فالظاهر أنه خبر ثان، وهو ظاهر قول الزَّجَّاج، قال: هو رفع؛ لأن تأويل قل رب علام الغيوب. وقرأ عيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، وحرب عن طلحة: علام بالنصب؛ فقال الزمخشري: صفة لربي. وقال أبو الفضل الرازي، وابن عطية: بدل. وقال الحوفي: بدل أو صفة؛ وقيل: نصب على المدح[4].

• واستشهد لتابع المنادى المعطوف بقوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[5] وقال: "أما الخليل وسيبويه والمازني: فيختارون الرفع، يقولون: يا زيدٌ والحارثُ أقبلا، وأما أبو عمرو وعيسى ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وهي قراءة العامة، وكان أبو العباس يختار النصب في قولك: يا زيد والرجلُ ويختار الرفع في الحارث، إذا قلت: يا زيدٌ والحارثُ لأن الألف واللام في (الحارث) دخلت عنده للتفخيم، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من (يا) لأن قولك: النضر والحارث، ونضر وحارث بمنزلة، ومثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر"[6].

والنصب قراءة الجمهور عطفاً على موضع (مِن جِبَالٍ) قال سيبويه: وقال أبو عمرو: بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير. وقال الكسائي: عطفاً على (فَضْلاً)، أي وتسبيح الطير. وقال الزَّجَّاج: نصبه على أنه مفعول معه، والرفع قراءة. السلمي، وابن هرمز، وأبو يحيى، وأبو نوفل، ويعقوب، وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل

[1] البحر المحيط ج7 ص367.
[2] الأصول في النحو ج1 ص 251.
[3] سورة سبأ الآية :48.
[4] البحر المحيط ج7 ص278.
[5] سورة سبأ الآية:10.
[6] الأصول في النحو ج1 ص336.

المدينة، وعاصم في رواية: والطيرُ، بالرفع، عطفاً على لفظ (مِن جِبَالٍ) وقيل: عطفاً على الضمير في (أوّبى) وسوغ ذلك الفصل بالظرف، وقيل: رفعاً بالابتداء[1].

- واستشهد في ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه بقراءة بعض القراءِ: ﴿وَكَذلِكَ زُيِّنَ لكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهم﴾[2] لمّا استغنى الكلامُ بقولِه: قَتْلُ أولادِهم حملَ الثاني على المعنى أي: (زَينهُ شركاؤُهم) فَعَلى هذا تقولُ: ضُرِبَ زيدٌ عبدُ الله لأنكَ لمّا قلتَ: ضُرِبَ زيدٌ عُلِمَ أنَّ لَهُ ضارباً فكأنكَ قلتَ: ضَربهُ عبدُ الله[3].

وقرأ الجمهور: (زُيّنَ) مبنياً للفاعل ونصب (قَتْلَ) مضافاً إلى (أوْلادُهُمْ) ورفع (شُرَكَاؤُهُمْ) فاعلاً بزين، وقرأت فرقة منهم السلمي والحسن وأبو عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر (زُيّنَ) مبنياً للمفعول (قَتْلَ) مرفوعاً مضافاً إلى (أوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) مرفوعاً على إضمار فعل أي زينه شركاؤهم هكذا خرجه سيبويه، أو فاعلاً بالمصدر أي (قَتْلَ أوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) كما تقول: حبب لي ركوب الفرس زيد هكذا خرجه قطرب، فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما ذلك في القراءة الأولى، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون. ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل[4].

[1] البحر المحيط ج7 ص253.
[2] سورة الأنعام الآية :137.
[3] الأصول في النحو ج 3 ص473، 474.
[4] البحر المحيط ج4 ص231.

المبحث الثالث

الحديث الشريف

الحديث في اللغة نقيض القديم، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع، وهو شاذ على غير قياس، وقد قالوا في جمعه: حِدثان وحُدثان بكسر الحاء وضمها، وقوله عز وجل: ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[1] عنى بالحديث القرآن، وأما قوله عز وجل ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[2] أي بلغ ما أرسلت به وحدث بالنبوة[3].

والحديث في الاصطلاح:

هو كل ما أضيف إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية[4].

وفي اصطلاح جمهور المحدثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه و سلم وفعله وتقريره، ومعنى التقرير أنه فعل أحد أو قال شيئاً في حضرته -صلى الله عليه و سلم- ولم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر، وكذلك يطلق الحديث على قول الصحابي وفعله وتقريره وعلى قول التابعي وفعله وتقريره[5].

وهو ألأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل والمصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[6] وقد كان الصحابة إذا عرض لهم أمر بحثوا عنه في كتاب الله تعالى فإن لم يجدوه طلبوه في السنة.

---

[1] سورة الكهف الآية:6.
[2] سورة الضحى الآية :11.
[3] لسان العرب ج2 ص796.
[4] الموجز في علم مصطلح الحديث ص6.
[5] مقدمة في أصول الحديث ج1 ص33.
[6] سورة النحل الآية :44.

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث

اختلف موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث بين رافض ومؤيد، ولم يخلُ كتاب من الكتب القديمة والحديثة إلا وتناول هذا الموضوع، وكانت هذه القضية مثار الجدل بينهم، بينما نلاحظ اتفاقهم في الاستشهاد بالشعر، وكلام العرب، ويمكننا أن نقسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف، طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا، ويمثل هؤلاء ابن الضائع (680ه) في (شرح الجمل)، و أبو حيان النحوي (745ه) صاحب كتاب (التذييل و التكميل) في شرح التسهيل، وطائفة قويت عنايتهم بالحديث والاحتجاج به، ولكن كانت وسطا في ذلك ومنهم ابن الطراوة (528 ه) والسهيلي (581ه) والشاطبي، وطائفة ثالثة أجازت الاستشهاد بالحديث كله، وعلى رأسها ابن مالك ومهد السبيل لمن جاء بعده فسار على دربه ابن هشام (671ه) والدماميني (827 ه) و الأشموني (929 ه) وغيرهم.

أما حجة من رفضوا الاستدلال بالحديث فتتمثل في أمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه - صلى الله عليه وسلم- لم تنقل بلفظ واحد بل نقلت بأوجه عديدة من الصور، نحو ما روي من قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن)، (ملكتكها بما معك)، (خذها بما معك)[1]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فتعلم يقينا أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم ما ضبط بالمعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا، وقد قال سفيان الثوري: "إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني" إنما هو المعنى.

[1] ينظر صحيح البخاري ج4 ص1919 باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، سنن الترمذي ج3 ص421.

ثانيهما: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، وقد وقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، ونعلم قطعا غير شك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم[1].

هذان السببان هما ما جعلا بعض النحاة من أمثال ابن الضائع وأبي حيان لا يقدمان على الاحتجاج بالحديث، وقال أبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل): "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي - صلى الله عليه وسلم- لأنه أفصح العرب"[2].

أما الفريق الذي توسط في الاستشهاد بالحديث، فمنهم الشاطبي الذي جوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها حيث قال في شرح الألفية:

"لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد

[1] الاقتراح ص107 ، 108.
[2] المصدر السابق ص110.

بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً؛ ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي لمجرد التمثيل؟ والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف"[1].

أما الفريق الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث فكان على رأسهم ابن مالك وتبعه ابن هشام، ونقل السيوطي ما أخذه عليه أبو حيان قال: والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له تمييز وقد قال قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك: "قلت له يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشي"[2].

وقد رد هذا المذهب الذي ذهب إليه البدر الدماميني في (شرح التسهيل) فإنه قد أجاد في الرد، قال: "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان عليه وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون، مع قولهم

[1] خزانة الأدب ج1 ص35، عقود الزبرجد السيوطي ج1 ص1 ،2،3،4،5.
[2] الاقتراح ص109.

بجواز النقل بالمعنى؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظاً آخر"[1].

ولم يكن الشاطبي وحده ممن وقف موقف الوسط بين الرافض والمجيز، و إنما تبعه في ذلك السيوطي فقال: "وأما كلامه- صلى الله عليه وسلم- فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثَمَّ أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[2].

وإنا نرى السيوطي مع اعتداله يميل إلى أبي حيان وشيخه ابن الضائع فبعد نقله كلام ابن الضائع وأبي حيان، قال: "مما يدل على صحة ما ذهبا إليه أن ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[3]، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون) وقد استشهد به السهيلي، ثم قال لكني أنا أقول: إن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا، فقال فيه: إن لله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[4].

---

[1] خزانة الأدب ج1 ص35.
[2] الاقتراح ص106.
[3] صحيح البخاري باب فضل صلاة العصر ج1 ص203.
[4] خزانة الأدب ج1 ص36، الاقتراح ص111.

ويبدو أن ابن الانباري أيضا ممن وقف موقف المؤيد في الاحتجاج بالحديث الشريف حيث صرح بأن ما تواتر من السنة يعد دليلا قطعيا من أدلة النحو يفيد العلم فيقول: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[1].

وذكر في الإنصاف في منع وقوع أن في خبر كاد، وأما حديث (كاد الفقر أن يكون كفرا)[2] فإنه من تغيير الرواة؛ لأنه - صلى الله عليه وسلم- أفصح من نطق بالضاد[3].

منهج ابن السرَّاج في الاستشهاد بالحديث الشريف

استشهد ابن السرَّاج بالحديث لكنه لم يكثر الاستشهاد به، وغالباً ما يستشهد به لتوضيح شاهد قرآني جاء في مسألة من المسائل، ولعله كان يكتفي في الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ لأن القرآن أول مصدر للاحتجاج، والحديث خضع للرواية واختلاف لغات العرب.

ومن الأحاديث التي استشهد بها:

- قوله - صلى الله عليه وسلم-: (أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل)[4] أي: من لم يأكل ولم يشرب يعني الجنين، أورد هذا الحديث في باب تصرف (لا) إذ ذكر أنه يجوز أن تحذف (لا) وأنت تريد النفي، وجائز أن تقول: لا قام زيد ولا قعد عمرو، تريد الدعاء عليه. وهذا مجاز. وحق هذا الكلام أن يكون نفيا لقيامه وقعوده فيما مضى. وقال الله عز وجل: ﴿فلا اقتحم العقبة﴾[5].

[1] لمع الأدلة ص83.
[2] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للاصفهاني ج3 ص53.
[3] الإنصاف ج2 ص567،المسألة 77.
[4] صحيح مسلم ج3 ص1310.
[5] سورة البلد الآية :11، الأصول في النحو ج1 ص400 ،401.

- وقوله - صلى الله عليه وسلم- (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)[1] في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل حيث أورد قائلاً:

"واعلم أن سائر الصفات مما ليس باسم فاعل ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمراً فيها وكان ضمير الأول الموصوف وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول. أما المضمر وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك ففي (خير منك) ضمير رجل وهو رفع بأنه فاعل. وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لأن المعنى في الحسن لزيد فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"[2].

[1] وورد برواية" ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة" الجامع الصحيح سنن الترمذي ج3 ص 131

[2] الأصول في النحو ج1 ص 131.

المبحث الرابع

كلام العرب

ويقصد بكلام العرب ما نقل عن العرب من شعر ونثر، بما يشمله الشعر من قصيد ورجز، وما يشمله النثر من حكم وأمثال ووصايا وخطب.

موقف النحاة من الاستشهاد بكلام العرب

لم يؤخذ من كلام العرب إلا ما ثبت عن الفصحاء، وفي ذلك يقول السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم."[1].

ولذلك وضع النحاة ضوابط مكانية وزمانية للأخذ بالمادة المنقولة من شعر ونثر والاحتجاج بها.

أولا التحديد المكاني:

اشترط النحاة للأخذ بكلام العرب المعيار المكاني، وهو أن يقتصر الأخذ من قبائل معينة رأوا أنها سلمت من الاختلاط بالأعاجم واللحن، يقول السيوطي: "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف) كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي، من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ،ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[2].

[1] الاقتراح ص112.
[2] المصدر السابق ص112.

فقبيلة قريش كانت في مقدمة القبائل التي اتصفت بالفصاحة واستقامة اللسان، قال أحمد بن فارس مشيدا بفصاحة هذه القبيلة:

"وَكَانَتْ قريش مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورِقَّة ألسنتها، إذَا أتتهُم الوُفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع مَا تخيّروا من تِلْكَ اللغات إلَى نَحائرهم وسَلائقهم الَّتِي طُبعوا عَلَيْهَا، فصاروا بذلك أفصح العرب.

ألا ترى أنك لا تجد فِي كلامهم عَنْعَنَة تَميم ولا عَجْرفة قَيْس ولا كَشْكَشَة أسَد ولا كَسْكَسة رَبيعة ولا الكَسْر الَّذِي تسمَعه من أسدَ وقَيْس مثل: (تعلِمون) و (نِعلَم) ومثل (شعير) و (بِعير)"[1].

ثم يذكر السيوطي من لم يكن من العرب أهلا لأخذ اللغة عنه فيقول: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا عن قضاعة ولا من غسان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر، فإنهم بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من ازد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، و سكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، و فسدت ألسنتهم" [2].

وقد علل ابن جني علة عدم الأخذ عن الحضر لاختلاطهم بالأعاجم، ولو بقيت لغتهم على ما كانت عليه قبل اختلاطهم بهم لوجب الأخذ منهم، فقال: "علة امتناع الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر من

[1] الصاحبي في فقه اللغة ص42.
[2] الاقتراح ص113.

الاختلال والفساد، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفساد، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد، لوجب رفض لغتها"[1].

وقد اهتم علماء العرب اهتماما كبيرا بجمع لغة الفصحاء من شعر ونثر عن طريق الأخذ المباشر من أعراب البادية ومشافهتهم بالرحلة إليهم.

ثانيا التحديد الزماني

وضع النحاة أيضا إطارا زمانيا للاستشهاد بالمرويات النثرية والشعرية، حيث حدد بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعد الإسلام.

أما الشعر فقد وقف العلماء بزمن الشعر الذي يحتج به عند منتصف القرن الثاني الهجري، أي: أوائل الدولة العباسية، واتفقوا على أن يكون نهاية منتصف القرن الثاني نهاية عصر الاحتجاج، وقد قسم الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامريء القيس والأعشى الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان،

والثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

والرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار ابن برد وأبي نواس[2].

وقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم[3].

---

[1] الخصائص ج2 ص5.
[2] خزانة الأدب ج1 ص29.
[3] المصدر السابق ج1 ص30.

كما نقل صاحب الخزانة قول ابن رشيق بقوله: "قال ابن رشيق في العمدة: كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو يقول: "لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين قال الأصمعي جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[1].

وأما الطبقة الرابعة فقد أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعرها، وقد لخص لنا البغدادي اتجاه العلماء من هذه الطبقة، بقوله: "وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري"[2].

فقد استشهد بشعر أبي تمام في الكشاف عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3] يقول:

وأظلم: يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعديا منقولا من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب: أظلم، على ما لم يسم فاعله. وجاء في شعر حبيب ابن أوس:

هُمَا أَظْلَمَا حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيْهُما عنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ[4]

وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه[5].

---

[1] خزانة الأدب ج1 ص30.
[2] المصدر السابق ج1 ص31.
[3] سورة البقرة الآية :20.
[4] ديوان أبي تمام ج1 ص69.
[5] الكشاف للزمخشري ج1 ص86 ،87. وقد نقل السيوطي كلام الزمخشري في الاقتر اح ص126

منهج ابن السراج في الاستشهاد بالنثر

النثر أكثر تداولا، ولا يخلو كتاب في النحو من الاستشهاد به، أما ابن السراج فقد توسع في الاستشهاد بالنثر بما يشمله من أقوال العرب وحكمهم، كما أورد بعض الأساليب والنماذج النحوية.

نماذج من استشهاده بالأمثال:

- (استنوق الجمل واستتيست الشاة)[1] وقد ذكره في باب افتراق: فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ حيث يقول:

"ويجيء: استفعلت أيضا على معنى: أصابه الفعل، أي: أصبت كذا، نحو: استجدته: أصبته جيدا، واستكرمته أصبته كريما، واستعظمته أصبته عظيما، وقد جاء في التحول من حال إلى حال نحو: استنوق الجمل، واستتيست الشاة"[2].

- (اسمنتُ وأكرمتُ فأربط)[3] ذكره في بَابُ ذكرِ الأفعالِ التي فيها زوائدُ مِنْ بَناتِ الثلاثةِ ومصادرها فيقول:

"ومثله ألامَ فلانُ (أيَ: صَارَ صاحبَ لائمةٍ) ولأمهُ بغيرَ هَذا المعنى وإنّما هُوَ إذَا أخبرهُ بأمره والمعْسرُ والمُوسرُ مثلُ: المُجربِ فأمَّا عَسَّرتُهُ فضيقتُ عليهِ ويَسَّرتُه وسعتُ عليهِ ومثلُ ذلكَ: اسمنتُ وأكرمتُ فأربط"[4].

- (اطرق كرا[5]) وذكره في بَابُ ما جاءَ بناءُ جمعهِ علَى غيرِ ما يكونُ في مثلهِ حيث يذكر:

---

[1] جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ج1 ص8، مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري ج2 ص93، 94،المستقصي في أمثال العرب ج1 ص158.
[2] الأصول في النحو ج3 ص128.
[3] جمهرة الأمثال ج1 ص9.
[4] الأصول في النحو ج3 ص118.
[5] جمهرة الأمثال ج1 ص94، مجمع الأمثال ج1 ص431 والكرا مرخم الكروان وتكملة المثل (اطرق كرا إن النعام في القرى).

"وقالَ أبو العباس: كَرَوانٌ جمعٌ: كِرْوَانٍ تحذفُ الزوائدَ وكذلكَ قالَ في أمْكنٍ جَمعُ: مَكَانٍ.

وقال سيبويه: إنما جُمِعَ (كَرَوانُ) على (كَرىً) وقالوا في مِثْل: (أطرِقْ كَرا إنَّ النعامَ في القرُى ومِثْلُ هذا: حمارٌ وحَميرٌ وصَاحبٌ وأصحابٌ وطَائِرٌ وأطيارٌ"[1].

- (أطري فإنك ناعلة)[2] ذكره في باب نعم وبئس إذ يقول:

"ولا يجوز حبذه لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح فانتقلا عما كانا عليه كما يكون ذلك في الأمثال نحو: (أطري فإنك ناعلة)"[3].

- (شر أهر ذا ناب)[4] ذكره في باب الفعل الذي لا يتصرف في شرح التعجب إذ يقول:

"فعل التعجب على ضربين وهو منقول من بنات الثلاثة إما إلى أفعل ويبنى على الفتح لأنه ماض وإما إلى أفعل به ويبنى على الوقف لأنه على لفظ الأمر.

فأما الضرب الأول: وهو أفعل يا هذا فلا بد من أن تلزمه (ما) تقول: ما أحسن زيداً وما أجمل خالداً وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً. ولم يصرف ليدل على التعجب، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار؛ لأنه خبر ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب، فإذا قلت: ما أحسن زيداً ف (ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به، و (ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت: شيء حسن زيداً، ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا: شيء جاءك أي: ما جاءك إلا شيء وكذلك: شر أهر ذا ناب أي: ما أهره إلا شر"[5].

---

[1] الأصول في النحو ج3 ص30.
[2] جمهرة الأمثال ج1 ص8 ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ج1 ص 169.
[3] الأصول في النحو ج1 ص115.
[4] مجمع الأمثال ج1 ص370.
[5] الأصول في النحو ج1 ص99.

- (عسَى الغويرُ أبؤساً)[1] ذكره في باب الحروف التي جاءت للمعاني إذ يقول:

"وتقول: عسى أنْ يفعلَ، وعسى أن يفعلا، وعسى أن يفعلوا، وتكون عسى للواحد والاثنين وللجميع والمذكر والمؤنث، ومن العرب من يقول: عَسى وعَسيا وعسوا وعسيتُ وعسيتِ وعسينَ، فمن قال ذاك كانت (أنْ) فيهن منصوبةً، ومن العرب من يقول: عسى يفعلُ فشبهها بكادَ يفعلُ فيفعلُ في موضعِ الاسمِ المنصوب في قوله: عسَى الغويرُ أبؤساً، والشاهد فيه تشبيه عسى بكاد"[2].

- (كِلاهما وتمراً)[3] ذكره في المضمر المتروك إظهاره، يقول: "عندما تكون الجملة الثانية تشاكلَ الأولى، وذلك نحو: (ضربتُ زيداً وعمراً كلمتهُ) والتقدير: ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً، فأضمرت فعلاً يفسرهُ (كلمتهُ)، وكذلك إنْ اتصلَ الفعل بشيءٍ من سبب الأول تقول: (لقيتُ زيداً وعمراً ضربتُ أبَاهُ)، كأنك قلت (لقيتُ زيداً وأهنتُ عمراً وضربتُ أبَاهُ) فتضمر ما يليق بما ظهر، فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه، كنت بالخيار وذلك نحو قولك: (زيدٌ ضربتُه وعمروٌ كلمتهُ)، إن عطفت على الجملة الأولى التي هي الإبتداءُ والخبرُ رفعتَ، وإنْ عطفت على الثانية التي هي فِعْلٌ وفاعلٌ وذلك قولك : ضربتُه، نصبتَ، ومن العرب من يقول: (كِلاهما وتمراً) كأنه قال (كِلاهما لي ثابتانِ وزدني تمراً) ومن ذلك: (انتهوا خيراً لكم، ووراءكَ أوسع لك، وحسبك خيراً لك)؛ لأنَّك تخرجهُ منْ أمرٍ وتدخله في آخر"[4].

- (في بيتهِ يؤتى الحكمُ)[5] ذكره في باب التقديم والتأخير في تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إذ يقول:

"أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناهُ ومرتبته وذلك نحو قولك: (ضَربَ غلامَه زيدٌ) كان الأصل: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ فقدمتَ ونيتُكَ التأخير ومرتبةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل إنما جئتَ

[1] جمهرة الأمثال ج2 ص32،مجمع الأمثال ج2 ص17،والغوير تصغير الغار.
[2] الأصول في النحو ج2 ص207.
[3] جمهرة الأمثال ج2 ص135،مجمع الأمثال ج2 ص151.
[4] الأصول في النحو ج2 ص253.
[5] جمهرة الأمثال ج1 ص368.

بالمضمر بعدَ المظهرِ إذا استغنيتَ عن إعادته فلو قدمتَ فقلت: (ضَرِبَ غلامَهُ زيداً) تريدُ: ضربَ زيداً غلامهُ لم يجزْ لأنك قدمتَ المضمرَ على الظاهر في اللفظ والمرتبةِ؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه إنما تنوي بما كان في غير موضعهِ موضعَه فافهم هذا فإنَّ هذا الباب عليه يدور، فإذا قلت :(في بيتهِ يؤتى الحكمُ) جازَ لأن التقدير (يؤتى الحكمُ في بيتهِ) فالذي قامَ مقامَ الفاعلِ ظاهرٌ وهو (الحكمُ) ولم تقدم ضميراً على ظاهرٍ مرتبتُه أنْ يكون قبل الظاهر"[1].

- (لو ذات سوارٍ لطمتني)[2] ذكره في باب ذكر أن المفتوحة على جواز مجيء أن المفتوحة بعد لو وامتناع مجيء إن المكسورة بعدها إذ يقول:

"فلذلك وليتها (أن)؛ لأنها اسم وامتنعت المكسورة لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد والحروف لا تلي (لو) فمما وليها من الأسماء قوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[3].

وقال جرير:

لَوْ غَيْرُكُم عَلَقَ الزُّبيرُ بِحبْلِه أدى الحِوَارَ إلى بني العَوَّامِ[4]

وفي المثل: (لو ذات سوارٍ لطمتني) . . وكذلك: لو أنك جئت أي: لو وقع مجيئك"[5].

- (لم يُحرمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ)[6] ذكره في بَابُ ما يُسكنُ استخفافاً في الاسمِ والفِعْلِ حيث يذكر:

"وذلكَ قولُهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ وعَضِدٍ: عَضْدٌ وكَرُمَ كَرْمَ وعَلِمَ عَلْمَ إنَّما يفعلونَ هَذا بما كانَ مكسوراً أو مضموماً وهي لغةٌ بكر بن وائلٍ وأُناس من تميم وقالوا: في مَثَل: (لم يُحرمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ) أي: فُصدَ لَهُ بِعيرٌ يعني: فَصَدَ البَعير للضيفِ

[1] الأصول في النحو ج2 ص239.
[2] جمهرة الأمثال ج2 ص178.
[3] سورة الإسراء الآية :100.
[4] ديوان جرير ص453، همع الهوامع ج2 ص572.
[5] الأصول في النحو ج 1 ص 269.
[6] جمهرة الأمثال ج2 ص178، مجمع الأمثال ج2 ص192.

وقالوا في عُصِرَ عَصْرٌ وإذا تتابعتِ الضمتانِ أيضاً خَففُوا يقولونَ في الرُّسُل: رُسْلٌ وعُنُقٍ عُنْق"[1].

استشهاده بالتراكيب والنماذج النحوية

أكثر ابن السراج من الاستشهاد بالتراكيب و النماذج النحوية ومن هذه التراكيب والنماذج التي أوردها:

- (آتيكَ أُصيلالاً) ذكره في ما يُحقرُ علَى غيرِ بناءِ مكبرهِ إذ يقول:

"والمستعملُ من ذلكَ: مَغربُ الشمسِ مُغَيربانُ والعَشِيّ عُشَيانٌ قال: وسمعنَا مَنْ يقولُ في عَشيةٍ: عُشَيشيةٌ كأنهم حقَّروا مَغْرِبانَ وعَشيانٌ وعَشَاةٌ قال : وسألتُ الخليلَ عن قولِهم: (آتيكَ أُصيلالاً؟) فقالَ إنَما هُو أُصَيلانٌ أبدلوا اللامَ منها وتصديقهُ قولُهم : آتيكَ أُصَيلانا"[2].

- (ذهبت الشام) ذكره في شرح المفعول به بقوله:

"وقد اختلف النحويون في: (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع ذلك: تحركَ قال سيبويه: ومثل: ذهبت الشام دخلت البيت يعني: أنه قد حذف حرف الجر من الكلام وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت هما مستعملان بحروف الجر فحذف حرف الجر من حذفه اتساعاً واستخفافاً"[3].

- (استوى الماء والخشبة) ذكره في شرح المفعول معه بقوله:

[1] الأصول في النحو ج3 ص158.
[2] المصدر السابق ج3 ص62.
[3] المصدر السابق ج1 ص171.

"ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة"[1].

- (أكلوني البراغيث) ذكره في ذكر الأسماء المرتفعة بقوله:

"فأما من قال: (أكلوني البراغيث) فيجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ليدل على أن فاعله مثنى أو مجموع كما كانت التاء في (فعلت هند) فرقاً بين فعل المذكر والمؤنث"[2].

- (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) ذكره في مسائل من الألف واللام إذ يقول:

"وتقول: (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) فالراجع إلى (الذي) ضميره في (يغضبُ) والمعنى الذي إذا طار الذباب غضب زيد ولا يجوز الذي يطير الذبابُ فالذي يغضبُ زيدٌ؛ لأن الذي الأولى ليس في صلتها ما يرجع إليها"[3].

- (أهلك الناس الدينار والدرهم) ذكره في باب المعرفة والنكرة بقوله:

"فإن الألف واللام يدخلان على الأسماء النكرات على ضربين: إمّا إشارة إلى واحد معهود بعينه أو إشارة إلى الجنس فأما الواحد المعهود: فأن يذكر شيء فتعود لذكره فتقول: الرجل وكذلك الدار والحمار وما أشبهه كأن قائلاً قال: كان عندي رجل من أمره ومن قصته فإن أردت أنْ يعود إلى ذكره. قلت: ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره وأما دخولها للجنس فأن تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم لا تريد ديناراً بعينه ولا درهماً بعينه"[4].

- (أما العسل فأنت شراب) و(إنه لمنحاز بوائكها) ذكره في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل إذ يقول:

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص210.
[2] المضدر السابق ج1ص71.
[3] المصدر السابق ج2 ص357.
[4] المصدر السابق ج1 ص150.

"ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قتال أو جراح لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة كما أنك لا تقل: قَتلت إلا وأنت تريد جماعة فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وغلقت الأبواب﴾[1] ولو كان باباً واحداً لم يجز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرةٍ. ومن كلام العرب: (أماالعسل فأنت شرّاب) ومثل ذلك (فعول)؛ لأنك تريد به ما تريد (بفَعَّال) من المبالغة قال الشاعر:

ضَروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سِمَانُهَا إذَا عَدِموا زَادَاً فَإنَّك عَاقِرُ[2]

(وفِعالٌ) نحو (مِطْعان ومِطْعام) لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا ومن كلام العرب: (أنه لمنحاز بوائكها)"[3].

- (جالس الحسن أو ابن سيرين) ذكره في شرح العطف بالحرف إذ يقول:

"أو: ولها ثلاثة مواضع تكون لأحد الشيئين بغير تعيينه عند شك المتكلم أو قصده أحدهما أو إباحة وذلك قولك: أتيت زيداً أو عمراً وجاءني رجلٌ أو امرأةٌ هذا إذا شك، فأما إذا قصد بقوله أحدهما فنحو: كُلِ السمكَ أو اشربِ اللبنَ أي لا تجمعهما ولكن اختر أيهما شئت وكقولك : أعطني ديناراً أو اكسني ثوباً والموضع الثالث الإباحة وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين وأئت المسجد أو السوق أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس وعلى هذا قولُ الله عز و جلَ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهم آثمَاً أَوْ كَفُوراً﴾"[4].

- (ذهب أيادي سبأ) ذكره في شرح من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكى إذ يقول: "ومنهم من يقول: حيصَ بيص بنياً على الفتح وهي تقال عند اختلاط الأمر وذهب شغَرَ بغَرَ وأيادي سبأ ومعناه الإفتراق وقَالى قَلا بمنزلة خمسَة عشَر ولكنهم كرهوا الفتح في الياء والألف لا يمكن تحريكها"[5].

---

[1] سورة يوسف الآية :23.
[2] الخزانة ج2 ص37، ج 3 ص154، ،والبيت لأبي طالب يرثي فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب.
[3] الأصول في النحوج1 ص 123.
[4] سورة الإنسان الآية:24 ،الأصول في النحو ج2 ص 56.
[5] المصدر السابق ج2 ص140.

- (ذهبتْ بعضُ أصابعهِ) ذكره في باب ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه، فيقول: "ومن الشيء الذي في الشعر فيكونُ جميلاً ومجازهُ مجازُ الضروراتِ عندَ النحويينَ، وليس عندَه كذلكَ قولُهم في الكلامِ: (ذهبتْ بعضُ أصابعهِ)؛ لأنَّ بعضَ الأصابع إصْبعٌ فحملهُ على المعنى، قالَ جريرُ:

لَمَّا أتىَ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سَورُ المَدِينةِ والجبالُ الخَشَّعَ[1]

لأنَّ السورَ من المدينة"[2].

- (مزجر الكلب) ذكره في ذكر المكان إذ يقول:

"واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار، ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان، ومما اتسعوا فيه قولهم: هو مني بمنزلة الولد، إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومعقد الإزار"[3].

منهج ابن السراج في الاستشهاد بالشعر

والقسم الثاني من كلام العرب هو الشعر، وقد أكثر ابن السراج من الاستشهاد بالشعر واعتمد عليه اعتمادا بالغاً في تأكيد القواعد، حتى أنك لا تجد قاعدة لم يستدل عليها ببيت أو بيتين، وهي من السعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها، ومن الملاحظ إن ابن السراج غالباً ما يأتي بالأبيات الشعرية بعد تأكيد القاعدة بالقرآن أولا، كما نسب ابن السراج أكثر الأبيات إلى أصحابها واستشهد ابن السراج بشعر شعراء الطبقات الثلاث، طبقة الجاهليين، فأورد شعرا لأمريء القيس والنابغة والأعشى وطرفة

[1] ديوان جرير ص270.
[2] الأصول في النحوج3 ص477.
[3] المصدر السابق ج 1 ص199.

وأورد شعراً لطبقة المخضرمين، ومنهم حسان بن ثابت الأنصاري وشعراً لطبقة الإسلاميين، كجرير والفرزدق والأخطل، كما استشهد بالأبيات كاملة، وقد يكتفي من بعض الأبيات بالصدر أو العجز.

نماذج من استشهاده بالشعر

- استشهد بقول امريء القيس: في مسائل من باب (لا):

وَيلمهَا فِي هَوَاء الجَوِّ طَالِبة وَلَا كَهَذَا الذِي الأرض مَطْلُوبُ[1]

استشهد به في حذف ما بعد لا استغناء "وتقول: لا كالعشية ولا كزيد رجل. لأن الآخر هو الأول ولأن زيداً رجل وصار: لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد ثم قلت: رجل كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع لأنه قال: ولا شيء لهذا ورفع على الموضع وإن شئت نصبت على التفسير كأنه قال: لا أحد كزيد رجلاً"[2].

- واستشهد بقول طرفة في باب ذكر الجر والأسماء المجرورة:

وإنْ يَلْتق الحَيُّ الجَمِيعُ تلاقني إلى ذِرْوَةِ البَيت الكَرِيمِ المُصَمَد[3]

فقال "أن العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز وقد حكي: كنت بالمال حرباً وفي المال حَرباً وهو يستعلي الناسَ بكفهِ وفي كفهِ.

وقال في قول طرفة:

وإنْ يَلْتق الحَيُّ الجَمِيعُ تلاقني إلى ذِرْوَةِ البَيت الكَرِيمِ المُصَمَد

[1] ديوان امريء القيس227.
[2] الأصول في النحو ج1 ص405.
[3] ديوان طرفة بن العبد ص24.الخزانةج3 ص412.

إنَّ (إلى) بمعنى (في)"[1].

- واستشهد بقول زهير في باب نعم وبئس:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنْتَ إذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوقِدِ[2]

"على أنه لا يجوز توكيد المرفوع بـ (نعم) قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنْتَ إذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت، فكأنه قال: نعم المري أنت وقد حكى قوم على جهة الشذوذ: نعم هم قوماً هم"[3].

- واستشهد بقول النابغة: في باب العطف على عاملين:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحاً ولا مستنكراً أن تُعقَّرا[4]

"قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٌ بكرٍ وقال النابغة:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحاً ولا مستنكراً أن تُعقَّرا

وما يحتجون به:

ما كلُ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً فعطف على كُلٍ وما ومن ذلك:

أكُلَّ امرِيءٍ تَحْسَبِينَ امرأ ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا"[5].

- واستشهد بقول جرير في باب مضارع للنداء:

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص415.
[2] ديوان زهير ص47.
[3] الأصول في النحو ج1 ص120.
[4] البيت للنابغة الجعدي انظر جمهرة أشعار العرب ص618.
[5] الأصول في النحو ج2 ص70، البيت انظر الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد ج1 ص229.

فَما كَعْبُ بنُ مَامَة وابنُ سُعدى بأجْودَ مِنْكَ يا عُمر الجَوادا[1]

حيث يذكر: "بأنك تقول في رجل سميته بقولك: زيد وعمرو يا زيداً وعمراً أقبل تنصب لطول الاسم ولو سميته: طلحة وزيداً لقلت: يا طلحة وزيداً أقبل فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت: يا طلحةٌ وزيداً أقبل؛ لأنك سميته بها منكورة ولم تكن ولم تكن جميع الاسم فتصير معرفة، إنما هي في حشو الاسم كما كانت فيما نقلتها عنه، وتقول: يا زيدُ الظريفَ على أصلِ النداء عند البصريين، وقال الكوفيون: يراد بها يا أيها الظريفَ فلما لم يأت (بيا أيها) نصبته، وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعته وينشدون:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَة وابنُ سُعدى بأجْودَ مِنْكَ يا عُمر الجَوَادَا"[2].

- واستشهد بقول حسان بن ثابت الأنصاري في باب لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام:

حَارِ بن كعبٍ ألا أحْلاَمَ تَزْجُرُكُم عَنَّا وأنْتُم مِن الجُوفِ الجَمَاخِيرِ[3]

"الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاماً، وجاز أن يكون تمنياً والأصل الاستفهام، فإذا كان استفهاماً محضاً فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، ومن قال: لا رجلَ قائمٌ في الدار قال: ها هنا ألا رجل قائم في الدار وكذلك من نون ومن رفع ثم رفع ها هنا"[4].

- واستشهد بقول أمية بن أبي الصلت:

رُبَّما تَجْزَعُ النُّفُوسُ مِنَ الأمرِ لهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [5]

[1] ديوان جرير ص107.
[2] الأصول في النحو ج1 ص369.
[3] ديوان حسان بن ثابت ص129.
[4] الأصول في النحو ج1 ص396.
[5] من شواهد سيبويه ج1 ص270.

"يريد أنَّ (رُبَّ) دخلت على (مَا) وهي لا تدخلُ إلا على نكرةٍ فتنكيرُ (مَا) كتنكير من"[1].

- واستشهد في التصريف بقول رؤبة: سِرْاً وَقدْ أوَّنْ تَأْوينَ العُقُقْ [2]

"لا يجوزُ أن يكونَ: (مَوْؤنةٌ مِنَ الأين)؛ لأنَّها (مَفْعُلَةٌ) ولو بنى (مَفْعُلَة) مِن الأين لقالَ: (مَئِينَةٌ)، كَما قالَ: (مَعِيشةٌ)، وعلى مذهبِ الأخفش يجوزُ أنْ تكونَ (مؤونةٌ) مِنَ الأين، إلاّ أنَّ أبا عثمان قَد ألزمهُ المناقضة في هَذا المذهبِ وَمَوْؤُنَةٌ عندي وَهْوَ القياسُ (مَفْعُلَةٌ) مأخوذٌ مِنَ (الأون)، يقالُ (للأتان) إذا أقربتْ وعظمَ بَطنُها: قد (أوَّنَتْ) وإذَا أكلَ الإنسانُ وشَربَ وامتلأ بطنهُ وانتفختْ خاصرتاهُ يقالُ: قَد (أوَّنَ) تأويناً. قالَ رؤبةُ: سِرْاً وَقدْ أوَّنْ تَأْوينَ العُقُقْ"[3].

- واستشهد بقول جرير في باب ذكر أن المفتوحة:

لَوْ غَيْرُكُم عَلَقَ الزُّبيرُ بِحبْلِه أدَى الجِوَارَ إلى بني العَوَّامِ[4]

على جواز مجيء أن المفتوحة بعد لو، وامتناع مجيء إن المكسورة بعدها، إذ يقول:

"فلذلك وليتها (أن)؛ لأنها اسم، وامتنعت المكسورة؛ لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد والحروف لا تلي (لو)، فمما وليها من الأسماء قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ﴾"[5].

- واستشهد بقول الفرزدق في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين إذ يقول:

"وأعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر، لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعاً عنهم ومن ذلك قول الفرزدق:

مِنَا الَّذي أخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وُجوداً إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ"[1].

---

[1] الأصول في النحو ج2 ص169.
[2] البيت من أرجوزة لرؤبة انظر الديوان ص 108. والبيت :وسوس يدعو مخلصا رب الفلق سرا وقد أون تأوين العقق.
[3] الأصول في النحو ج3 ص349.
[4] ديوان جرير ص415.
[5] سورة الإسراء الآية :100 - الأصول في النحو ج1 ص268.

- واستشهد بقول ميسون بنت بحدل:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

في باب إعراب الأفعال وبنائها إذ يقول:

"أنْ مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت فقد عطفت اسماً على أسمٍ، ولولا أنك أضمرت (أنْ) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء لا تُعطف على الأفعال، ولا تُعطفُ الأفعالُ على الأسماءِ؛ لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية، كذلك لا يجتمعان في العطف، فمما نصب من الأفعال المضارعة لما عطف على اسمٍ قول الشاعر:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيْنِي أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

كأنها قالت: للبسُ عباءةٍ وأنْ تقرَّ عيني"[3].

[1] الأصول في النحو ج1 ص180، من شواهد الكتاب ج1 ص39. ديوان الفرزدق ص360.
[2] الخزانة ج3 ص278،.المقتضب ج2 ص27، المحتسب ج 1ص325، الصاحبي152.
[3] الأصول في النحو ج2 ص150.

الفصل الثاني

القياس

الفصل الثاني

القياس

تمهيد:

يعد القياس الأصل الثاني بعد السماع وهو معظم أدلة النحو و المعول عليه في أغلب المسائل النحوية، ومن النحاة من جرى فيه بغير عنان وتشدد فيه، وكما لا تؤخذ جميع اللغة بالسماع كذلك لا تؤخذ جميعها بالقياس، يقول ابن جني: " ثم لمَّا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إيراده ونصِّ ألفاظه التزموا (وأُلزمُوا) كُلفته، إذْ لم يجدوا منها بدّا ولا عنها منصرَفا، ومَعَاذ الله أن ندّعى أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلّة قياسا لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبَّهنا عليه، كما فعله مَن قبلنا ممن نحن له متّبعون وعلى مُثُله وأوضاعه حادُون"[1] ويقول أيضا: "ومنها ما لا يُؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع"[2].

فالقياس في اللغة قديم بقدم قواعدها لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله.

[1] الخصائص ج2 ص43.
[2] المنصف ج1 ص3.

المبحث الأول

تعريف القياس

لغة: من قولهم: قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْساً و قياساً و اقتاسه و قَيَّسه إذا قدَّره على مثاله و المِقياس: المِقدار. وقاسَ الشيء يَقوسُه قَوْساً: لغة في قاسَه يَقِيسه.

ويقال: قِسْته و قُسْته. و المِقْياس: ما قِيسَ به[1].

كما ورد في تهذيب اللغة قال ابن السكيت: قال الأصمعي: قست الشيء أقيسه قيساً، وقسته أقوسه قوساً وقياساً. ولا يقال أقسته بالألف، ويقال: قايست بين الشيئين أي قادرت بينهما.

وورد في تهذيب اللغة أيضا قوله: "وقال أبو العباس: يقال: هو يخطو قيسا، أي تجعل هذه الخطوة ميزان هذه الخطوة. ويقال: "قَصر مِقياسُك عن مِقْاسي"أي مثالك عن مثالي"[2].

اصطلاحاً:

ذكر الرُمَّاني (ت348 ه) في باب الحدود "القياس الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول"[3].

وقد قدم لنا الأنباري عدداً من التعريفات منها ما يمثل تعريفاً دقيقاً يوضح القياس لغة واصطلاحاً فقال:

---

[1] اللسان ج5 ص3793 (مادة قيس).
[2] تهذيب اللغة الأزهري ج3 ص248.
[3] رسالة الحدود الرماني ج1 ص2.

"اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء"[1].

كما أورد بأن القياس "هو حمل غير المنقول على منقول إذا كان في معناه"[2].

وعرفه الشيرازي (ت476هـ) في باب بيان حد القياس بأنه:" حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما، أو هو إظهار مثل حكم الأصل في الفرع لوجود علة فيه"[3].

ويقول صاحب المستوفي[4] (ت548هـ): "كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة وبعضه بالاستنباط والقياس، والطب بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم أخر ..."[5].

وحديثاً ذكر عباس حسن "أن القياس هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة أو فروعها وضبط الحروف وتريب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة"[6].

وبهذا فإن القياس قديم بقدم معرفة النحو وتطبيق قواعده، وشدد العلماء على الأخذ به بل أنهم وجدوه تلقائيا في تطبيقهم لا مفر منه، والقياس إتباع ثاني لأول في الحكم وإشراكه معه، وإننا نطلق على الثاني فرع وعلى الأول أصل وما يجمع بينهما حكم لوجود علة أوجبت هذا الحكم.

---

[1] لمع الأدلة ص93.
[2] الإغراب في جدل الإعراب الأنباري ص45.
[3] أللمع في أصول الفقه للشيرازي ج1 ص69.
[4] صاحب المستوفي:أبو سعد علي كمال الدين بن مسعود بن محمود بن الحكم بن الفرخان ،من مؤلفاته "المستوفي في النحو" انظر بغية الوعاة ج2 ص206.
[5] الاقتراح ص152.
[6] اللغة والنحو عباس حسن ص39.

بداياته وتطوره:

يعد القياس الأساس الغالب للعلوم وخاصة العلوم الإنسانية، وهو لب علم المنطق وأحد أهم مصادر التشريع الإسلامي ودليل عميق الأهمية في علم النحو بل إنه هو النحو على حد قول الكسائي (ت 189ه):

إنمَا النحوُ قِياسٌ يُتبعْ وَبِه في كل أمْرٍ يُنْتَفَعْ[1]

و لذلك عرفوا النحو بقولهم "هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[2].

فالقياس معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه، وعُرف القياس مند زمن مبكر فقد أتخذ منهجا في دراسة الظواهر اللغوية وتقعيدها، واعتمد عليه العلماء في مؤلفاتهم ودار على ألسنتهم وكان البرهان الساطع في تقعيد اللغة، فأورد ابن سلام الجمحي مشيراً إلى ما قدمه أبو الأسود (ت69ه) من جهود وأنه أول من عرف القياس بقوله: "كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها و وضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[3] ثم عنى به علماء العربية وانتهجوه فأولاه عبد الله بن أبي إسحاق اهتماما حتى قيل "أنه شديد التجريد للقياس"[4] وقد احتدى حدوه عيسى بن عمرو الثقفي فرفض الشاذ وتعقب أخطاء الشعراء وطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس فمن ذلك ما ذكرته المصادر من تخطئته النابغة في قوله:

فَبِتُ كَأَنِي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرَقْشِ في أنيابِهَا السمُ ناقعُ[5]

وسار على نهجه أبو عمر بن العلاء ويونس بن حبيب واعتنى الخليل وتلميذه سيبويه بالقياس واعتدا به وجعلاه أصلا من أصول الدراسة النحوية. فكان دور الخليل دورا رياديا في ميادين اللغة و النحو والشعر وأسهم إسهاما منقطع النظير فقد

[1] بغية الوعاة ج2 ص164.
[2] الاقتراح ص152ز
[3] طبقات فحول الشعراء ابن سلام الجمحي ج1 ص12.
[4] إنباه الرواة ج2 ص105.
[5] طبقات النحويين 41، البيت من ديوان النابغة ص58.

وصفه أبو الفتح بقوله: "وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[1]، ولم يكن الخليل رغم كثرة قياسه يقبل الخروج عما ألفته العرب "قال الأصمعي قال لي الخليل أنشدنا رجل: (تَرَافَعَ الِعزّ بِنَا فَارْفَنَعَا ...)[2] فقلت هذا لا يكون فقال كيف جاز للعجّاج أن يقول: (تَقَاعَسَ الِعزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا ...)[3].

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية، على أنه من كلامهم"[4]، وعلل أبو الفتح منع الخليل هذا القياس فقال: "وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك؛ لأنه ممّا لامه حرف حَلقيّ والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق إنما هو مما لامه حرف فَمِويّ وذلك نحو اقعنسس واسحنكك واكلندد واعفنجج فلمّا قال الرجل للخليل فارفنعا أنكر ذلك من حيث أرينا"[5] وذلك لتوالي العينين وفي تواليهما من التنافر والثقل فالثقل هو المانع.

كما اعتنى المازني اعتناء بالغا بالقياس فقد كان يرى أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[6].

مكانة القياس وفائدته:

للقياس مكانة عالية فهو الأصل الثاني من أصول النحو، ولولاه لضاقت اللغة على الناطق بها؛ لأننا لا نستطيع سماع كل اللغة والإحاطة بجميعها؛ لهذا فإن القياس يغني السامع عن سماع كل ما قالته العرب ولا يمكن الفصل أو الاستغناء عن القياس في النحو، فقد ربط ابن الأنباري بين القياس والنحو حتى جعل إنكار القياس هو إنكار للنحو نفسه؛ لأن النحو كله قياس، ويعقد فصلا (في الرد على من أنكر القياس) وفصلا آخر (في حل شبه تورد على القياس) يقول: "أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة في

[1] الخصائص ج1 ص361.
[2] المصدر السابق ج1 ص361.
[3] المحتسب ابن جني ص133، الخصائص ج3 ص298.
[4] المصدر السابق ج1 ص361.
[5] المصدر السابق ج1 ص 362.
[6] ،الاقتراح ص169.

استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[1]. هكذا ربط ابن الأنباري بين النحو والقياس، وعدَّ إنكار القياس إنكاراً للنحو؛ لأن النحو كله قياس ،ويستدل بقوله: "ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به"[2].

كما دلَّل ابن جني على أهمية القياس وقيمته فقال: "وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فَعُل فالمضارع منه على يَفْعُل فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فَعُل لقلت في مضارعه: يَفْعُل وإن لم تسمع ذلك كأن يسمع سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه: يَضْؤل وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يسمعه ؛لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون (وتقبلوها) وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحِيه الاعتماد ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والتثاني والجموع والتكابير والتصاغير ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا واسمٍ فاعله كذا واسم مفعوله كذا واسم مكانه كذا واسم زمانه كذا ولا قالو: إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا دون أن يستوفوا كل شئ (من ذلك) فيوردوه لفظا منصوصا معيَّنا لا مقيسا ولا مستَنبطا كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياسا ولا تنبيها نحو دار وباب وبستان وحجر وضَبُع وثعلب وخُزَز لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لا بدّ من تقبله كهيئته لا بوصيَّة فيه ولا تنبيه عليه نحو حجر ودار وما تقدّم ومنه ما وجدوه يُتدارَك بالقياس وتخفّ الكُلفة في علمه على الناس فقنَّنوه وفَصَّلوه إذْ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغنى عن

[1] لمع الأدلة ص95.
[2] المصدر السابق ص95.

المذهب الحَزْن البعيد. وعلى ذلك قدّم الناس في أوّل المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأماراتِ ثم أثلوْه ما لا بدّله من السماع والروايات"[1].

ولذلك لقي قبولاً شديداً عند النحاة قال أبو علي: "أخطي في مسألة واحدة ولا أخطي في مسألة واحدة في القياس"[2].

إذن لا يمكن إنكار القياس؛ لأنه لا يمكن للغة أن تؤخذ كلها بالسماع فلا بدا من القياس ولا يمكن الاستغناء عنه كما لا يمكن إنكاره، ويقول ابن عصفور في تعريف النحو: "بأنه علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها"[3].

القياس عند البصريين:

البصريون كانوا أسبق إلى دراسة اللغة والنحو تأليفاً وتقعيداً واستقراءً، وامتاز منهجهم بالقياس على الأكثر والشائع من كلام العرب، واتخذ البصريون من الشواهد التي يكثر دورانها على ألسنة العرب الموثوق بها لتكون مثلا يحتدى به وكان عبد الله بن أبي إسحاق مثلاً في اهتمامه بالقياس حتى قيل عنه "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[4].

وقد خطأ الفرزدق في قوله:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتاً أو مجلَّفُ[5]

اعترضه لرفعه القافية وكان حقها النصب؛ لأنها معطوفة على مسحت أو؛ لأن القياس النحوي يحتم ذلك، ويوجه ويظهر أن الفرزدق قصد على الاستئناف حتى ألا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الروي في القصيدة.

---

[1] الخصائص ج2 ص42.
[2] المصدر السابق ج2 ص88.
[3] الاقتراح ص 75.
[4] طبقات النحويين ص12،طبقات فحول الشعراء ص14.
[5] ديوان الفرزدق ص386، الأغاني أبي الفرج الصفهاني ج10 ص311، العقد الفريد لابن عبد ربه ج2ص 338.

ولما هجاه الفرزدق بقوله:

فَلَو كَانَ عَبْدُ اللهِ مَولَى هَجَوْتُهُ وَلَكنَّ عبدَ الله مَوْلى مَواليَا[1]

فلحنه مرة أخرى واخبره أنه كان ينبغي أن يقول: مولى موالٍ[2].

يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف إذ جرها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياساً على ما نطق به العرب في مثل جوار وغواش إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع[3].

ومضى عيسى بن عمر على نهج شيخه ابن أبي إسحاق في الاهتمام بالقياس وتعميمه ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب في كلمة (يا مطرا) في قول الأحوص:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَراً عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[4]

على النصب في (يا رجلا) وكأنه يجعل مطرا في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة[5]. كما قيل عنه كان يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، فقد لحن النابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرَقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُ نَاقِعُ[6]

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور، وكأن النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل الخبر،....[7].

وأبو عمرو بن العلاء كان متشدداً في القياس، فقد قال له أحد معاصريه: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال: لا، فقال له كيف

---

[1] ينظرالأصول في النحو ج1 ص142، المقتضب ج1 ص67.
[2] نزهة الألباء ص27.
[3] الكتاب ج2 ص58.
[4] .المقتضب ج1 ص198، الأغاني ج15 ص283.
[5] ينظر الكتاب ج1 ص313،الموشح للمرزباني ص41.
[6] ديوان النابغة:ص58.
[7] ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص 743، شرح الأشموني ج2 ص 63.

تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قال أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات.."[1].

وليونس بن حبيب أقيسة تفرد بها، فقد كان سيبويه والخليل لايردان المحذوف في التصغير فمثل يضع تصغر على يُضَيْع، بينما كان يرده يونس فيقول في تصغير يضع: يُوَيْضع[2].

كما كان يذهب إلى أن الشاعر في قوله:

إنْ تَرْكَبُوا فَرِكُوبُ الخَيْلِ عَادُتَنَا أوْ تَنْزِلُون فَإنَا مَعْشَرٌ نُزُلُ[3]

أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية، وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن ذلك من باب العطف[4].

أما الخليل بن أحمد فكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائماً على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا ومن ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا، يقول سيبويه: "وقال الخليل – رحمه الله – من قال: (يا زيدُ والنضرَ) فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله ،فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون (يا زيدُ و النضرُ) وقرأ الأعرج: ﴿يا جِبَالُ أوبي مَعَهُ و الطيْرُ[5]﴾فرفع ويقولون: (يا عمرُو و الحارثُ)، وقال الخليل-رحمه الله-هو القياس"[6].

أما تلميذه سيبويه فقد كان له نمط خاص في حشد الأمثلة والاستعمالات ووصفها والمقارنة بينها ويتشدد أحيانا في قياسه ومن ذلك ما نراه في النسبة إلى فَعِيل وفُعَيْل، فقد كثر عن العرب في هذين المثالين أن يصوغوهما على فَعَلي، يقول سيبويه: فمن

[1] وفيات الأعيان ج3 ص469.
[2] الخصائص ج3 ص71.
[3] ديوان الأعشى ص 168.
[4] ينظر الكتاب ج1 ص429، المغني ص773.
[5] سورة سبأ الآية :10.
[6] الكتاب ج1 ص306.

المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هُذَيل: هُذَلِي،وفي قُفَيم كنانة: قُفَمي وفي مُلَيح خُزاعة: مُلَحِي وفي ثُقِيف ثَقفِي...."[1].

لقد سمع البصريون كثيرا لكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، وبالغوا في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة وابلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر فتجافوا عن كل شاهد منحول أو مفتعل فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة من الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها [2].

القياس عند الكوفيين:

بنى الكوفيون مذهبهم على كل ما روي عن العرب وإن قلت شواهده كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها عن العرب الفصحاء[3]، وكان الكسائي أكثر نحاة الكوفة توسعاً في القياس واعتماداً عليه وتساهلاً فيه وأنه لم يكن يرى النحو إلا قياسا حتى قال: إنَّمَا النحْوُ قِيَاس يُتْبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

من أمثلة قياسه في اسم المفعول من الثلاثي العين بالواو أن يأتي على الأصل حكى: خاتم مصووغ، وروى المازني أن بني تميم يتممون اسم المفعول من الثلاثي بالياء فيقولون مبيوع.

وربما تخَّطوا الياء في هذه إلى الواو وأخرجوا مفعولا منها على أصله وإن كان أثقل منه من الياء وذلك قول بعضهم ثوب مَصْووُن وفرس مقوود ورجل معوود من مرضِه وأنشدوا فيه:

والمِسْكُ فِي عَنْبره مَدْووفٌ ...[4]

ومن أقيسته التي تدل على مذهبه هذا، أنه أجاز العطف بالرفع على موضع (إن) واسمها وهو الابتداء، وهو مرفوع قبل مجيء الخبر، مستندا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ

[1] الكتاب ج3 ص335.
[2] نشأة النحو ص113.
[3] المقتضب ج3 ص134.
[4] ينظرالخصائص ج1 ص261.

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ[1]﴾، وخرجها على العطف على موضع (إن) واسمها قبل تمام الخبر،كما احتج بأمثلة من الأشعار والنثر كقول صابيء بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالمَدِينةِ رَحْلَة فَإنِي وَقِيَارِبهَا لَغَرِيبُ[2]

وروى السيوطي: "قال ثعلب في آماليه: سمعت الفراء يقول: إذا كان أول المقصور مكسورا أو مضموما مثل رضي وهدي وحمي فإن كان من الياء أو الواو تنيته بالياء فقلت رضيان وهديان إلا حرفان كذا حكى الكسائي عن العرب وزعم أنه سمعهما بالواو وهما كـ (رضوان) و (حموان) وليس يبني عليهما"[3].

[1] سورة المائدة الآية:69.
[2] الإنصاف مسألة 23 ص185.
[3] المزهرج2 ص42.

المبحث الثاني

أركان القياس:

حدد ابن الأنباري أركان القياس بقوله:

"ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم" وضرب مثلا لذلك فقال: "وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: "اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمى فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة هي الإسناد وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"[1].

1-الركن الأول: الأصل (المقيس عليه)

وهو الأصل ويعنون به شيئين:

أولهما: المادة اللغوية المنقولة عن العرب، بطريق السماع، والرواية بالمشافهة أو التدوين.

وثانيهما: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة[2].

وقد أورد السيوطي تعريفه وما اشترط لقبوله قائلا:

"المقيس عليه: وهو ما أطرد من المنقول عن العرب وشرطه أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه وقد مثّل لذلك السيوطي

[1] لمع الأدلة ص93.
[2] ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ص81.

بقوله: كتصحيح (استحود) و(استصوب) و(استنوق)وكحذف (نون) التوكيد في قوله:
اضْرِبْ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبُكَ بِالسيْفِ قَونَسَ الفَرَسِ"[1]

و ذكر السيوطي "أي: اضربن ووجه ضعفه في القياس، أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحذف، وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

له زجل كأنه صوت حاد.

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حد الوصل، ولا حد الوقف؛ لأن الوصل يجب أن تتمكن فيه صلة، كما تمكنت في قوله (له زجل)، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياسا"[2].

والمقيس عليه وهو الأصل يكون مطرداً عند البصريين وفي ذلك يقول ابن أبي اسحاق: "عليك بباب يطرد من النحو وينقاس"[3] وقال أبو عمرو بن العلاء عن قياساته التي سئل عنها: "أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[4].

أما المقيس عليه عند الكوفيين فقد يكون مطرداً وقد يكون نادراً أو شاذاً قال ابن جني: "جعل أهلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وٱنفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً"[5].

القياس على القليل:

ولكن الكثرة لا تعد شرطا في المقيس عليه، فربما قاس النحاة على القليل قال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له مثال قولهم في النسب إلى شنوءة شنئي فلك أن تقول

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص 568.
[2] الاقتراح ص 154.
[3] طبقات النحويين ص 32.
[4] طبقات النحويين ص39.
[5] الخصائص ج1 ص 97.

في ركوبة ركبي وفي حلوبة حلبي وفي قتوبة قتبي قياسا على شنئي وذلك أنهم أجروا (فَعُولَة) على (فَعِيلَة) كحنيفة؛ لأنها أشبهتها، فجرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حنفي قياسا قالوا: شنئي أيضا قياسا ومن ثم قالوا في النسب إلى (ركوبة وحلوبة) (ركبي وحلبي) قياساً على (شنئي)؛ لأن (فَعُولَة) أشبهت (فَعِيلَة) من أوجه: أن كلا منهما ثلاثي وأن ثالثه حرف لين ،وأن آخره تاء التأنيث، وأن (فَعولاً) و (فَعيلاً) يتواردان، نحو (أُثيم) و (أثوم) و(رحيم) و (رحوم) و (مشي) و(مشو)"[1].

2-الركن الثاني: الفرع (المقيس):

ويعنون به "ما كان محمولاً على كلام العرب وموجهاً على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها"[2].

"قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب،قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) و (كرم خالد)"[3].

وقد جعل ابن جني ما نص عليه المازني عنوانا لباب في كتابه الخصائص أسماه (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) قال فيه: "وقد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت (قام زيد) أجزت طرف بشر وكرم خالد، قال أبو علي إذا قلت طاب الخُشْكُنَان فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إيَّاه قد أدخلته كلامَ العرب ويؤكّد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجميَّة قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجُرّ وإبْرَيْسَم وفِرِنْدٍ وفيروزِج وجميعَ ما تدخله لام

[1] الاقتراح ص159.
[2] الشاهد وأصول النحو ص275.
[3] الاقتراح ص169.

التعريف وذلك انه لمّا دخلته اللام في نحو الدِيباج والفِرنْدِ والسِهُريز والآجُرّ أشبه أصول كلام العرب"[1].

والمقيس نوعان:

الأول مسموع عن العرب أو كما قال ابن السرَّاج:

"أحدهما: ما تكلمتْ بهِ العربُ وكانَ مشكلاً فأحوجَ إلى أن يبحثَ عن أُصولهِ وتَقديراتِه قالتِ العربُ: حَاحيتُ وهَاهيتُ وعَاعيتُ"[2].

الثاني غير مسموع عن العرب وفيه قال ابن السراج: "ما قِيسَ علَى كلامِهم وليس من كلامهم و هَذا النوعُ ينقسم قسمين: أحدهما: ما بُنيَ مِنْ حروفِ الصحةِ وأُلحقَ بما هُوَ غيرُ مضاعفٍ إذَا سُئلتَ كيفَ تبني مثلَ (جَعْفرٍ) مِنْ ضَرَبَ قلتَ : ضَرْبَبٌ ومِنْ (عَلِمَ) قلتُ: عَلْمَمٌ. ومِنْ ظَرُفَ قلتُ: (ظَرْفَفٌ) وإنْ كانَ فعلاً فكذلكَ تُجريهِ مَجرى: دَحْرَج في جميع أحوالهِ.

الضربُ الثاني مِما قيسَ مِنَ المعتلِّ علَى الصحيح:

هذَا الضربُ يَنْقسمُ بعددِ الحروفِ المعتلةِ ثلاثةِ أقسامٍ وهيَ: الياءُ والواوُ والهمزةُ ثُمَّ يمتزجُ بعضُها معَ بعض فتحدثُ أربعةُ أقسامٍ: ياءٌ وواوٌ ويَاءٌ معَ همزةٍ وَواوٌ معَ همزةٍ واجتماعُ ياءٍ وَواوٍ وهمزةٍ فذلكَ سبعةُ أقسامٍ"[3].

[1] الخصائص ج1 ص357.
[2] الأصول في النحو ج3 ص316.
[3] المصدر السابق ج3 ص350.

أقسام القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه:

1- حمل فرع على أصل:

نحو إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد؛ لأن الجمع فرع والمفرد أصل، كقولهم (قَيم ودَيم) في (قِيمة ودِيمة)، و(زِوَجَة وثِوَرَة) في (زَوْج وثَوْر)[1].

2- حمل أصل على فرع:

ومن أمثلته إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته كـ (قمت قياما) و (وقاومت قواما) والمصدر هو الأصل عند البصريين والفعل فرع.

يقول السيوطي: "ومن حمل الأصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف، وعلى الحرف في البناء، وهو أصل عليهما، وحمل ليس وعسى في عدم التصرف على(ما و لعل) كما حملت ما على ليس في العمل"[2].

3-حمل نظير على نظير:

وذلك إما في اللفظ، أو المعنى، أو في اللفظ والمعنى. "فمن أمثلة الأول زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة، وتوكيد المضارع بـ (النون) بعد (لا)النافية حملا لها في اللفظ على (لا) الناهية وحذف فاعل (أفعل به) في التعجب لما كان مشبها لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حدام) على الكسر تشبيها له بـ (دراك) و (نزال)، وبناء حاشا الاسمية لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية، ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج.

[1] الاقتراح ص160.
[2] المصدر السابق ص164.

ومن أمثلة الثاني: جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان)؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر ومنها: إهمال (أن) المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية.

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل، وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر ؛لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب؛ لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك قال الجوهري: ولم يسمع تصغيره إلا في (أملح) و (أحسن) ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما"[1].

4-حمل الضد على الضد:

فمن أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن) فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل[2].

وفي الفيض قوله (النصب بلم) أنه شاذ،وقريء ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[3]، وروي:

أيومَ لم يقدرَأم يوم قُدر[4] .....

الجزم بلن قوله: لن يخبِ اليومَ من رجائك .....[5]

3-الركن الثالث الحكم:

لقد قسم النحاة الأحكام النحوية إلى واجبة وممنوعة وحسنة وقبيحة ومخالفة للأولى وجائزة فيقول السيوطي: "الحكم النحوي ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء.

---

[1] الاقتراح ص167،166.
[2] المصدر السابق ص167.
[3] سورة الشرح الآية :1.
[4] من رجز قاله علي بن أبي طالب والشاهد فيه :نصب (يقدر) بالجازم على اللغة. انظر ما ذكره المحقق في فيض نشر الانشراح ج2 ص815 .
[5] فيض نشر الانشراح ج2 ص815.

فـ(الواجب) كرفع الفاعل،وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال و التمييز وغير ذلك.

والممنوع كأضداد ذلك، والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضي والقبيح كرفعه بعد شرط مضارع، وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيداً، والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتض له"[1].

والحكم النحوي نوعان حكم ثبت استعماله عن العرب وقد أتبته السيوطي[2]، وآخر ثبت بالقياس والاستنباط وفيه خلاف وقد جوزه السيوطي بناء على قول ابن جني في باب الاعتلال: "ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل على قوَّةِ تحمّله للضمير - متى جرى على غير مَن هو له - صِفةً أو صِلةً أو حالا أو خبرا لم يحتمل الضمِيرَ كما يحتمله الفعل فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل قولك : زيدٌ هنْد شديد عليها هو إذا أجْرَيت شديدا خبرا عن هند"[3].

ومن المسائل الخلافية المتعلقة بهذا الركن الخلاف حول (القياس على الأصل المختلف في حكمه) هل يجوز أم لا يجوز؟

وقد أجاب السيوطي عن هذا بالجواز؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ورد على المانعين أن المختلف فيه فرع لغيره ولا يكون الفرع أصلا بأنه يجوز أن يكون فرع الشيء أصلا لشيء آخر نحو مجيء اسم الفاعل أصلا للصفة المشبهة وهي فرع عن الفاعل[4].

4-الركن الرابع العلة :

وهي العلة الجامعة بين الأصل و الفرع.

---

[1] الاقتراح ص84 ،85.
[2] ينظرالمصدر السابق ص82.
[3] ينظر الخصائص ج1 ص168، الاقتراح ص171.
[4] ينظر الاقتراح 81.

قال ابن السرَّاج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع.

و اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[1].

قال ابن جني معرفا للعلة: "إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، و أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه"[2].

وذكر السيوطي:

"أن اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب و تنساق إلى قانون لغتهم، و هي الأكثر استعمالاً، و أشد تداولاً وعلة تُظهر حكمة العرب، و تكشف عن صحة أغراضهم و مقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا: وهي علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نقيض وعلة حمل وعلة مشاكلة وعلة معادلة وعلة قرب ومجاورة

[1] الأصول في النحو ج1 ص35.
[2] الخصائص ج1 ص 84.

وعلة وجوب وعلة جواز وعلة تغليب وعلة اختصار وعلة تخفيف وعلة دلالة الحال وعلة أصل وعلة تحليل وعلة إشعار وعلة تضاد وعلة أولى .."[1].

[1] الاقتراح ص176.

المبحث الثالث

مكانة القياس في كتاب الأصول في النحو لابن السراج:

ذكر الزبيدي في طبقات النحويين متحدثاً عن أبي بكر بن السراج قائلاً: "له كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، هو غاية في الشرف والفائدة ، ومنها كتابه في مختصر النحو اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها"[1].

إن ما أشار إليه الزبيدي بوصفه كتاب ابن السراج بأنه جمع مقاييس العربية ليس بالغريب؛ لأن هذا الكتاب الجامع لقواعد العربية بنحوها وصرفها قد اشتمل على العديد من المسائل التي اعتمد فيها هذا العالم على أصل القياس دليل للقاعدة، و إنا نجد هذا الأصل قد حظي في كتاب ابن السراج بمكانة كبيرة، وقد عبّر عنه بتعبيرات وصيغ مختلفة ولكنها في مجملها تشير إلى معنٍ وهو أن هذا الأصل حظي بمكانة عنده، أما تعبيرات القياس عنده فهي كثيرة ومتنوعة على نحو قوله:

"فهذا الذي قاله قياس" وقوله: "وهو عندي قياس" "وهو قياس واحد" "إنما هو قياس" وقوله: "ما جاءَ على غيرِ قياسٍ" أو قوله: " ذلكَ علَى قياسِ كلامِهم" أو قوله: "فإنَّ قياسَ ذلكَ" "وهو عندي قياسا" وقوله:"وهو قياس واحد" "فهو أقيس" أو قوله: "على أقيس الوجهين" أو يرجع علة القياس إلى كلام العرب كما في قوله: "وهذا أقيس وأشبه بكلام العرب" أو يرجع علة حكم ما إلى بعده عن القياس كما في قوله: "لشذوذه عن القياس" وقد يجعل القياس حل لما لم يكن للسماع دور فيه كما في قوله: "لُجيءَ فيه إلى القياس" "إنها لا تعمل في القياس شيئاً" أو قوله: "ويطرد القياس فيه " "وهذا لعمري هو القياس" وقد ينفي دور القياس في قاعدة ما كما في قوله: "ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع" وقوله: "غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجبه القياس" وقد يجعل القياس جائزا كما في

[1] طبقات النحويين ص122.

قوله: "كان في القياس جائز" "ويجوز في القياس" "لا تجوز في القياس" "وهو في القياس غير ممتنع" "فيجوز في القياس" "ومنهم من يلزم القياس" "وينبغي في القياس" "وهو القياس" "وهو عندي القياس" وقوله: "وهو عندي رديءٌ في القياس" وقوله: "ولكنه في القياس جائز"[1].

في كل ذلك إشارة عميقة لما حظي به هذا الأصل في كتاب ابن السرَّاج.

القضايا النحوية في القياس عند ابن السراج:

جاء في وصف كتاب الأصول أنه "جمع مقاييس العربية"[2]، والمقصود بالمقاييس تلك القوانين والضوابط العامة والأحكام النحوية و ما قيس على كلام العرب.

وقد ذكر ابن السرَّاج القياس وصرح به في العديد من المواضع فمن نماذج القياس التي أوردها ابن السرَّاج واعتمد على هذا الأصل فيها أساساً لحكم القاعدة:

- أن اسم الفاعل أعمل لشبهه بالفعل المضارع وقياسه عليه فيقول:

"أن يعمل الاسم بمعنى الفعل والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان"[3].

- من نماذج القياس ما نجده في تعليله لإعراب الفعل حيث كان الإعراب من نصيب الأسماء وأعرب الفعل قياساً على الأسماء فيقول:

"كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أعمل كما أعمل إذا كان الفعل مشتقاً منه، إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول؛ لأنه غيرهما تقول:

---

[1] الأصول في النحو ج1
ص317،88،297،146،341،116،113ن47ن426،406،377،356،357،279،220،196،183،173،122،97،56.
ج2 ص429،332،317،15، ج3 ص108،44،371،363،80.
[2] طبقات النحويين ص122.
[3] الأصول في النحو ج1 ص52.

عجبت من ضرب زيد عمراً فيكون زيد هو الفاعل في المعنى وعجبت من ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز أن تقول: عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل؛ لأنك تضيف الشيء إلى نفسه وذلك غير جائز"[1].

- ومن نماذج القياس عنده قياس الصفة المشبهة باسم الفاعل إذ يقول: "الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء يُنعت بها كما يُنعت بأسماء الفاعلين وتُذكر وتُؤنث ويدخلها الألف واللام وتُجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما يُجمع الضمير في الفعل فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين وذلك نحو: حَسنٍ وشديد وما أشبه تقول: مررت برجل حسنٍ أبوه وشديد أبوه لأنك تقول: حسن وجهه وشديدٌ وشديدة فتذكر وتؤنث وتقول: الحسن والشديد فتدخل الألف واللام وتقول حسنون كما تقول: ضارب مضاربة وضاربون والضارب والضاربة فحسن يشبه بضارب وضارب يشبه بيضرب وضاربان مثل: يضربان وضاربون مثل يضربون"[2].

قال سيبويه: "في باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه ولم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست فى معنى الفِعل المضارع، فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً لا تُجاوز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو فى معناه، والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر؛ لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى معناه فكان هذا أحسنَ عندهم أن يَتباعدَ منه فى اللفظ كما أنَّه ليس مثلَه فى المعنى وفى قوّته فى الأشياء والتنوينُ عربىٌّ جيّدٌ"[3].

- ومن نماذج القياس قياس (ما)على (ليس) حيث يقول:

"فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز شُبهت بها في النفي خاصة؛ لأنَّها نفي كما أنها نفي يقولون: ما عمرو منطلقاً فإن خرج معنى الكلام إلى

[1] الأصول في النحو ج1 ص52.
[2] المصدر السابق ج1 ص130
[3] الكتاب ج1 ص194.

الإيجاب لم ينصبوا كقولك: ما زيد إلا منطلق وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضاً فقالوا: (ما منطلق زيد) فتجتمع، وإنما أعملوا (ما) على (ليس) لأن معناها معنى ليس؛ لأنها نفي كما أنها نفى ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل (ليس) إنما روي ذلك عن أهل الحجاز وكان حق (ما) أن لا تعمل شيئاً إذ كانت تدخل على الأسماء والأفعال ورأيناهم إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل على الأفعال وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل على الأسماء"[1].

ومن نماذج القياس قياس (لات) على (ليس) يقول:

"ومما شبه من الحروف بـ(ليس) (لات) شبهها بها أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة قال الله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[2] قال سيبويه: تضمر فيها مرفوعاً قال: نظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيها (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً ولا يكون بشراً قال: وليست لات كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول: لست وليسوا[3].

وعبد الله ليس منطلقاً ولا تقول: عبد الله لات منطلقاً ولا قومك لاتوا منطلقين.

قال: وزعموا: أن بعضهم قرأ ﴿وَلاتَ حين مَنَاص﴾ وهو عيسى بن عمر وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ[4]

فجعلها بمنزلة (ليس) قال: و (لات) بمنزلة (لا) في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها الحين يعني: إذا رفعت ما بعدها تشبيهاً (بليس) فلم يجاوز بها الحين أيضاً وأنها لا تعمل إلا في (الحين) رفعت أو نصبت"[5].

---

[1] الأصول ج1 ص92، 97، الإنصاف ج1 ص166.
[2] سورة ص الآية:3.
[3] الكتاب ج1 ص57.
[4] ديوان الحماسة ص91.
[5] الأصول في النحوج1 ص95 ،96.

- قياس الأسماء غير المتمكنة على الحروف في البناء؛ لأنها تضمنت معنى الحرف يقول في باب الاسم الذي قام مقام الحرف: "وذلك كَمْ ومَنْ وما وكيفَ ومتى وأينَ فأما (كَمْ) فبنيت؛ لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف، وأصل الاستفهام بحروف المعاني لأنها آلة إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبارٌ: و (كَمْ) اسم لعدد مبهم، فقالوا: كَم مالكَ فأوقعوا (كَمْ) موقف الألف لما في ذلك من الحكمة والاختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا أعشرونَ مالكَ أثلاثونَ مالكَ أخمسونَ، والعدد بلا نهايةٍ فأتوا باسم ينتظم العدد كلَّهُ"[1].
- ومن نماذج القياس إعراب الأفعال لمضارعتها الأسماء حيث بين ابن السراج أنه أعرب الفعل المضارع؛ لأنه قد شابه الاسم والإعراب أصل في الأسماء يقول:

"وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أُعرب كما أنه إنما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها ألا ترى أنك إنما تُعمِلُ (ضارباً) إذا كان بمعنى يفعلُ فتقول: هذا ضاربٌ زيداً فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله فمنعت هذا العمل كما منعت ذلك الإعراب واعلم أنه إنما يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسماء: الرفعُ والنصب ولا جرَّ فيه وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسماء لأن الجَرَّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال ... و الفعل يرتفع بموقعهِ موقَع الأسماءِ كانت تلك الأسماء مرفوعةً أو مخفوضةً أو منصوبةً فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسمٌ لم يجزْ رفعه وذلك نحو قولك: يقومُ زيدٌ ويقعدُ عمروٌ وكذلك عمروٌ يقولُ وبكرٌ ينظرُ ومررتُ برجلٍ يقومُ ورأيت رجلاً يقولُ ذاكَ ألا تَرى أنك إذا قلت: يقومُ زيدٌ جاز أن تجعل زيداً موضع (يقومُ) فتقول: زيدٌ يفعلُ كَذا وكذلك إذا قلت: عمروٌ ينطلق فإنما ارتفع (ينطلقُ)؛ لأنه وقع موقع (أخوكَ) إذا قلت: زيدٌ

[1] الأصول في النحو ج2 ص135.

أخوكَ فمتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوزُ رفعه وذلك نحو قولك: لم يقمْ زيدٌ لا يجوز أن ترفعه لأنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ فافهَم هذا"[1].

ومن نماذج التعليل والقياس إضافة أسماء الزمان قياساً على الأفعال إذ يقول في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل: "اعلم: أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارعٌ للفعل؛ لأن الفعل له بنى فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما وذلك قولهم: أتيتكُ يوم قام زيدٌ وأتيتُك هو يقعدُ عمرو فإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو الحسنَ تقول: هذا يوم يقومُ زيد وقوم يفتحون (اليوم)، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح وأن يُبنى مع المبني أحسنُ عندي من أن يُبنى مع المعرب"[2].

- ومن نماذج القياس عنده قياس نائب الفاعل على الفاعل، فيقول: "وما قام مقام الفاعل مما لم يُسمَ فاعلهُ فحكمه حكم الفاعل إذا قلت: (ضُرِبَ زيدٌ) لم يجز أن تقدم (زيداً) فتقول: (زيدٌ ضُرِبَ) وترفع زيداً (بضُرِبَ) ولو جاز ذلك لجاز: (الزيدانِ ضُرِبَ والزيدونَ ضُرِبَ)، فأما تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل إذا كان الفعل متصرفاً فجائزٌ، وأعني بمتصرفٍ أن يقال: منه فَعَلَ يفعَلُ فهو فاعلٌ كضَرَبَ يضربُ وهو ضاربٌ وذلك اسم الفاعل الذي يعملُ عملَ الفعل حكمهُ حكمُ الفعل"[3].
- ومن نماذج التعليل والقياس

قياس فعل التعجب على الاسم في التصغير حيث يقول: " فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر نحو: ما أُميلحه وأُحيسنه والفعل لا يصغر فالجواب في ذلك: أن هذه

[1] الأصول في النحوج2 ص146.
[2] المصدر السابق ج2 ص11.
[3] المصدر السابق ج2 ص228.

الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر"[1].

وهذه مسألة خلافية حيث ذهب الكوفيون إلى أن أفعل التعجب اسم بدليل تصغيره و عدم تصرفه ولأن التصرف من خصائص الأفعال والجمود والتصغير من خصائص الأسماء و احتجوا بقول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنّ لَنَا مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمرُ[2]

فأميلح: تصغير أملح[3].

- ومن نماذج القياس أيضا تقدم الحال على صاحبها قياساً على المفعول مع الفعل المتصرف، حيث يجوز تقدم المفعول على الفعل إذا كان متصرفا يقول ابن السراج: "وتقول: جاء راكباً زيد كما تقول: ضرب عمراً زيد وراكباً جاء زيد كما تقول: عمراً ضرب زيد وقائماً زيداً رأيتُ كما تقولُ: الدرهمُ زيداً أعطيت وضربتُ قائماً زيداً.

قال أبو العباس: وقول الله تعالى عندنا: على تقدير الحال والله أعلم وذلك قوله: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾[4] وكذلك هذا البيت:

مُزبِداً يَخْطُر مَا لَمْ يَرَنِي وإذَا يَخْلوُ لَهُ لَحْمِي رَتَعْ[5].

وقرأ قتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج والجمهور: خشعاً جمع تكسير؛ وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو وحمزة والكسائي: خاشعاً بالإفراد. وقرأ أبيّ وابن مسعود: خاشعة، وجمع التكسير أكثر في كلام العرب. وقال الفراء وأبو عبيدة: كله جائز، وانتصب خشعاً وخاشعا وخاشعة على الحال من ضمير يخرجون، والعامل فيه يخرجون، لأنه فعل متصرف، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمى، لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً. وقد قالت العرب:

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص100.
[2] أسرار العربية ج1 ص117.
[3] الإنصاف ج1 ص127.
[4] سورة القمر الآية :7.
[5] ينظر الأصول في النحو ج1 ص 217، والبيت ينظر المقتضب ج1 ص242.

شتى تؤب الحلبة، فشتى حال، وقد تقدمت على عاملها وهو تؤب، لأنه فعل متصرف، وقال الشاعر: سريعاً يهون الصعب عند أولي النهي[1].

- ومن مسائل التي نجد ابن السراج بناها على القياس جمع الاسم المؤنث عندما يسمى به مذكر فإنك تجمعه بالألف والتاء؛ لأنه لم يرد في السماع، فاسم طلحة فأنه يجمع طلحات حيث يقول في باب جمع الاسم: "الذي آخره هاء التأنيث إذا سميتَ رجلاً: طلحة أو امرأة فجمعهُ بالتاء لا تغيره عما كان عليه، فأما حُبلى وحمراءُ وخُنفساءُ إن سميتَ بها رجلاً قلت: حُبلون وحمراوونَ تجمع جميع هذا بالواو والنون"[2].

والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع طلحة طلحات وفي جمع هبيرة هبيرات، قال الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أعْظُمَاً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[3].

- قياس المنادى المفرد بأنه مبني على الضم وموضعه النصب قياساً على المفعول فقولنا يا زيد كأنك قلت أدعوك ؛ أي قياساً على كاف الخطاب حيث يقول: "فإن قال قائل: ما علمنا أن قولهم: يا زيد مبني على الضم وليس بمعرب مرفوع قيل: يدل على أنه غير معرب أن موضعه نصب والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب تقول: يا عبدَ الله وأن الصفة قد تنصب على الموضع تقول: يا زيدٌ الطويلٌ فلو كانت الضمة إعراباً لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه ولا أن تنصب وصفه لكنا نقول: أنه مضموم مضارع للمرفوع ويشبهه من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع (بقام) يعني الفاعل لأن كل اسم متمكن يلي (قام)"[4].

---

[1] البحر المحيط ج8 ص173.
[2] الأصول في النحو ج2 ص420.
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف ج1 ص41.
[4] الأصول في النحو ج1 ص 332.

- نجد أنه قاس التمييز على الفاعل فقال لا يجوز تقديمه قياساً على الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل حيث ذكر "أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها وذلك قولك: (عشرونَ درهماً) لا يجوزُ: (درهماً عشرونَ) وكذلك له عندي رطلٌ زيتاً لا يجوز: (زيتاً رطلٌ) وكذلك إذا قلت: (هو خيرٌ عبداً) لا يجوز: (هُو عبداً خَيرٌ) فإن كان العامل في التمييز فعلاً فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني ومن قال بقوله وذلكَ قولكَ: (تفقأتُ سمناً) فالمازني يجيز: (سمناً تفقأتُ) وقياس بابه أن لا يجوز لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات ألا ترى أنهُ إذا قال: (تفقأتُ شحماً) فالشحمُ هو المفقىء كما أنه إذا قال: (هو خيرٌ عبداً) فالعبدُ هو خيرٌ ولا يجوز تعريفهُ فبابه أولى به وإن كان العاملُ فيه فعلاً وفي الجملة أن المفسر إنَّما (ينبغي أن) يكون بعد المفسر"[1].
- كما نراه لا يجيز القياس على القليل لضعفه وعدم كثرة نظائره كما في قوله: "ولا يجوز أن تقول: رويده زيداً ودونه عمراً تريد غير المخاطب.

وحكي أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسي أي: غيري وهذا قليل شاذ"[2].

- وقد يصف ما يصح القياس عليه من كلام العرب بعض الأحكام بالفساد حيث ذكر أن الأفعال التي لا يصح اشتقاق فعل التعجب منها ضربان الأفعال المشتقة من الألوان أو العيوب وما زاد من فعل على ثلاثة أحرف ثم ذكر أن أفعل التفضيل مثل فعل التعجب فيما يشتقان منه وذكر البيت الذي يستدل به الكوفيون على جواز اشتقاقه من البياض وعقب عليه عن شيخه أبي العباس بما يعتبر رفضا لهذا الاستشهاد بعينه وقاعدة عامة فيما يستشهد به قال: "واعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله قلت فيه: أفعل به وهذا أفعل من هذا وما لم تقل فيه: ما أفعله لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا ولا: أفعل به تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد كما تقول: ما أفضله وتقول: ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول على هذا:

[1] الأصول في النحو ج2 ص229.
[2] المصدر نفسه ج1 ص142.

أشدد ببياض زيد وزيد أشد بياضاً من فلان وهذا كله مجراه واحد لأن معناه المبالغة والتفضيل وقد أنشد بعض الناس:

أبيضَ مِن أُخْتِ بَنِي إبَاض[1]

قال أبو العباس: هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه، فإن قال قائل فقد جاء في القرآن: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[2].

قيل: له في هذا جوابان: أحدهما: أن يكون من عمى القلب وإليه ينسب أكثر الضلال

فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحمقه، الوجه الآخر: أن يكون من عمى العين، فيكون قوله عز وجل: ﴿فهو في الآخرة أعمى﴾ لا يراد به: أنه أعمى من كذا وكذا ولكنه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى وهو في الآخرة أضل سبيلا.

وكل فعل مزيد لا يتعجب منه نحو قولك: ما أموته لمن مات إلا أن تريد: ما أموت قلبه فذلك جائزٌ"[3].

- ويعتمد على السماع في ما لم يجز فيه القياس فيقول:

"بَابُ ما تقولُ العربُ ما أفعلَهُ وليسَ فيهِ فِعْلٌ وإنما يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه قالوا: أحنكُ الشاتين يعني أقواهما وأحنكُ البعيرين على معنى: حَنِكَ وقالوا: آبلُ الناس كُلِّهم كأنُّهم قَالوا: أبِلَ وقالوا: رَجلٌ آبَلُ وقد قَالوا: فلانٌ آبَلُ منهِ"[4].

- قياس الاسم في الإضافة لشبهه بالحرف حيث يقول:

[1] الإنصاف ج1 ص150،وهو يشهد للكوفين الذين يجيزون مجيء أفعل التفضيل وصيغة التعجب من البياض والسواد.
[2] سورة الإسراءالآية :72.
[3] الأصول في النحو ج1 ص104.
[4] المصدر السابق ج3 ص155.

"أن يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى (اللام) وتكون بمعنى (من).

فأما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد ودار عمرو ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام أن الذي يضاف بغير لام يكتسي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة ألا ترى أنك إذا قلت غلام زيد فقد عرف الغلام بإضافة إلى زيد وكذلك إذ قلت: دار الخليفة عرفت الدار بإضافتها إلى الخليفة، ولو قلت: دار للخليفة لم يعلم أي دار هي وكذلك لو قلت: غلام لزيد لم يدر أي غلام هو وأنت لا تقول: غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته.

أما الإضافة التي بمعنى (من) فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد تريد ثوباً من خز وباباً من حديد فأضفت كل واحد منهما جنسه الذي هو منه وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته (بمن) وإنما حذفوا (من) هنا استخفافاً فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبراً عن الأول ولا صفة له ولو نصب على التفسير أو التمييز لجاز إذاً نون الأول نحو قولك: ثوبٌ خزاً"[1].

- إلحاق نون الوقاية بـ (إن وكأن ولكن) قياساً على الفعل؛ لأن نون الوقاية تلحق الفعل يقول: "وقالوا: إنني ولعلني ولكنني لأن هذه حروف مشبهة بالفعل، قال سيبويه: قلت له: يعني الخليل ما بال العرب قالت: إني وكأني ولعلي ولكني فزعم: أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة من كلامهم وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا النون التي تلي الياء قال: فإن قلت: (لعلي) ليس فيها تضعيف فإنه زعم: أن اللام قريبة من النون يعني في مخرجها من الفم وقد قال الشعراء في الضرورة: ليتي"[2].

[1] الأصول في النحوج1 ص54،53.
[2] الأصول في النحو ج2 ص122.

- ومن نماذج القياس عنده ذكره مشابهة (غير) في الاستثناء للاسم الواقع بعد (إلا) فيقول: "وزعم الخليل ويونس: أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو فيجريه على موضع غير لا على ما بعد غير والوجه الجر وذلك أن: غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه حملوه على الموضع ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ولا يقبح: كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

واعلم أن (إلا) لا يجوز أن تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون في استثناء وذلك أن تكون بعد جماعة أو واحد في معنى الجماعة إما نكرة وإما ما فيه الألف واللام على غير معهود لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فضارعتها لذلك ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنهما لا يجتمعان فيه كما أن غير لا تدخل في الاستثناء إلا في الموضع الذي ضارعت فيه إلا ألا ترى أنك تقول: مررت برجل غيرك ولا تقع إلا في مكانها لا يجوز أن تقول: جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد على الوصف والاستثناء ها هنا محال ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا لأن الرجل: جنس ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد كما قال لبيد: ي

إنْمَا يُجزَى الفَتَى غَيرُ الجَمَل[1] ...

وكذلك: مررت بالقوم إلا زيد كما قال[2]:

أنيخَتْ فألقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأصْوَات إلا بُغَامُها"[3].

- مجي (أن) بمعنى (لعل) قياساً على كلام العرب يقول ابن السرَّاج في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4]

[1] ديوان لبيد ص 91.
[2] الأصول في النحو ج1 ص286،285.
[3] البيت من ديوان ذي الرمة ص 239.
[4] سورة الأنعام الآية :109.

"وأهل المدينة يقرأون: (أنَّها) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي: لعلك، فكأنَّه قال: لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون"[1].

- قياس (ليس) على (كان) في الاتصال بالضمائر فيقول: "ومن قولهم: (ليسني) فأجروهُ مجرى (ضربني)" وقال: "وإن أخبرتَ عن المفعول قلت: (الذي ليسَ زيدٌ إياهُ أخوكَ) وإن شئتَ قلتَ: (الذي ليسهُ زيدٌ أخوكَ) على قياس الذين أجازوهُ في (كانَ)"[2].
- وقد يعمل الشيء عمل الشيء، إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى وأورد هذا ابن السرَّاج في عمل (كان) وأخواتها فقال: "فأدخلوها على المبتدأ وخبره فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول فقالوا: كان عبد الله أخاك كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك إلا أن المفعول في (كان) لا بد من أن يكون هو الفاعل لأن أصله المبتدأ وخبره كما كان خبرالمبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا: (كان زيد قائماً) فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان فإذا قالوا: أصبح عبد الله منطلقاً فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق فهذا تشبيه لفظي وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى"[3].
- باب المصادر وأسماء الفاعلين
- تحدث ابن السراج عن المصادر باعتبارها أصل والأفعال وأسماء الأفعال مشتقة منها وفرع عنها؛ لأن المصدر هو الدائر في جميع التصاريف وليس كذلك الفعل[4] يقول:

"المصادرُ الأصول والأفعالُ مشتقةٌ مِنْها وكذلكَ أسماءُ الفاعلينَ وقد تكونُ أسماءً في معاني المصَادرِ لم يشتقَّ فيها فَعْلٌ ولكنْ لا يجوزُ أن يكونَ فِعْلٌ لم يتقدمهُ مصدرٌ فإذَا نطقَ بالفعلِ فقد وجبَ المصدرُ الذي أُخِذَ منهُ ووجبَ اسمُ الفَاعِلِ ولو كانتِ المصادرُ

[1] الأصول في النحو ج1 ص271،الكتاب ج3 ص123.
[2] المصدر السابق ج2 ص290.
[3] المصدر السابق ج1 ص82.
[4] ينظر الإنصاف ج1 ص235.

مأخوذةَ مِنَ الفعلِ كاسمِ الفِاعِلِ لما اختلفتْ كما لا يختلفُ اسمُ الفاَعِلِ ونحو نذكرُ أربعة أشياءٍ: المصدرَ والصفة والفِعْلَ وما اشتقَّ منهُ"[1].

[1] الأصول في النحوج3 ص85.

المبحث الرابع

القضايا الصرفية في القياس عند ابن السراج:

لا يبدو للقياس حدود في كتاب ابن السراج، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على اتساع ابن السرَّاج واعتماده على هذا الأصل.

فالقضايا الصرفية التي أوردها ابن السرَّاج فقد اشتملت على العديد من صور الاستدلال بالقياس، و نراه اعتمد وتوسع في القياس توسعاً ملحوظاً.

ففي باب التحقير بدأ ابن السراج بتعريفه وتبيين لم لا يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف وما نظير تصغير الرباعي بزائد أو غير زائد ومن كم وجها كان نظير مفاعل ومفاعيل ولم جرى على قياس فلس ودرهم ودينار حيث يقول:

"التصغيرُ شيءٌ اجتزىءَ بهِ عن وصفِ الاسمِ بالصغرِ وبُني أولهُ على الضمِّ وجُعلَ ثالثهُ ياءً ساكنةً قبلَها فتحةٌ ولا يجوزُ أن يصغرَ اسمٌ يكون على أقل من ثلاثة أحرفٍ فإذا كانَ الاسمُ ثلاثياً فالإعرابُ يقعُ على الحرفِ الذي بعدَ الياءِ نحو قولِكَ في حَجر: حُجَيْرٌ فإنْ كان آخرهُ هاء التأنيثِ فلا بُدَّ مِنْ أن ينفتحَ لها ما قبلها فإنْ جاوزَ الاسم الثلاثة بزائدٍ أو غير زائدٍ فهوَ نظيرُ الجمعِ الذي يجيءُ على (مَفَاعلَ) ومَفَاعيلَ فالألفُ في الجمعِ نظيرهُ الياءُ في التصغيرِ وما بعدَها مكسورٌ كَما أنَّ ما بعدَ الألفِ مكسورٌ إلاَّ أنَّ أولَ الجمعِ مفتوحٌ وأولَ هَذا مضمومٌ وجميعُ التصغير يجيءُ على ثلاثةِ أمثلةٍ عَلى مثالِ تصَغيرِ: فَلْسٍ ودِرهمٍ ودِينارٍ وتصغيرُها: فُليسُ ودُرَيهمٌ ودُنَيْنيرٌ وهذا الياءُ التي تجيءُ في مِثَال: دُنينيرْ وَمَا أشبه تكونُ عوضاً لازماً متى كانَ في الاسمِ زائدةٌ تابعةٌ كما وقعت في دينار وتكون غير ملازمة متى كان في الاسم زيادةٌ تابعةٌ كما وقعتْ في دينار .."[1].

[1] الأصول في النحو ج3 ص36.

ومن المسائل التي أورد فيها المؤلف القياس

- تصغير الرباعي على قياس جمعه في زيادة حرف المد واللين ووقوعه بالياء وما بعده حرفان الأول مكسور فجعفر نظير جعافر والخماسي في سفيرج نظير سفارج وفي ذلك يقول: "القسمُ الثاني: مما لا زيادة فيهِ وهو الرُّباعي: وذلكَ نحو: جَعْفرٍ وسَلْهبٍ تقولُ: جُعَيفرٌ وَسُلَيْهَبٌ والتصغيرُ كالتكسيرِ و القسمُ الثالثُ: مِما لا زيادةَ فيهِ وهو الخماسي: وذلكَ نحو: سَفَرجلٍ وفَرَزدقٍ تقولُ: سُفَيرجٌ وفُرَيزدٌ وقالَ بعضهم: فُرَيزقٌ لأنَّ الدالَ تشبهُ التاءَ والتاءُ من حروفِ الزيادةِ.."[1].
- وما أورده عن سيبويه معتمدا على القياس لفظ (مغدودن)

وتقولُ في مُغدودنٍ: مُغَيدينٌ يلزمه حذف الدال الثانية وهو القياس عند ابن السراج فتحذفُ الدال الثانية لأنهُ مُقْعُوعلٌ فالعينُ الثانيةُ هي المكررةُ الزائدةُ القياس عنده حذف الدال الثانية؛ لأن الثاني أحق بالزيادة لدخوله على الأول يقول: "وإنْ حذفتَ الدالَ الأُولى فهوَ بمنزلةِ جُوَالق وتقولُ في خَفيددٍ: خُفَيدِدٌ وخُفَيديدٌ وغَدَودنٌ مثلُ ذلكَ وقَطَوطى: قَطَيطٌ وقَطَيطيٌّ وهو القياس عند سيبويه"[2].

وورد في الكتاب "وتقول في مغدودنٍ: مغيدينٌ إن حذفت الدال الآخرة، كأنك حقّرت مغدونٌ؛ لأنَّها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو، فتصير بمنزلة بهلول وأشِباه ذلك. وإن حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوالقٍ، كأنك حقّرت مغودنٌ.

وإذا حقّرت خفيددٌ قلت: خفيديدٌ، لأنَّك لو كسّرته للجمع قلت: خفادد وخفاديدٌ، فإنَّما هو بمنزلة عذافرٍ وجوالقٍ.

وإذا حقَّرت غدودنٌ فبتلك المنزلة؛ لأنَّك لو كسّرته للجمع لقلت: غدادين وغدادن، ولاتحذف من الدالين؛ لأنَّهما بمنزلة ماهو بنفس الحرف ههنا، ولم تضطر إلى حذف

[1] الأصول في النحو ج3 ص39.
[2] الكتاب ج3 ص 429.

واحد منهما، وليسا من حروف الزيادات إلاّ أن تضاعف لتلحق الثلاثة بالأربعة، والأربعة بالخمسة"[1].

ومما حقر على القياس الاسم الجمع الذي لم يستعمل واحده المستعمل فيقول: "فإنْ كانَ الاسمُ قد كسِّر على واحدِه المستعملِ في الكلامِ فتحقيرهُ على واحدِه المستعملِ تقولُ في ظروفٍ جَمعُ ظريفٍ: ظُرَيفون وفي السُّمَحاءِ: سَمَيحونَ وفي شُعراءَ شُوَيعرونَ تردهُ إلى سَمَحٍ وظَريفٍ وشَاعرٍ فإذا جاءَ جمعٌ لم يستعملْ واحدهُ حقّرَ على القياسِ نحو: عَبَاديد تقولُ: عُبَيديدونَ؛ لأنَّهُ جمعُ"[2].

- ومما حقر على القياس لو سميت رجلا بالبب[3] فتحقيره على(أُلَيْبب) وجمعه (الآب) برده إلى القياس إذ (أَلبْب) شاد كما يرد (حَيْوَة) إلى القياس (حُيَية) يقول:

"ولو سميتَ رجلاً بأَلْبَبَ لقلتَ: أُلَيْبٌ. ترده إلى القياس لأنَّ (أُلباً) شَاذ كحَيوةٍ إذا حقرتَ حَيْوَة صَار مثل: حِذوةٍ وجميعُ هَذا قولُ سيبويه وإستبرقٌ: أُبيرقٌ وأُبَيريقٌ . وأرَندجٌ وأُرَيدجٌ مثلُ ألندٍ"[4].

قال سيبويه: "ولو سميّت رجلاً بألبب ثم حقّرته قلت: أليبٌ كما ترى، فرددته إلى قياس أفعل، وإلى الغالب في كلام العرب. وإنما ألببٌ شاذّ كما أنَّ حيوة شاذ. فإذا حقّرت حيوة صار على قياس غزوة، ولم يصيّره كينونته ههنا على الأصل أن تحقّره عليه، فكذلك ألببٌ"[5].

---

[1] الكتاب ج3 ص428.
[2] الأصول في النحو ج3 ص52.
[3] اللبب ما يشد على صدر الدابة أو الناقة (اللسان ج1 ص732).
[4] الأصول في النحو ج3 ص44.
[5] الكتاب ج3 ص431.

- وفي تصغير لفظ نبي قالَ: "نُبَيٌّ وأما النُّبوَةُ فَعلى القياسِ نُبَيِئَةٌ وليسَ مِنَ العربِ أحدٌ إلا وهوَ يقولُ: تَنَبّأَ مُسيلمةُ وهوَ من (أنبأتُ) وأما الشاءُ فالعربُ تقولُ فيهِ: شُوَيٌّ وفي شَاةٍ شُوَيهةٌ وقِيراطٌ: قُرَيريطٌ ودينارٌ: دُنَينيرٌ وَدِيباجُ دَبَابيجُ وَدُبَيْبِيجٌ"[1].

وورد في شرح الشافية: "ومما حقر على القياس لفظ (النبوة) نبيئة إذ أجمعوا على تنبأ من أنبأت وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلمة"[2].

قال سيبويه: "ومن قال: أنبياء قال: نبيٌّ سوءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا أعيادٌ: عييدٌ، وذلك لأنهم ألزموا الياء؛ وأمّذا النُّبوَّة فلو حقّرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مسيلمة نبوَّته نبيِّة سوءٍ؛ لأنّ تكسير النبَّوَّة على القياس عندنا؛ لأنّ هذا الباب لايلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلاّ وهو يقول: تنبّأ مسيلمة؛ وإنما هو من أنبأت"[3].

- ومما ورد في تحقير الأسماء الأعجمية على القياس في تحقير إبراهيم وإسماعيل عند سيبويه بريهيم وسميعيل، وعند أبي العباس أبيرة وأسيمع على القياس وإنما أثبتت الهمزة؛ لأن بنات الأربعة لا تلحقها الزوائد من آوائلها، وحكى سيبويه أحسبهُ عَن الخليل: أنهُ سمعَ في إبراهيمَ وإسماعيلَ: سُمِيعٌ وبُرَيهٌ، قال أبو العباس: القياسُ أبيرةٌ وأُسَيمعٌ؛ لأنَّ الألفَ لا تدخلُ على بَناتِ الأربعةِ وإبراهيم بُرَيهيم وقَد غَلط في هذا سيبويه، لأنَّه حذفَ الهمزة فجلعَها زائدةً ومِنْ أصولهِ أنَّ الزوائدَ لا تلحقُ ذواتِ الأربعةِ مِنْ أوائِلها إلاّ الأسماءَ الجارية على أفعالِها ويلزمهُ أن يصغر إبراهيم: أُبيريهٌ ويصغِّر اسماعيلَ: سُمَيعيلٌ[4].

قال سيبويه: "وإن حقرت إبراهيم وإسماعيل قلت بريهيم وسميعيل تحذف الألف فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فعيعيل، وإذا حقرت مجرفسٌ ومكردسٌ قلت جريفسٌ وكريدسٌ وإن شئت عوضت فقلت جريفيسٌ وكريديسٌ حذفت الميم لأنها

[1] الأصول في النحو ج 3 ص 85.
[2] المصدر السابق ج3 ص 58،شرح شافية ابن الحاجب ج1 ص212
[3] الكتاب ج3 ص460.
[4] الأصول في النحوج3 ص51، 61

زيدت على الأربعة ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال فعيعيلٍ ولا فعيعلٍ وكانت أولى بالحذف؛ لأنها زائدة"[1].

- وفي تحقير الجمع أورد ابن السرَّاج ما حقر على قياس مفرده فقال:

"كُلُّ بناءٍ لأدنى العددِ فتحقيرهُ جائزٌ وهو على أربعةِ أبنيةٍ: أفْعُلٌ وأفعالٌ وأفْعلةٌ وفِعْلَةٌ وذلكَ قولُه في أكلبٍ: أكيلبٌ وفي أجمالٍ: أُجَيْمالٌ وفي أجربةٍ أُجَيربَةٌ وفي غِلْمَةٍ: غُليمةٌ وفي وُليدةٌ: وَليدةٌ فإنْ حقرتَ ما بنيَ للكثيرِ وددته إلى بناءِ أقلِّ العددِ تقولُ في تصغيرِ: دُورٍ أُدَيرٌ تردُّهْ إلى أدنى العددِ فإنْ لم تفعلْ تحقرها على الواحِدِ وألحقْ تاءَ الجمع فإنْ حقرتَ مَرَابدَ وقَنَاديلَ قلتَ: قُنَيديلاتٌ ومُرَيبداتٌ ودَراهمُ دُرَيهمات وفِتيانٌ وفُتَيَّة تردهُ إلى فِتيةٍ وإنْ شئتَ قلتُ: فُتَيَّونَ والواوُ والنونُ بمنزلة الألفِ والتاءِ وفُقراءُ فُقَيرونُ فإنْ كانَ الاسمُ قد كسِّر علَى واحدِه المستعملِ في الكلامِ فتحقيرهُ على واحدِه المستعملِ تقولُ في ظروفٍ جَمعُ ظريفٍ: ظُرَيفون وفي السُّمَحاءِ: سَمَيحونَ وفي شُعراءَ شُوَيعرونَ تردهُ إلى سَمَحٍ وظَريفٍ وشَاعرٍ فإذَا جاءَ جمعٌ لم يستعملْ واحدهُ حقِّرَ على القياسِ نحو: عَبَاديد تقولُ: عُبَيديدونَ؛ لأنَّهُ جمعُ."[2].

- ومما رد تحقيره إلى القياس في تحقير لفظ (سنين) ففيه أوجه إما أن يحقر على معنى الجمع فنقول سُنيات أو سُنيين؛ لأنك لا تحتاج إلى الرد كما لا تحتاج إليه في تحقير يَضَيع إذا قلت يُضيع حيث يقول:

"وإذَا حقرتَ السنينَ قلتَ: سُنَيَّاتٌ لأنكَ قد رددتَ ما ذهبَ وأرضونَ أُرَيضاتٌ؛ لأنكَ قد غيرتَ البناءَ وإن كانَ اسمُ امرأةٍ قلتَ: أُرَيضونَ وكذلكَ سِنونَ لا تردُّ إلى الواحدِ؛ل أنكَ لا تريدُ جمعاَ تحقرهُ وإذا حقرتَ سَنينَ اسمَ امرأةٍ في قولِ مَنْ قالَ: سنينَ قلتَ: سُنَيّنٌ على قولِهِ في يَضَع: يُضَيّعٌ لا تحتاجُ إلى أنْ تردَّ لأنهُ على مِثالِ المصغراتِ مِنْ فَعَيلٍ وفَعَيعِلٍ فَمن قال: سِنُونَ قالَ: سُنَيُّونَ فلم يكن بُدٌّ مِنَ الردِّ؛ لأنَّ

[1] الكتاب ج 3 ص446.
[2] الأصول في النحو ج3 ص52.

الواوَ والنونَ ليستا من الاسم المصغر، وقالَ سيبويه : تقولُ في أفعَالٍ اسم رجلٍ أُفَيْعالٌ فرقوا بينها وبينَ إفْعالٍ"[1].

وفي الكتاب "وإذا حقرت السِّنين لم تقل إلاَّ سنيات؛ لأنَّك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يجمع بالواو والنون، وصار الاسم بمنزلة صحيفةٍ وقصيعةٍ."[2].

- ومما أورد فيه القياس قياس جمع (شفة) على (شفات) وذكر أن سيبويه لا يجيزه وهو جائز في القياس إذ يقول:"وشَفَةٌ في التكسير شفاهٌ ولا يجوز في أُمة آماتٌ ولا شفاتٌ كذا قال سيبويه والقياسُ يجيزهُ وقالوا: آمٌ وإماءٌ في أمةٍ وقال بعضهم: أمَّةٌ وإموانٌ ولو سميت رجلا بِبُرة لقلت: بُرىً مبرةٌ كما فعلوا به قبل: وإذا جاء شيء مثل (برةَ) لم تجمعه العرب ثم قست ألحقت التاء والواو والنون ؛لأن الأكثر مما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي على حرفين الجمع بالتاء والواو والنون ولم تكسر على الأصل وإن سميت رجلا وامرأة بشيء كان وصفاً ثم أردت أن تكسره كسرته على تكسيرك إياه لو كان اسماً على القياس فإن كان اسماً قد كسرته العرب لم تجاوز ذلك وأما والدٌ وصاحبٌ فجعلوهما كضاربٍ وإن تكلم بهما كما يتكلم بالأسماء فإن أصلهما الصفة وإذا كسرت الصفة على شيءٍ قد كسر عليه نظيرها من الأسماء كسرتها إذا صارت اسماً على ذلك كما قالوا في أحمرَ أحامُر والذين قالوا: في حارثٍ حَوارثُ إنما جعلوه اسماً ولو كان صفة لكان حارثونَ ولو سميت رجلاً بِفَعيلةٍ قلت: فَعَائِلُ وإن سميته بشيء قد جمعوهُ فُعُلاً جمعته كما جمعوه مثل صَحيفة وصُحُفٍ وسفينةٍ وسُفُنٌ وإن سميته بفَعيلةِ صفة لم يجز إلا فَعَائلُ لأنه الأكثر ولو سميته بعجوز قلت: العُجُزُ نحو: عَمودٍ وعُمُدٌ وقالوا في أبٍ أبونَ وفي أخٍ أخونَ لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئاً كما قال: وفَدينَا بالأبينا ...[3].

وقال سيبويه: "ولو سميت رجلاً شفةً أو أمةً ثم كسرت لقلت آم في الثلاثة إلى العشرة. وأما في الكثير فإماء ولقلت في شفةٍ شفاهٌ ولو سميت امرأة بشفةٍ أو أمةٍ لقلت

[1] الأصول في النحو ج3 ص 53 ،54،56.
[2] الكتاب ج1 ص292.
[3] الأصول في النحو ج 2 ص422.

آمٍ وشفاهٌ وإماءٌ ولا تقل شفاتٌ ولا أماتٌ لأنهن أسماء قد جمعن ولم يفعل بهن هذا ولا تقل إلا آمٍ في أدنى العدد لأنه ليس بقياس فلا تجاوز به هذا لأنها أسماء"[1].

- وفي باب النسب تكلم ابن السرَّاج عن النسب بقوله:

"وهوَ أن يضيفَ الاسمَ إلى رجلٍ أو بلدٍ أو حَيٍّ أو قبيلةٍ ويكونُ جميعُ ما ينسبُ إليه على لفظِ الواحدِ المذكرِ فإنْ نسبتَ شيئاً مِنَ الأسماءِ إلى واحدٍ مِنْ هذهِ زدتَ في آخره ياءيْن الأولى منهما ساكنةٌ مدغمةٌ في الأخرى وكسرتَ لها ما قبلها هَذا أصلُ النسبِ على نحو قولك: هَاشِمّيٌ وبكَريٌّ وزَيدِيٌّ وسَعْدِيٌّ وتَميمِيٌّ وقَيسِيٌّ ومَصريٌّ فجميعُ هذهِ قد سَلمَ منها بناءُ الاسم وزدتَ عليهِ ياءي الإضافةِ وكسرتَ للياءِ ما قبلها وعَلى هذا يجري القياسُ طَالَ الاسمُ أو قَصُرَ"[2].

هذا ما جاء على الأصل في النسب ثم يتحدث على ما جاء على قياس غيره فالنسب إلى (تغلب) يجوز فيه وجهان (تَغْلِبي) على الأصل و(تَغْلَبي) على قياس (نمري) فيقول: "اسمٌ غُيِّرَ مِن بنائِه حركةٌ فجُعلَ المكسورُ فيهِ مفتوحاً وذلكَ إذا نُسبَ إلى اسمٍ علَى وزنِ فَعِلٍ مسكورِ العينِ فإنَّكَ تفتحَها استثقالاً لاجتماعِ الكسرتينِ والياءين في اسمٍ ليسَ فيهِ حرفُ غيرُ مكسورٍ إلاّ حرفاً واحداً وهوَ النَّسبُ إلى النَّمرِ: نَمَريٌّ وفي شَقِرةٍ: شَقَريٌّ وفي سَلِمةٍ: سَلَميٌّ، فأما تَغْلبُ فحقُّ النَّسَبِ أن تأتَى بهِ علَى القياسِ وتدعهُ علَى لفظِه فتقولُ: تَغْلِبيٌّ لأنَّ فيهِ حرفين غيرَ مكسورين الياءُ مفتوحةٌ والعينُ ساكنةٌ ومنهم مَنْ يفتحُ فَيقولُ: تَغْلَبَيٌّ"[3].

ثم يورد ابن السرَّاج بعض الأسماء التي وردت على القياس وللنحاة رأي فالنسب إلى ما لامه ياء قبلها ساكن وفيه هاء التأنيث يجوز فيه وجهان فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن الوجه ترك التغيير ويونس يغير بأن يفتح الساكن الذي قبل الياء فيجوز في

[1] الكتاب ج3 ص401.
[2] الأصول في النحو ج3 ص54.
[3] المصدر السابق ج3 ص64.

(ظبية) (ظبي) و(ظبوي) وفي (دمية) (دموي) على الشذوذ عند الخليل وعلى القياس عند يونس[1] يقول:

"فإنْ كَان ما قبلَ الياءِ والواوِ حرفٌ ساكنٌ قلبتْ في ظَبْيٍ: ظَبيُ وغَزوٌ ودَلوٌ دَلَويٌّ وغَزَويٌّ لا تغيرُ فإنْ كَان فيه هاءُ التأنيثِ فمنهم مَنْ يجعلُهُ بمنزلةِ مما لا هاءَ فيهِ وهو القياسُ وكانَ يونس يقولُ في ظَبيةٍ: ظَبَويٌّ وفي دُميةٍ: دَمَويٌّ وفِتيةٍ: فَتَويٌّ وقالوا في بني زنيةٍ: زَنَويٌّ وفي البطيةِ: بَطَويٌّ"[2].

- بَابُ ما غُيرَ في النَّسَبِ وجاءَ على غيرِ القياس حيث ذكر ابن السراج ما جاء معدولاً على غير قياس بقوله: "ما جاء معدولا على غير قياس وهو يجيء على ضربين أحدهما : أن تبدل الاسم عن لفظ إلى لفظ آخر ، والضرب الثاني : تغير ياءي النسب مِنْ ذلكَ قولُهُم: هُذيلٌ هُذَلِيٌّ وفَقَيمٌ كِنَانة فُقَمِيٌّ ومُلَيحُ خُزَاعة مُلْحِيٌّ وثَقيفٌ ثَقَفيٌّ وكان القياسُ في جميع هذهِ أنْ تثبتَ وقالوا في زبينةٍ: زَبَانِيٌّ وفي طيءٍ: طَائِيٌّ والعَالية: عُلْويٌّ وبَادية: بَدَويٌّ والبصرة: بِصْريٌّ والسَّهلُ: سُهْليٌّ والدهر: دُهْريٌّ وفي حَيّ من بني عَدِيٍّ يقالُ لَهم: بنو عَبيدة: عُبَديٌّ، قالَ سيبويه: حدثني مَنْ أثقُ بهِ أنَّ بعضَهم يقولُ: في بني جَذِيمة: جُذَمِيٌّ وقالوا في بني الحُبْلَى من الأنصار: حُبْلِيٌّ وفي صَنْعاءَ: صَنْعَانِيٌّ وفي شتاءٍ: شَتَويٌّ وفي بَهراءَ قَبيلة مِنْ قُضاعةٍ: بَهْرانيٌّ وفي دَسْتِواءَ: دَسْتوانيٌّ مثلُ بَحرانيٍّ وزَعمَ الخليلُ: أنهَّم بنوا البحرَ على بناءِ فَعْلانَ وفي الأُفُق: أفَقيٌّ ومن العرب مَنْ يقولُ: أُفُقيٌّ على القياس، وفي حروراءَ وهوَ اسمُ موضع: حَرُورِيٌّ وكانَ القياسُ: حَرَواويٌّ وجَلُولاء: جَلُوليٌّ وخُرَاسان: خُرْسيٌّ وخُراسانيٌّ أكثر وخُراسيٌّ وقالَ بعضُهم: إبلٌ حَمَضِّيةٌ إذا أكلتِ الحَمْضَ وَحَمْضيِّةٌ أجودَ وإبلُ طُلاحِيّةٌ إذا أكلتِ الطَّلْحَ"[3].

[1] الكتاب ج3 ص347، المقتضب ج3 ص137.
[2] الأصول في النحو ج3 ص65.
[3] المصدر السابق ج3 ص80 ،81.

- قياس النسب في امرأة إلى امريء يقول:

"والإضافة إلى امرئ امرئي مثل امرعي؛ لأنه ليس من بنات الحرفين، وكذلك امرأة، وقد قالوا: مرئي مثل مرعي في امريء القيس"[1].

- قياس النسب في أخت على النسب إلى أخ يقول:

"وأمَّا ما لا يجوزُ فيه إلاّ الردُّ مِنْ بناتِ الحرفينِ فنحو: أبٍ وأخٍ تقولُ في أبٍ: أبويٌّ وفي أخٍ : أخويٌّ وفي حَمٍ: حَمَويٌّ لأنَّ هذه تظهرُ في الإضافةِ والتثنيةِ

وإن أضفتَ إلى أُخت قلتَ: أخويٌّ لأنكَ تقولُ: أخوات

قال سيبويه: وسمعنا من يقول في جمع هَنْتٍ: هَنَواتٌ وكان يونس يقول : أُختيٌّ وليسَ بقياسٍ"[2].

- في باب التصريف قال:

"هذا الحدُّ إنَّما سُميَ تصريفاً لتصريفِ الكلمةِ الواحدةِ بأبنيةٍ مختلفةٍ وخصوا بهِ ما عرضَ في أُصولِ الكلامِ وذواتِها من التغييرِ وهوَ ينقسمُ خمسة أقسامٍ: زيادةٌ وإبدالٌ وحَذْفٌ وتغييرٌ بالحركةِ والسكونِ وإدغامٌ ولهُ حدٌّ يعرفُ بهِ"[3].

- ما جرى على القياس ذكر ابن السرَّاج: "وقَدْ قالَ بعضهُم: حَيُّوا وعَيَّوا لما رأوها في الواحدِ والإثنينِ في المؤنثِ إذا قالوا: حَيَّتِ المرأةُ بمنزلةِ المضاعفِ غيرِ المُعتلِّ قالَ الشَّاعر:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمِ كَمَا عَيَّتْ بِبِيضَتِها الحَمَامَهْ[4]

[1] الأصول في النحو ج3 ص79.
[2] المصدر السابق ج3 ص77،76.
[3] المصدر السابق ج3 ص231.
[4] الكتاب ج1 ص437، المفصل ج1 ص543.

فهؤلاء عندي إنّما أدخلوا الياءَ بعدَ أن قالوا في الواحدِ حَيٌّ فأجروهُ عليهِ، وقَدْ قالَ ناسٌ مِنَ العربِ: حَيِيَ الرجلُ وحييتِ المرأةُ فَبَينَ وجرَى على القياس"[1].

- ما لم يأتي على القياس كما يوضح بقوله:

"وفُعُولٌ إذَا كانتْ جمعاً فحقُّها القلبُ نحو: عَاتٍ وعُتِيٍّ وإذَا كانَ مصدراً فحقهُ التصحيحُ؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ عندَهم مِنَ الواحدِ ألا تَراهم قالوا: في جمع أبيضَ: بِيضٌ وكانَ القياسُ: بُوْضٌ؛ لأنَّهُ فُعْلٌ: يَدلُّكَ على ذلكَ قولُهم: أحمرُ حُمْرٌ ولكنَّهم أبدلوا الضمَة كَسرةً لتصحَّ الياءُ التي كانتْ في الأصلِ ولئلا يخرجوا مِنَ الآخفِّ إلى الأثقلِ في الجمع وهَوَ أثقَلُ مِنَ الواحدِ عندَهم فَيجتمعَ ثقلانِ وقالُوا أيضاً: صِيَّمٌ ونِيَّمٌ كما قالوا: عِتِيٌّ فكسَروا ليؤكدوا البدلَ"[2].

- إبدال اللام من النون اعتمادا على القياس حيث يذكر:

"أبدلوا اللامَ في: (أُصَيْلاَلٍ) من النونِ وذلكَ أنَّهم إذَا صغروا: الأصيلَ قالوا: أُصيلٌ وهُوَ القياسُ وقالَ بعضهُم: أُصيلانٌ فزادَ الألفَ والنونَ وهيَ لغةٌ معروفةٌ وهَذا مِنَ الشَاذّ فأبدلَ بعضهُم هذهِ النونَ لاماً فقالَ: أُصيلالٌ والأصيلُ بعدَ العصرِ إلى المغربِ قالَ النابغةُ:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصيْلاَلاً أُسَائِلُهَا أعيَتْ جَوابَاً ومَا بالرَّبعِ مِنْ أحَدِ"[3]

قال سيبويه:

"وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جداً؛ قالوا: أصيلالٌ، وإنما هو أصيلانٌ."[4].

- قياس صفايح وعجايز برسائل قال ابن السرَّاج:

"وكذلكَ الألفُ الزائدةُ إذَا وقَعَتْ بعدَ ألفٍ نحو ألفِ رسَالةٍ إذَا جمعتَها قلتَ: رَسَائلُ لأنَّ الألفَ وقعتْ بعدَ ألفٍ فهُمزت وشبهت ياءَ صحيفةٍ وواوَ عَجُوزٍ بألفِ رسالةٍ

[1] الأصول في النحوج3 ص248.
[2] المصدر السابق ج3 ص 265.
[3] ينظرالأصول في النحو ج3 ص275، أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك ج4 ص 370، الإنصاف ج1 ص269.
[4] الكتاب ج3 ص484.

فقالوا: صحائفُ ورَسائلُ وعَجائزُ فهمزوا"[1]. قال سيبويه: "قالوا: عجوزٌ وعجزٌ، وسلوبٌ وسلبٌ، وسلائب كما قالوا عجائز، وكما كسّروا الأسماء. وذلك: قدومٌ وقدائمٌ وقدمٌ، وقلوصٌ وقلائص"[2].

- كما يذكر حذف من اغدودن عند التصغير بأنه قياس يقول:

"تقولُ في مُغدودنٍ: مُغَيدينٌ فتحذفُ الدال الثانية؛ لأنهُ مُفْعُوعلٌ فالعينُ الثانيةُ هي المكررةُ الزائدةُ هَذا القياسُ عندَ سيبويه[3].

وورد في كتاب سيبويه "فإذا قلت افعوعلت وافعوعل كما قلت اغدودن قلت اردود يردودٌ مثل يسبطر واردوددت تجريه في الإدغام مجرى احمررت؛ لأنه لا نظير له في الأربعة نحو احروجمت واحروجم"[4].

[1] الأصول في النحو ج3 ص246.
[2] الكتاب ج3 ص637.
[3] الأصول في النحوج3 ص43.
[4] الكتاب ج4 ص428.

قياسه على الشاذ

الشاذ ما خالف النصوص اللغوية والقواعد النحوية، ولا يجيز النحاة القياس على الشاذ في الاختيار، قال السيوطي: "من شرطه - أي المقيس عليه- ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ واستصوب واستنوق"[1] وقال: "وكما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركاً"[2].

أما ابن السرَّاج فقد تحدث عن الشاذ بقوله: "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه"[3].

ولقد قسَّم ابن السرَّاج الشاذ إلى ثلاثة أضرب حيث قال: "والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه (بترك) فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً وهذه أشياء تحفظ ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يُطرح ولا يُعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليّجدعُ وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها"[4].

---

[1] الاقتراح ص97.
[2] المصدر السابق ص99.
[3] الأصول في النحو ج1 ص 56 ،57.
[4] المصدر السابق ج1 ص57.

وقد أشار إلى الشاذ كثيرا في العديد من المسائل التي لا يصح القياس فيها كما في قوله:"وقالوا: في فِتيانٍ: هؤلاءِ فُتُوَّ كما تَرَى وأنشدوا:

فِي فُتُوٍّ أنَا رَابئُهُمْ مِنْ كَلالِ غَزْوَةٍ مَاثُوا[1]

وقَالوا في المصدرِ : فُتُوَّةٌ فَهذا مِنَ الشاذِّ"[2].

- وقد يشير إلى اللغة بأنها شاذة على نحو قوله:

أبدلوا اللامَ في : (أُصَيْلَالٍ) من النونِ وذلكَ أنَّهم إذَا صغروا: الأصيلَ قالوا: أُصيلٌ وهُوَ القياسُ وقالَ بعضهُم: أُصيلانٌ فزادَ الألفَ والنونَ وهيَ لغةٌ معروفةٌ وهَذا مِنَ الشَاذِّ فأبدلَ بعضهُم هذهِ النونَ لاماً فقالَ: أُصيلالٌ والأصيلُ بعدَ العصرِ إلى المغربِ قالَ النابغةُ:

وقَفتُ فيها أصيلاَلاً أُسائلُها أعيَتْ جَواباً ومَا بِالرَّبع مِنْ أحَدِ[3].

- ومما ورد ورده إلى الشذوذ قوله:

"قولُهم: مِتَّ تَموتُ وكانَ القياسُ أن يقولَ مَنْ قَالَ: مِتَّ: تَماتُ مثلُ: خَفْتُ تَخافُ ومَنْ قالَ: تَمُوتُ وجبَ أنْ يقولَ: مُتَّ كَما قلتَ: قُمتَ تَقُومُ فهذَا إنّما جاءَ شاذّاً كَمَا قالوا في الصحيح: فَضِلَ يَفْضُل.

قالَ المازني: وأخبرني الأصمعي قالَ سمعتُ عيسى بن عمر يُنشدُ لأبي الأسود[4]:

ذَكَرْتُ ابنَ عَبْاسٍ بِبابِ ابن عَامرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِلْ[5]

قالَ: ومثلُ (مِتَّ تَموتَ): دِمْتَ تَدومُ وهَذا مِنَ الشاذِّ ومثلُه في الشذوذِ: كُدتُ أكادُ"[6].

- وأورد ابن السرَّاج باباً للشاذ قائلاً:

---

[1] البيت لجديمة الأبرش أنظر الخزانة ج11 ص432.
[2] الأصول في النحوج3 ص 268.
[3] المصدر السابق ج 3 ص273، والبيت للنابغة انظر الديوان: ص19.
[4] المصدر السابق ج3 ص344
[5] ينظرالخزانة ج1 ص280، الأغاني ج12 ص368.
[6] الأصول في النحو ج3 ص344.

هَذا بَابُ ما كانَ شَاذاً مِمّا خَفَّفُوا على ألسنِتِهم ولَيس بمطردٍ.

فَمِنْ ذلكَ (ستٌّ) وأصلُها (سِدْسٌ) أُبدلَ مِنَ السين تَاءً ثُمَّ أُدغمَ ومِنْ ذلكَ قولُهم: وَدٌّ إنما أصلُهُ: وَتِدٌ وهيَ الحجازيةُ الجيدةُ ولكنَّ بني تميمٍ أسكَنُوا التاءَ فأدغموا ولم يكنْ مطرداً لِمَا ذكرتُ مِنَ الالتباس حتَّى تَجشموا : وَطْداً وَوَتْداً وكانَ الأجودُ عندَهم: تِدَةٌ وطِدَةٌ وممّا بيِنُوا فيهِ (عِثْدَانٌ) وقَد قالوا: (عِدّانٌ) شبهوهُ (بَوَدٍّ) وقلما تقعُ التاءُ في كلامِهم ساكنةً في كلمةٍ قبلَ الدال.

ومِنَ الشاذِّ: أحَسْتُ وَمَسْتُ وَظَلْتُ فحذفُوا كمَا حذفوا التاءَ مِنْ قولِهم: يستطيعُ استثقلوا التاءَ مع الطاءِ وكرهوا أنْ يدغموا التاءَ في الطاءِ فتُحركُ السينُ وهيَ لا تحركُ أبداً ومَنْ قالَ: يسطيعُ فإنَّما زَادَ السينَ عَلَى (أطاعَ يُطِيعُ).

ومِنَ الشاذِّ: قولُهم: تَقَيْتُ يَتَقى ويَتسَعُ حذفُوا الفاءَ.

ومِنَ الشاذِّ قولُهم في بني العنبر وبني الحارث: بلحرثُ وبِلعنبرُ فحذفتِ النونُ وكذلكَ يفعلونَ بكُلِّ قبيلةٍ تظهرُ فيها لأم المعرفةِ فإذَا لم تظهرِ اللامُ فَلا يكونُ ذلكَ لأنَّها لمّا كانتْ مِمّا كَثُرَ في كلامِهم وكانتِ اللامُ والنونُ قريبتي المَخارج حذفوها وشبهوها (بمَسْتُ) لأنَّهما حرفانِ متقاربان ولم يَصِلُوا إلى الإدغامِ كَما لم يصلوا في (مَسِسْتُ) لسكونِ اللامِ وهذَا أبعدُ لأنَّهُ اجتمعَ فيهِ أنَّهُ منفصلٌ[1].

- كما أشار إلى أنه ينبغي أن نراعي الشاذ وننقله كما ورد حيث يقول:

"وكل ما شذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرفَ فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به"[2].

[1] الأصول في النحو ج3 ص432.
[2] المصدر السابق ج2 ص298.

المسائل التي تفرد بها

لابن السراج بعض المسائل التي تفرد بها أوردها النحاة بعده ومن هذه المسائل:

- **اسم الإشارة أعرف المعارف**

ذهب بعض النحويين إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف- بعد لفظ الجلالة - ثم المضمر، وذهب أبو بكر ابن السرَّاج إلى أن أعرف المعارف: اسم الإشارة ثم يليه المضمر والعلم و احتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين و القلب لا غير؛ لأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي أما العلم فتعريفه حسي فقط ، وأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد[1].

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن السرَّاج هو الراجح وهو مذهب الكوفيين وابن الأنباري.

- **صرف مالا ينصرف**

يقول ابن السرَّاج لو صحت الرواية في صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله:
فبيناهُ يَشْري رَحلَهُ قالَ قَائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رَخو الملاطِ نَجيبُ

فإنَّ هذا حذفَ الواوَ مِنْ (هُوَ) وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة فإذا جاز أن تحذف ما هو من نفس الحرف جاز أن تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة ومثله:

دَارٌ لِسُعْدَى اذهِ مِنْ هَوَاكا . . ... [2].

- **(ليس) حرف لا فعل**

ذهب ابن السرَّاج إلى أن (ليس) حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها (عسى) بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن (ليس) فعل ناقص

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص707.
[2] ينظر الأصول في النحو ج 3 ص 460 ،461، الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص513، شرح المفصل ج1 ص68.

لاتصالها بالضمائر مثل: ليست ولستما وليسوا ولسن، وأن (عسى) فعل لاتصالها بالضمائر مثل عساك وعساه[1].

- **(إما) ليست حرف عطف**

قال ابن السراج ليست (إما) بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو (فلا) في هذه المسألة ليست عاطفة، إنما هي نافية ونحن نجد (إما) هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خالفت ما عليه حروف العطف، ثم أنها يبتدأ بها نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[2] وذلك أن موضع (أن) في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير: إما العذاب شأنك وإما اتخاذ الحسن[3].

[1] ينظر مغني اللبيب ج1 ص387.
[2] سورة الكهف الآية:86.
[3] ينظر شرح المفصل ج8 ص103.

الفصل الثالث

الإجماع

الفصل الثالث

الإجماع

تمهيد:

الإجماع أصل من أصول التشريع الإسلامي ثم انتقل إلى أصول النحو بعدما اقتبسه النحاة من الفقهاء، واستخدموه في استنباط القواعد النحوية، وهو موجود مند النشأة الأولى للنحو.

المبحث الأول

الإجماع لغة: ورد بمعنيين الأول الإعداد و العزيمة على الأمر و منه قوله تعالى:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] أي اعزموا، و قال صلى الله عليه وسلم: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"[2] أي يعزم و يصمم عليه.

و الثاني الاتفاق، و على هذا المعنى ما ورد في المعاجم العربية، ففي لسان العرب في مادة (جمع) وجَمَعَ أمْرَه وأجمعه وأجمع عليه عزم عليه، كأنه جَمَع نفسه له، والأمر مُجْمَع، ويقال أيضاً أجْمِعْ أمرَك ولا تَدَعْه مُنْتشراً، وجَمَّعْتُ المالَ، كقوله تعالى: ﴿الذي جَمَّعَ مَالاً وعدَّدَهُ﴾[3] و قد يجوز جمَع مالاً بالتخفيف، وفي الحديث من لم يُجْمِع الصِّيامَ من الليل فلا صِيام له، الإجْماعُ إحكامُ النيةِ والعَزيمةِ، أجْمَعْت الرأي و أزْمَعْتُه وعزَمْت عليه، وأجْمَعَ أمرَه أي جعلَه جَميعاً بعدَما كان متفرقاً، قال وتفرّقُه أنه جعل يديره فيقول مرة أفعل كذا و مرَّة أفْعل كذا، فلما عزم على أمر محكم أجمعه أي جعله جَمْعاً ،قال و كذلك يقال أجْمَعتُ النَّهْبَ، و النَّهْبُ إبلُ القوم التي أغار عليها

[1] سورة الأنبياء الآية:22.
[2] الحديث في سنن أبي داود باب النية في الصوم ج2 ص304 الحديث 2456.
[3] سورة الهمزة الآية :2.

اللُّصُوص وكانت متفرقة في مراعيها، فجَمَعوها من كل ناحية حتى اجتمعت لهم ثم طَرَدوها و ساقُوها، فإذا اجتمعت قيل أجْمعوها، والإجْماعُ أن تُجْمِع الشيء المتفرِّقَ جميعاً فإذا جعلته جميعاً بَقِي جميعاً ولم يَكد يَتفرّق، كالرأي المَعْزوم عليه المُمْضَى، وأجْمَعْتُ الإبل سُقْتها جميعاً وأجْمَعَتِ الأرضُ سائلةً وأجمعَ المطرُ الأرضَ إذا سالَ رَغابُها وجَهادُها كلُّها، و فَلاةٌ مُجْمِعةٌ ومُجَمِّعةٌ يَجتمع فيها القوم ولا يتفرّقون خوف الضلال و نحوه، كأنها هي التي تَجْمَعُهم وجُمْعةٌ من أي قُبْضة منه، وفي التنزيل ﴿يَا أَيُّهَا الذينَ آمنُوا إذا نُودِي للصَلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمَعَة﴾[1]، و الجُمُعة و الجُمَعة وهو يوم العَرُوبةِ، سمّي بذلك لاجتماع الناس فيه، و يُجْمع على جُمُعات وجُمَعٍ و قيل الجُمْعة على تخفيف الجُمُعة والجُمَعة لأنها تجمع الناس كثيراً، كما قالوا رجل لُعَنة يُكْثِر لعْنَ الناس، ورجل ضُحَكة يكثر الضَّحِك[2].

و ورد في تاج العروس الإجماع إجماع الأمة الاتفاق، يقال هذا أمر مجمع عليه أي متفق عليه، وقال الراغب: أي اجتمعت آراؤهم عليه، واجْتَمَعَ: ضِدُّ تَفَرَّقَ، وقَدْ جَمَعَهُ يَجْمَعُه جَمْعاً ، و جَمَّعَهُ، و أجْمَعَهُ فاجْتَمَعَ ، كاجْدَمَعَ، بالدّال، وهي مُضَارَعَةٌ، وكَذلِكَ تَجَمَّعَ واسْتَجْمَعَ ويُقَالُ: هذَا الكَلامُ أوْلَجُ في المسامع، وأجْوَلُ في المَجَامِع.
وأمْرٌ جَامِعٌ: يَجْمَعُ النّاسَ. قالَ الرّاغِبُ: أمْرٌ جامِعٌ، أي أمْرٌ لَهُ خَطَرٌ اجْتَمَعَ لأجْلِهِ النَّاسُ، فكَأنَّ الأمْرَ نَفْسَهُ جَمَعَهُمْ. والجَوَامِعُ مِن الدُّعَاءِ: الَّتِي تَجْمَعُ الأغْرَاضَ الصّالِحَةَ، والمَقَاصِدَ الصَّحِيحَةَ، وتَجْمَعُ الثَّناءَ عَلَى اللهِ تَعَالَى وآدَابَ المَسْأَلَةِ.
وفِي أسْمَاءِ اللهِ تَعالَى الحُسْنَى: الجامِعُ، قالَ ابنُ الأثِيرِ: هو الَّذِي يَجْمَعَ الخَلائقَ لِيَوْمِ الحِسَابِ، وقِيلَ: هو المُؤَلِّفُ بَيْنَ المُتَماثِلاتِ والمُتَضادّاتِ في الوُجُودِ. وقَوْلُ امْرِئ الْقَيْس: فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَموتُ جَمِيعَةً ولكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَاً[3]
إنَّمَا أرادَ جَمِيعاً، فبالَغَ بإلْحاقِ الهاءِ، وحَذْفَ الجَوَابَ للْعِلْمِ بهِ، واسْتَجْمَع القَوْمُ، إذا ذَهَبُوا كُلُّهُم لَمْ يَبْقَ منهم أحَدٌ ، كَمَا يَسْتَجْمِعُ الوَادِي بالسَّيْلِ[4].

[1] سورة الجمعة الآية: 9.
[2] لسان العرب ج1ص679 (مادة جمع).
[3] ديوان امريء القيس ص39.
[4] تاج العروس ج20 ص466،464،463.

وفي الحديث ،أوتيت جوامع الكلم[1]،أي القرآن، وكان يتكلم بجوامع الكلم أي كثير المعاني قليل اللفظ، والإجماع الاتفاق و المجموع ما جمع من ها هنا و ها هنا[2].

وفي معاني القرآن قال الفراء[3] في قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ﴾[4] الإجماع الإحكام و العزيمة على الأمر ،ونصبت الشركاء بفعل مضمر ؛كأنك قلت: فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم، فإذا أردت جمع الشيء المتفرق قلت: جمعت القوم فهم مجمعون؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾[5].

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تجتمع أمتي على ضلالة"[6].

و من ذلك قول الحارث بن حلزة:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ عِشَاءً فَلَمَّا فَأَبَتْ لِخَصْمِهَا الأَجْلاَءُ [7]

الإجماع عند الفقهاء:

الإجماع عند الفقهاء هو اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي – صلى الله عليه وسلم – على حكم شرعي[8]. و هو مصدر من مصادر التشريع بعد الكتاب و السنة وقبل القياس.

و ذكر ابن حزم أن الإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة فهو ما اتفق أن جميع الصحابة – رضي الله عنهم – قالوه أو دانوا به، عن نبيهم – صلى الله عليه وسلم[9] - و ليس الإجماع في الدين غير هذا، و أما ما لم يكن إجماعا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم، أو سكت بعضهم ،ولو أحد منهم في الكلام فيه، و في البرهان أن الإجماع مسند إلى نص الكتاب[10]، فالإجماع يجب أن يكون عن نص، و ذلك

[1] الجامع الصحيح سنن الترمذي ج4 ص123 الحديث 1553.
[2] قاموس المحيط ج2 ص263،262.
[3] معاني القرآن للفراء ج ص473.
[4] سورة يونس الآية:71.
[5] سورة هود الآية : 103.
[6] سنن الترمذي ج4 ص466 الحديث 2167.
[7] ديوان الحارث بن حلزة :ص 26.
[8] الأصول من علم الأصول ج1 ص47.
[9] الإحكام لابن حزم ج1 ص47.
[10] البرهان في أصول الفقه ج1 ص48.

النص إما منقول أو إقرار، و جميع الصحابة قالوه أو دانوا به، فهو حجة من حجج الشرع، و دليل من أدلة الأحكام، و لا ينعقد إلا على دليل.

و للإجماع عند الفقهاء ركنان، المجمعون و نفس الإجماع، المجمعون و هم أمة محمد - صلى الله عليه وسلم- أي كل مسلم لابد من موافقته في الإجماع، هذا في الظاهر، وأما الواضح في النفي فالأطفال والمجانين و الأجنة فإنهم و إن كانوا من الأمة فنعلم أنه صلى الله عليه و سلم – ما أراد بقوله لا تجتمع أمتي على الخطأ إلا من يتصور منه الوفاق، فلا يدخل فيه من لا يفهمها، من العوام المكلفون، لأن الشريعة تنقسم إلى ما يشترك في دركه العوام و الخواص، وإلى ما يختص بدركه الخواص، كتفصيل أحكام الصلاة، و البيع، و التدبير، فما أجمع عليه الخواص، فالعوام متفقون على أن الحق فيه ما أجمع فيه أهل الحل والعقد[1].

الإجماع في اصطلاح النحويين

عرفه السيوطي بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقد ير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال[2].

و عند ابن جني أن يجمع أهل البلدين البصرة و الكوفة[3].

أما ابن الأنباري فقد أهمله ولم يعتبره دليلاً من أدلة النحو، و إن كان يعترف به في الفقه و يحتج به لكثير من المسائل في الإنصاف[4].

الاحتجاج بالإجماع:

توسع ابن جني في الحديث عن الإجماع واعتبره حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص و لا المقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة[5].

و قال ابن الخشاب [1]: "مخالفة المتقدمين لا تجوز"[2].

[1] المستصفى في الأصول للغزالي ج1 ص143.
[2] الاقتراح ص195.
[3] الخصائص ج1 ص189، الاقتراح ص146.
[4] الإنصاف ج 2 ص590،592.
[5] الخصائص ج1 ص190.

و قال أبو البقاء العكبري[3]: "و خلاف الإجماع مردود"[4].

و عقب الشاطبي على رأي ابن جني في الخروج عن الإجماع بقوله: "هذا قول مردود سبيله في ذلك سبيل النظام، و بعض الخوارج و الشيعة"[5].

و يقول الجاحظ: "ما على الناس شيء أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً".[6]

و في إحدى المناظرات بين المبرد (ت 258هـ) وثعلب (ت291هـ) قال ثعلب: حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول: ألا في السورة أنتنه، تريد: ألا في السورة أنتنه، فطرحت الهمزة، فرد المبرد بقوله: لا يترك كتاب الله و إجماع العرب لقول أعرابية رعناء[7].

و قال المازني: "وإذا قال العالم قولا فللمتعلم الإقتداء به و الانتصار له و الاحتجاج لخلافه ما وجد إلى ذلك سبيلا."[8].

وقال الزجاج: "الإجماع أولى بالاتباع"[9].

فللإجماع مكانة لأنه دليل ومبدأ يستدل به وحجة يحتج بها ويستند إليه في تقعيد القواعد، وإرساء مباديء النحو.

---

[1] هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد ت 567هـ ينظر وفيات الأعيان ج3 ،137 وبغية الوعاة ج2 ص29.
[2] الاقتراح ص147.
[3] هو عبد الله بن الحسين محب الدين له مؤلفات كثيرة في النحو ،ت 616هـ، ينظر وفيات الأعيان ج2 ص39.
[4] الاقتراح ص 150.
[5] الخصائص ج1 ص 198 ، وقد أورد المحقق هذا النص في هامش هذه الصفحة.
[6] الخصائص ج1 ص190 ،191.
[7] مجالس العلماء ص120 ،121 مجلس 55.
[8] الخصائص ج1 ص190 ،191.
[9] معاني القرآن وإعرابه ج1 ص155.

المبحث الثاني

أنواع الإجماع:

1- إجماع نحاة البلدين، قال السيوطي في الاقتراح: المراد به إجماع نحاة البصرة و الكوفة.

وقد توسع ابن جني في كتابه الخصائص في الحديث عنه حيث يقول: "وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص"[1].

فالإجماع عنده دليل من أدلة النحو المعتبرة، التي لا يتجاوزها العالم الباحث، و لكن بشرط أن لا يبتعد على من سبقه في النص، أو ما قيس عليه، و أن إجماع نحاة البلدين يكون حجة إذا لم يخالف النص، ولكن ابن جني يجعل لهذه القاعدة منفذ للخروج منه، و تجاوزها عندما رأى أن الإجماع في اللغة لا يقاس بالإجماع في الشريعة؛ لأنه لم يرد في قرآن أو سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ يقول: "فلا يكون إجماعهم حجة وذلك لأنه لم يرد في قرآن أو سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ"[2].

فعلم العربية كما يرى ابن جني علم منتزع من استقراء هذه اللغة، "فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"[3].

و توفر إجماع علماء البلدين في العديد من المسائل، منها إجماعهم على أن خبر المبتدأ إذا كان صفة يتضمن الضمير، نحو زيد قائم ،وعمرو حسن، وإجماعهم على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه، كما أجمعوا على أن الفعل الماضي إذا كان معه قد أو كان وصفا لمحذوف، يقع حالا، ونقل عنهم في إعراب الأسماء الستة قولهم: أجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة و الفتحة و_الكسرة، تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أب لك، ومررت بأب لك، و ما أشبه ذلك[4].

---

[1] الخصائص ج1 ص189.
[2] المصدر السابق ج1 ص190.
[3] المصدر السابق ج1 ص.191
[4] الإنصاف ج1 ص19.

و في مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق كلمة اسم نقل عن الكوفيين و البصريين قولهم أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة تعويض[1].

الإجماع عند البصريين

اعتمد علماء هذه المدرسة على دليل الإجماع، واستدلوا به في إثبات قواعدهم، ففي استدلالهم على جواز تقدم ضمير الاسم على ظاهره إذا كان هذا التقدم في اللفظ وحده، فقالوا: "أجمعنا على جواز ضرب غلامه زيد، إذا جعلت زيدا فاعلا و غلامه مفعولا؛ لأن غلامه و إن كان متقدما عليه، في اللفظ إلا أنه في التقدير التأخير ،فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير"[2].

و في استدلالهم على أن (من) لا يجوز استعمالها في الزمان، قالوا: "أجمعنا على أن (من) في المكان نظير (مذ) في الزمان، لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان"[3].

كما أنهم استدلوا على أنه لا يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، فقالوا: "أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف،وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض"[4].

ذهب علماء البصرة إلى كون فعل الأمر مبنيا، و قد نقل الأنباري احتجاجهم قائلا: "من البصريين من تمسك بأن قال: الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كـ نزال، وتراك، ومناع، و نعاء، وحذار، ونظار، مبني لأنه ناب عن فعل الأمر، فنزال ناب عن انزل، وتراك ناب عن اترك، ومناع ناب عن امنع، و نعاء ناب عن انع، وحذار ناب عن احذر، ونظار ناب عن انظر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بني ما ناب عنه"[5].

---

[1] الإنصاف ج1 ص8.
[2] المصدر السابق ج1 ص65.
[3] المصدر السابق ج1 ص370.
[4] المصدر السابق ج1 ص393.
[5] المصدر السابق ج2 ص525.

الإجماع عند الكوفيين

لم يكن موقف الكوفيين من الإجماع ليختلف عن موقف البصريين، فقد عول علماء الكوفة على الإجماع، واعتمدوا عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية، واستدلوا بمسائل ورد فيها الإجماع، وقاسوا على هذه المسائل، من ذلك: أجازوا العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر، مع لا نحو لا رجل و امرأة أفضل منك[1].

كما استدلوا على جواز مد المقصور في الشعر، بالقياس على ما أجمعوا على جوازه و هو إشباع الحركات، التي هي الضمة والكسرة و الفتحة، فينشأ عنها الواو والياء و الألف، فإذا كان جائزا في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة، فتنشأ منها الألف فيلحق بالممدود[2].

كما اجمعوا على (إن وأخواتها) لا تعمل في الخبر الرفع، قالوا: اجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف (أن و أخواتها) لا تنصب الاسم، وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، و لذلك لا تعمل في الخبر[3].

2- إجماع العرب أو الإجماع السكوتي، وقد تحدث عنه السيوطى و اعتبره حجة إذ يقول : "وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه، قال ابن مالك في شرح التسيهل: استدل على جواز توسط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَد أَعَادَ اللهُ نعْمتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ[4]

ورده المانعون: بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين،ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطيئته، و لو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفر

[1] الإنصاف ج1 ص185.
[2] المصدر السابق ج2 ص745.
[3] المصدر السابق ج1 ص176.
[4] ديوان الفرزدق ج1 ص50.

الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك الدليل على إجماع أضداده الحجازيين و التميميين على تصويب قوله"[1].

3- إجماع الرواة و يكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد، ولهذا النوع من الإجماع مكانة لما للشاهد النحوي من دور في تعزيز القاعدة وإقامتها، فابن الأنباري يعترض على استشهاد الكوفيين بقول الشاعر:

اسْمِعْ حَدِيثاً كَمَا يَوْمَاً تُحَدِثُه عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَأَلا[2]

في أن (كما) تكون بمعنى (كيما)؛ لأنه لم يروه أحد كما يوما تحدثه بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فأنه كان يرويه منصوبا، و إجماع الرواة من نحويي البصرة و الكوفة على خلافه، ثم قرر أنه لا حجة في هذا البيت لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوما تحدثه بالرفع[3].

و من الإجماع إجماع علماء العربية على أنه لا يحتج بكلام المولدين، وأجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، ويحتج بكلامها و يؤخذ على أنه لغة يقاس عليها، وتبنى عليه قواعد النحو والصرف، بإجماع اللغويين دون خلاف، أما الطبقة الثالثة فإن جمهور اللغويين أجمعوا على صحة الاستشهاد بكلامهم ولا يحتج به[4].

كما أجمعوا على أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وكأن علة ذلك الخوف أن يكون مولد أومن لا يوثق بفصاحته[5].

مخالفة الإجماع

و ممن دعا إلى الإجماع و توسع فيه ثم أجاز الخروج عنه ابن جني حيث يقول: "إنما يكون الإجماع حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا لأنه لم يرد في كتاب و لا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ"[6].

---

[1] الاقتراح ص149،148.
[2] الإنصاف ج2 ص588
[3] المصدر السابق ج2 ص588.
[4] خزانة الأدب ج1 ص29.
[5] الاقتراح ص127.
[6] الخصائص ج1 ص188.

فابن جني يجيز الخروج عن الإجماع؛ لأنه لم تأت آية أو حديث يدل على أن إجماع أهل اللغة منزه عن الخطأ ، فاللغة علم منتزع بالاستقراء و "كل من فرق له عن علة صحيحة و طريق نهجة، كان خليل نفسه و أبا عمرو فكره"[1].

فمخالفة الجماعة مشروط بطول البحث، و التقصي، والبعد عن نزوات التفكير، وابن جني خالف الإجماع مرتين إحدهما مشهورة عنه قال فيها: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم، و إلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ) فهذا يتناوله آخر عن أول، و تال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقف عنه، و أنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، و أما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع ،وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، و الأصل (جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ جُحْرَهُ) فجرى خرب وصفا على ضب، و إن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الحجر وهو المضاف إلى الهاء،وأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب"[2].

و أورد لهذا أمثلة مشابهة في كتابه الخصائص، قد استشهد بها أبو علي ومنها:

كبير أناس في بجاد مزمل، أي مزمل فيه.

و قول لبيد:

أو مَذْهَبٌ جُدِدَ عَلَيَّ أَلْوَاحَهُ النَاطِقُ المَبْرُوزُ وَ المَخْتُومُ[3]

أي المبروز به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول[4].

أما الموقع الثاني الذي خرج فيه ابن جني عن الإجماع فقد ذكر في كتابه الخصائص في قول النابغة:

جَزَى ربَّهُ عَنِّي عُدَي بنُ حَاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وَ قَد فَعَلْ[5].

---

[1] الخصائص ج1 ص189.
[2] الاقتراح ص147.
[3] ديوان لبيد ص100.
[4] الخصائص ج1 ص193.
[5] ديوان النابغة :ص114.

أن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى، وهو يجيز أن تكون الهاء في قوله: (جزى ربه عني عدي) عائدة على عدي خلافا للجماعة[1].

هذا ما وصفه النحاة بتقدم المضمر على المظهر لفظا و معنى، و هو لا يجوز في القياس ، و قال ابن مالك:

و شَاعَ نَحْوَ خَافَ ربَهُ عُمَرُ وَ شَذَّ نَحْوَ زَانَ نُورَهُ الشّجَر[2]

أي شد عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول لمتأخر، وإنما شد ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

و قال ابن عقيل: "هذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، و ما ورد من ذلك أولوه و أورد الشاهد:

لَمَا رَأىَ طَالِبُوهُ مُصْعَبَا دُعِرُوا وَ كَادَ لَو سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ"[3].

ثم يقول ابن جني: "و ذلك أن المفعول قد شاع عنهم و اطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه علي الفاعل حتى دعا دلك أبا علي إلي قول إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، و قد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَىَ اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[4].

فلما كثر و شاع تقديم المفعول كان الموضع له، حتى أنه إذا أخر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: (جَزَى عُدي بن حَاتِم ربَّه) ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله، فجاز ذلك، و لا تستنكر هذا الذي صورته لك، و لا يجف عليك فإنه مما تقبله اللغة و لا تعافه، و لا تتبشعه"[5]. و عقب الشاطبي على كلام ابن جني بقوله: فهذا قول مردود سبيله في ذلك سبيل النظام و بعض الخوارج و الشيعة بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعيه[6].

---

[1] الخصائص ج1 ص294.
[2] شرح ابن عقيل ج1 ص492
[3] شرح ابن عقيل، باب الفاعل ج2 ص88.
[4] سورة فاطرالآية : 28.
[5] الخصائص ج1 ص297.
[6] المصدر السابق ج1 ص198، وقد أورد المحقق تعقيب الشاطبي في هامش هذه الصفحة .

نعم الإجماع حجة و لكن النحو والعلوم العربية خاضعة للقياس و الاستقصاء و إن ارتبطت اللغة بالشريعة إلا أنه تظل اللغة مبنية على البحث والتقصي و الاستقراء و للدوق جانب في ذلك.

و الواقع أن حجج النحو وعلوم العربية لا يمكن قياسها بالحجج الشرعية، و لا ربطها ربطا كاملاً بها لما بينها من الفروق.

ولم يكن ابن جني وحده من خرج عن الإجماع بعد أن صرح بقبوله، فيعد العكبري أيضا ممن أيد الإجماع و احتج به، ومع ذلك رأى جواز مخالفة الإجماع المسكوت عليه، مما لم يمنع القائلون به إحداث قول غيره مخالف له، حيث نقل السيوطي من حديثه في كتابه (التبيين): "جاء في الشعر: (لولاي) و (لولاك) حيث قال معظم البصريين: الياء و الكاف في موضع جر، و قال الأخفش و الكوفيون: في موضع رفع، قال أبو البقاء: وعندي أنه يمكن أمران آخران:

1-أحدهما: ألا يكون للضمير موضع لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

2-و يمكن أن يكون موضعه نصب لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: (عشرين درهما) لا ناصب له على التحقيق، و إنما هو مشبه بالمفعول حيث كان فضلة، و كذلك قولهم:

(لي ملؤه عسلا) فهذا منصوبا، وليس له ناصب على التحقيق، و إنما هو مشبه بما له عامل ومثل ذلك يمكن في: لولاي و لولاك، وهو وأن يجعل منصوبا من حيث كان من ضمائر المنصوب فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له، وإن موضعه نصب خلاف الإجماع؛ إذ الإجماع منحصر في قولين: إما الرفع، و إما الجر، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع مردود والجواب عنه من وجهين:

الأول: أن هذا إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه ،والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولا.

والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة، و

قد صرح بمثل ذلك من النحويين على الخصوص أبو علي، فإن له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم، وأثبت فيها حكما آخر، منها: أن لفظة (كل) لا يدخلها الألف و واللام في أقوال وجوز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسائل في (الحلبيات) واستدل على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث لوجود الدليل عليه"[1].

وذكر الفاسي أن غاية ما احتج به أبو علي الفارسي إدخال الألف واللام على كل وبعض، و القياس على سائر المضافات إذا قطعت عن الإضافة[2].

وممن احتج على مخالفة الإجماع أبو البركات الأنباري الذي استدل بالإجماع كثيرا في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاما مخالفة لما أجمع عليه النحاة، واعتبر المخالفة غير جائزة، كما ووصف الرأي المخالف بالفساد، ومن المسائل التي استدل بالإجماع في الرد على المخالفين، رده على الخليل في ذهابه إلى أن (أيهم) في قولنا: (لأضربن أيهم أفضل) مرفوع بالإبتداء، و أن (أفضل) خبره، وجعله (أيهم استفهاما يحمله على الحكاية بعد قول مقدر، إذ التقدير عنده في هذا المثال: (لأضربن الذي يقال له: أيهم أفضل) يقول ابن الأنباري رادا على مذهب الخليل هذا: "وأما ما ذهب إليه الخليل من الحكاية ...فبعيد في اختيار الكلام، وإنما يجوز في الشعر ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال: (اضرب الفاسق الخبيث)، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع"[3].

كما ردَّ على الكوفيين في تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه، بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، فيقول: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به.....والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام، وأما قراءة من قرأ من القراء: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[4] فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف و المضاف إليه

[1] الاقتراح ص150، 151.
[2] فيض نشر الانشراح ج2 ص734.
[3] الإنصاف ج2 ص719.
[4] سورة الأنعام الآية : 137.

بالمفعول في غير ضرورة، و إذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها حال الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز ِأن تجعل حجة في النقيض"[1].

وليست مخالفة إجماع النحاة على المسائل النحوية وحدها هي الفاسدة، و الممتنعة في رأيه، إنما يرى مخالفة إجماع الرواة ممتنعة، و قد اتضح رأيه هذا من رده على الكوفيين في ذهابهم إلى أن (كما) تجيء بمعنى: (كيما) وينصب بعدها الفعل المضارع محتجين برواية المفضل الضبي لقول عدي بن زيد العبادي:

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَأَلا

بنصب (تحدثه) بعد (كما)؛ لأنها عندهم بمعنى (كيما) فأجازوا استنادا إلى هذه الرواية في هذا البيت جواز نصب المضارع بعدها، يقول ابن الأنباري رادا عليهم: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ...أما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضا، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوما تحدثه) بالرفع ولم يروه أحد (كما يوما تحدثه) بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوبا، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف أقوم منه بعلم العربية"[2].

[1] الإنصاف ج2 ص436،427.
[2] المصدر السابق ج2 ص592،590.

المبحث الثالث

موقف ابن السراج من الإجماع

ذكر ابن السراج الإجماع وصرح به، والإجماع عنده أصلاً مرعياً لا تصح مخالفته، ولذلك فقد أعطاه قيمة ظاهرة و التزمه في الكثير من أحكامه، فهو يقف من إجماع النحويين والعرب موقف التقدير والاحترام، فلا يجوز عنده خرق ذلك الإجماع أو مخالفته، سواء أكان إجماع العرب أم إجماع النحويين، كما نجده يداخل بينه و القياس، و عبر عنه بعبارات مختلفة فنجده يستعمل صيغ متنوعة للتعبير عن إجماعهم، على نحو قوله: عند النحويين أو قوم من النحويين، أو قوله: سائر النحويين أو اجمعوا أو رأى النحويون أو الأخفش والكوفيون، وأحيانا يعبر بقوله لغة العرب، أو كلام العرب، استدلالا على إجماعهم، وسوف نورد الأبواب و المسائل التي أورد فيها إجماع النحويين ، والمسائل التي أورد فيها إ جماع العرب، كما أنه لم يهمل الاستدلال بإجماع المدرسة الواحدة، فنجده يورد آراء كلا من الكوفيين و البصريين على حذا، مؤيداً قاعدة، أو نافياً ثبوتها، ومن الإجماع الذي عول عليه ابن السراج إجماع القراء حيث احتج في بعض المسائل بإجماعهم، معبراً عن ذلك بقوله :قرأت القراء، أو قريء هكذا، أو قرأ بعض القراء.

وسوف نورد بعض المسائل التي استدل عليها بإجماع النحاة أو العرب أو القراء.

أولا إجماع النحويين

أما المسائل التي استدل فيها بإجماع النحويين فمن الملاحظ إن ابن السراج قد بدأ كتابه بتعريف النحو ثم اسند الاعتلالات في النحو إلى النحويين، فهو يعتبر إجماع النحاة الدليل الأول بعد استقراء كلام العرب إذ يقول:

"النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع.

واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[1].

وهذه بعض المسائل التي ذكرها في الإجماع

- ذكر إجماع النحويين في باب شرح الفعل إذ يقول:

"والأفعال التي يسميها النحويون (المضارعة): هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل، ويأكل ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به إذ كانت الحقيقة إنما هي

[1] الأصول في النحو ج1 ص35.

للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء ومعنى ضارع: شابه"[1].

- وذكر إجماع النحويين في باب شرح الفعل في موضع آخر: "وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت مأخوذ من الحمد، و (ضربت) مأخوذ من الضرب، وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر لأن الأفعال كأنها صدرت عنها"[2].

- وذكر إجماع النحويين في باب الإعراب و المعرب والبناء و المبني إذ يقول:

"وقلت: منصرف لأن ما لا ينصرف من الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكون خفضه كنصبه، نحو: هذا أحمر، ورأيت أحمر، ومررت بأحمر، والتنوين نون صحيحة ساكنة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع"[3].

- وذكر إجماع النحويين في باب ذكر الأسماء المرتفعة إذ يقول:

"وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ وأخبار كثيرة بعد مبتدأ، وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً، فمن ذلك قولهم: زيد هند العمران منطلقان إليهما من أجله، فزيد مبتدأ أول، وهند مبتدأ ثان، والعمران مبتدأ ثالث، وهند وما بعدها خبر لها، والعمران وما بعدهما خبر لهما، وجميع ذلك خبر عن زيد والراجع الهاء في قولك، من أجله والراجع إلى هند (الهاء) في قولك: إليها والمنطلقان هما العمران وهما الخبر عنها"[4].

- و أورد إجماع النحويين في باب التعجب إذ يقول:

"واعلم : أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين.

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص39.
[2] المصدر السابق ج1 ص40.
[3] المصدر السابق ج1 ص46.
[4] المصدر السابق ج1 ص65.

الضرب الأول: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل.

فأما الألوان والعيوب، فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول، وما أشبه ذلك، لا تقول فيه: ما أحمره ولا ما أعوره قال الخليل رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً فقد ضارع الأسماء، وصار خلقة كاليد والرجل والرأس، ونحو ذلك فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل ما أيداه، وما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده، وما أشد رجله، وقد اعتل النحويون بعلة أخرى فقالوا: إن الفعل منه على أفعل و إفعال نحو: أحمر و إحمار، وأعور وإعوار، وأحول و إحوال، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحولت : فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإن ذلك غير جائز لأن هذا منقول من (أفعل) والدليل على ذلك صحة الواو والياء إذا قلت: عورت عينه وحولت ولو كان غير منقول لكان: حالت و عارت"[1].

- وذكر إجماع النحويين في باب نعم و بئس إذ يقول:

"ولا يجيز أحد من النحويين: نعم زيد الرجل وقوم يجيزون: نعم زيد رجلاً، ويحتجون بقوله: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[2] وحسن ليس كنعم و للمتأول أن يتأول غير ما قالوا: لأنه فعل يتصرف، وتقول: نعم القوم الزيدون، ونعم رجالاً الزيدون، والزيدون نعم القوم، و الزيدون نعم قوماً، وقوم يجيزون: الزيدون نعموا قوماً"[3].

- وذكر إجماع ا لنحويين في شرح ما أشبه المفعول والعامل فيه فعل حقيقي فقال:

"وهو صنفان يسميها النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكباً، وقام أخوك منتصباً، وجلس بكر متكئاً. فعبد الله مرتفع (بجاء) والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جيء به

[1] الأصول في النحو ج1 ص102،103.
[2] سورة النساء الآية : 69.
[3] الأصول في النحو ج1 ص116،117.

بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت: قمت فلا بد من أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل، فأشبه: جاء عبد الله راكباً. ضرب عبد الله رجلاً وراكب، هو عبد الله، ليس هو غيره، وجاء وقام فعل حقيقي، تقول: جاء يجيء، وهو جاء وقام، يقوم وهو قائم، والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل تقول: كيف جاء عبد الله، فيكون الجواب: راكباً، وإنما سميت الحال، لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أو قصر. ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال و يبتدأ بها"[1].

- وذكر إجماع النحويين في باب النداء إذ يقول:

"فمن قال: يا نصر نصراً، فإنه جعل المنصوبين تبييناً للمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان، وسأفرق لك عطف البيان من البدل في موضعه، ومجرى العطف للبيانِ مجرى الصفةِ فأجريا على قولك: يا زيد الظريفَ، وتقديرهُ: يا رجل زيداً أقبل، على قول من نصب الصفة"[2].

- وذكر إجماع النحويين في باب رب إذ يقول:

"والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب إنما تقول: رُبَّ رجل عالمٍ، لمن قال: رأيت رجلاً عالماً، أو قدرت ذلك فيه، فتقول: رُبَّ رجل عالم، تريد: رُبَّ رجل عالم قد رأيتُ، فضارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة"[3].

- وذكر إجماع النحويين على مخالفة الأخفش في الفصل بين رُبَّ وما عملت فيه إذ يقول:

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص213.
[2] المصدر السابق ج1 ص335،334.
[3] المصدر السابق ج1 ص418،417.

"وتدخل رُبَّ على مثلكَ وشبهكَ إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعنى. والأخفش يعترض بالأيمان فيقول: رُبَّ - وَالله - رجل قد رأيت-، ورُبَّ رجل قد رأيت، وهذا لا يجوزُ عندنا، لأنّ حروف الجر لا يفصل بينَها وبينَ ما عملت فيهِ وسائر النحويين يخالفونَه"[1].

- وذكر إجماع النحويين في تسمية عطف البيان إذ يقول:

"اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت، لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتاً. وسموه عطف البيان، لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيداً أبَا عمروٍ ولقيت أخاكَ بكراً"[2].

- وذكر إجماع النحويين في باب العطف على الموضع فقال:

"أن النحويين أجازوا لا رجلَ ظريفٌ، وقالوا: رفعناه على موضع: لا رجل وإنما جاز هذا مع (لا) ولم يجز مع (أن) لأن (لا) مع رجلٍ، بمنزلة اسم واحد وليست (إنَّ) مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد، لو قلت: إن زيداً العاقلُ منطلقٌ، لم يجز، ويدلك أيضاً على أن (لا) مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، أنه لا يجوز لك أن تفصل بين (لا) والاسم، ومتى فعلت ذلك لم يكن إلا الرفع، وذلك قولك: لا لك مالٌ، ولا تقول: لا لكَ مالَ، لأن (لكَ) قد منع البناء، شاذٌ لا يعرج عليه، وإنما حكمنا على (لا) أنها نصبت في قولك: لا رجلَ لقولهم: لا رجلَ"[3].

- وذكر إجماع النحويين في باب الأسماء المبنية التي تضارع المعرب إذ يقول:

"ومعنى قول النحويين: الألف واللام لعهد الجنس أنك تشير بالألف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس، لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس، وكذلك إذا قلت: فضةٌ،

[1] الأصول في النحو ج1 ص422.
[2] المصدر السابق ج2 ص45.
[3] المصدر السابق ج2 ص67.

والفضةُ، وأرضٌ، والأرضُ،وأسماء الأجناس إنما قيلت ليفرق بين بعضها وبعض، مثل الجماد والإنسان، وهذه الأسماء تكون أسماء لما له شخص، ولغير شخص، فالذي له شخص نحو : ما ذكرنا من الإنسان والحمار والفضة، وما لا شخص له مثل الحمرة والضرب والعلم والظن"[1].

- وذكر إجماع النحويين في فصل من مسائل الجواب بالفاء إذ يقول:

وقالَ الشاعرُ في جواب الأمر:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[2]

فقد جعل سير ناقته سبباً لراحتِه، فكأنه قال: ليكن منك سيرٌ يوجبُ راحتَنا، وهذا مضارعٌ لقولهِ: إنْ تسيري نسترحْ، ولذلكَ سمى النحويون ما عُطفَ بالفاء ونُصِبَ جواباً لشبهه بجواب الجزاءِ، وكذلك إذا قالَ: أدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ فهو مضارعٌ لقولهِ: ادنُ مِنَ الأسد فيأكلُكَ لأن معنى ذاكَ إنْ تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ، ومعنى هذا: ليكن مِنك دنوٌ مِنَ الأسدِ يوجبُ أكلَكَ أو يتبعهُ أكلُكَ، إلاّ أنّ هذا مما لا يؤمر بهِ، لأنَّ مِنْ شأنِ الناس النهيُ عَن مثلِ ذلكَ لا الأمرُ به، فإنْ أردتَ ذاك جازَ، فإذا قلت: لا تدن مِنَ الأسد يأكلْكَ لم يجزْ لأن المعنى: أنكَ تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ، لم يكنْ إلاّ على المجازِ وإن السامعَ يعلمُ ما تعني، لأنَّ المعنى: إلاّ تدن مِن الأسدِ يأكلْكَ، وهذا محالٌ، لأن البعدَ لا يوجبُ الأكلَ، فإذا قلتَ: لا تدن من الأسدِ فيأكلُكَ جاز؛ لأنَّ النهي مشتملٌ في المعنى على الجميع، كأنه قال: لا يكنْ منكَ دنوٌ مِنَ الأسدِ[3].

- وذكر إجماع النحويين في باب الأخبار عن المضمر:

"وقال المازني في هذا الباب: إنه جائزٌ عند جميع النحويين. ثم قال: وهو عندي رديءٌ في القياس، ولولا اجتماع النحويين. على إجازته ما أجَزتُهُ، قال أبو بكر:

---

[1] الأصول في النحو ج2 ص112.
[2] من شواهد الكتاب ج3 ص39، 92 على نصب الفعل بأن المضمرة بعد الفاء السببية الواقعة في جواب الأمر،والعنق ضرب من السير، والفسيح: الواسع، والبيت لأبي النجم العجلي، وأراد سليمان بن عبد الملك.
[3] الأصول في النحو ج2 ص183.

والذي جعلهُ عندهُ رديئاً في القياس أنكَ تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر، لأن (الذي) وإن كان مبهماً فهو كالظاهر؛ لأنه يصحُّ بصلته"[1].

- وذكر إجماع النحويين في باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذ يقول:

"ذكر الهمز وتخفيفه: الهمزة لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فالساكنة لها ثلاث جهات، إما أن يكون قبلها فتحة أو كسرة أو ضمة، ومعنى قول النحويين: (بَينَ بينَ) أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأنْ تليِنَها، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الألف والهمزة، وإن كانت مضمومة جعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت مكسورة جعلت بين الياء والهمزة"[2].

- وذكر إجماع النحويين في باب ما لحقته الهاء عوضا فيقول:

"وذلكَ أقمتُ إقامةٌ كانَ الأصلُ إقواماً، فحذفتِ الألفُ، وكذلكَ : استَعنتهُ استعانةٌ كانَ الأصلُ: استفعالاً، وأريتهُ: إراءةً وإنْ شئتَ لم تُعوضْ، قالَ تَعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[3] وقالوا: اخترتُ اختياراً، فلم يلحقوا الهاءَ حينَ أتموا. وقالوا: أريتهُ: إرَاءً مثلُ: إقاماً، وأمَّا: عَزَّيتُ: تَعْزيةٌ فلا يجوزُ حذفُ الهاءِ منها ولا مما لامهُ ياءٌ أو وَاوٌ وكانَ أصلُ تَعزيةٍ تَعزّيٌ، فَحَذْفت زَايَاً مَنَ الزاي المشددةِ، والمشددةُ حرفانِ، وقَد يجيءُ في الأول نحو الاحواذِ والاستحواذ ونحوه على الأصل، ولا يجوز الحذفُ فيما لامهُ همزةٌ، نحو: تَجزئةٍ، وتَهنئةٍ لأنَّهم ألحقوهما بأخيتهما الياءِ والواو قالَ أبو العباس: الإتمامُ أجودُ وأكثرُ عَنْ أبي زيدٍ وجميع النحويين فيقولونَ: هَنَّأتهُ، وخطَّأتُه، تخْطئاً، وتَهْنِئاً، وتَخْطِئةً، وتَهْنِئةً"[4].

- وذكر إجماع النحويين في باب التصريف إذ يقول:

---

[1] الأصول في النحو ج 2ص213.
[2] المصدر السابق ج2 ص400،399.
[3] سورة الأنبياء الآية :73.
[4] الأصول في النحو ج3 ص133،132.

"واعلَم أنَّ النحويينَ قد جعلوا الفاءَ، والعينَ واللامَ أمثلةً للحروفِ الصحاحِ فيقولونَ: جَمَلٌ، وزنهُ: فَعَلٌ، وجِمَالٌ: فِعَالٌ، وجَميلٌ: فَعِيلٌ، وعَجُوزٌ: فَعُولٌ، وضَارِبٌ: فَاعِلٌ، فيوازنون الأصول بالأصول، مِنَ الفاءِ والعينِ واللامِ، وينطقونَ بالزّوائدِ بألفاظِها، فإذا قالوا: فاءٌ هذِا الحرفُ، وواوٌ أو ياءٌ، فإنَّما يعنونَ أن أول حرفَ منه أصلي واوٌ أو ياءٌ، وكذلكَ إذا قالوا: عينهُ كذا، أو لامهُ كذا فإنّما يعنونَ الثاني الأصلي الذي هُوَ عينٌ، والثالثُ الأصلي الذي هُوَ لامٌ، فإذا تكررَ الحرفُ الأصلي بعدَ تمامِ الثلاثةِ كرروا اللامَ"[1].

- وذكر إجماع النحويين في ذكر النوع الأول في مسائل التصريف إذ يقول:

"ما دَعا النحويينَ إلى أن يزنوا بالفاءِ والعينِ واللامِ. وأنهم قَصدوا أنْ يفصلوا بينَ الزائدِ والأصل، فالقياسُ في كُلِّ لفظٍ مقدرٍ إذا كانَ فيهِ زائدٌ أن تحكيَ الزائدَ بعينهِ، فتقولُ في (أكرَم) إنَهُ (أفعلُ) وفي (كَرامةٍ) أنها (فَعَالَةٌ) وفي كَريمٍ أنَّهُ (فَعيلٌ). ومُكرَمٌ مُفْعَلٌ، لأن ذلكَ كُلَّهُ مِنَ الكَرمِ، فالأصلُ الذي هُوَ الكافُ والراءُ والميمُ موجودٌ في جميعِها، فالكافُ فاءٌ والراءُ عَيْنٌ والجيمُ لامٌ فَعَلى هَذا يجري جميعُ الكلامِ في كُلِّ أصلي وزَائدٍ، فإذا جئنا إلى الأصول التي تعتلُّ وتحذفُ فإنَّ النحويينَ يقولونَ، إذا سئلوا: ما وزنُ (قَامَ) قَالوا: (فَعَلَ)"[2].

- وذكر إجماع النحويين أيضا في موضع آخر من مسائل التصريف إذ يقول:

"ألاَ ترى أنَّ ألفَ (سَائرٍ) لما أُبدلتْ في (سُوَيرٍ) واواً لم تُدغم فتقديرُ خَطيئةٍ: فَعَيلةٌ، وتقديرُ إدَاوةٍ فِعَالةٌ وخَطيئةٌ مثلُ صَحيفةٍ، كانَ القِياسُ عَلى ذلك أنْ يقالَ فيها: خَطائيٌ خَطَاعيٌ مثل صَحَائف، فكانَ يجتمعُ همزتان فتنكبوا (فَعَائِلَ) إلى (فَعَائَلَ) كما قَالوا في مَدَاري : مَدَارَى وكانَ مَدَاري: مَفَاعِلُ، فجعلوه (مَفَاعَلَ). والنحويونَ يقولونَ: إنَّهُ لما نقلَ وقعتِ الهمزةُ بينَ ألفين فأُبدلتْ يَاءً: قالوا: وإنَّما (فُعِلَ) ذلكَ بها لأنَّكَ جمعتَ بينَ ثلاثةِ ألفاتٍ، وهذا المعنى إنَّما يقعُ إذا كانتِ الهمزةُ عارضةً في الجمع، وهَذا

[1] الأصول في النحو ج3 ص244.
[2] المصدر السابق ج3 ص334،333.

تقديرٌ قدروهُ لا أنَّ هَذا الأصلَ سُمعَ مِنَ العربِ، كما قد تأتي بعضُ الأشياءِ على الأصولِ مثل: حَوكةٍ واستحوذَ، فَخَطايا وبابُها لم يُسمع فيه إلاّ الياءُ، وأما (إداوةٌ) فهي (فِعَالةٌ) مثلُ (رِسَالةٍ)، وكانَ القياسُ فيها (أدَائيء) مثلُ (رَسَائل) تثبتُ الهمزةُ التي هيَ بَدلٌ مِنْ ألفِ (إداوةٍ) كما تثبتُ الهمزةُ التي هيَ بَدلٌ مِنْ ألفِ (رِسَالةٍ) فتنكبوا (أدَاي) كما تنكبوا (خَطاي)، فجعلوا فَعَائِلَ: فَعَائَلَ، وأبدلوا منها الواوَ ليدلوا علَى أنَّهُ قد كانتْ في الواحدِ واوٌ ظاهرةٌ، فقَالوا: أدَاويٌ، فهذهِ الواوُ بَدلٌ مِنَ الألفِ الزائدةِ في (إدَاوةٍ) والألفُ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنَ الواوِ التي هيَ لامٌ في (إدَاوةٍ)"[1].

- وذكر إجماع النحويين في ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه إذ يقول:

"ومِنْ ذلكَ إثباتُ الألفِ في (أنا) في الوصلِ، وإنَّما يثبتُ في الوقفِ، قال الأعشى:

فَكَيْفَ أنَا وانْتِحَالِي القَوَافِي بَعْدَ المشيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا [2]

فأثبتَ الألفَ ووصلَ، واحتجَّ النحويونَ بأنَّ الألفَ منقلبةٌ مِنْ ياءٍ، أوْ وَاوٍ فَردوا ما ذهبَ مِنَ الاسمِ. قالَ أبو العباس: هذَا لا يصلحُ لأنَّهُ لو كانَ كما يقولونَ لم تقلبِ الياءُ والواوُ ألفاً لأنَّهما لا يكونانِ إلاّ ساكنينِ، لأنَّ هذَا اسمٌ مضمرٌ مبنيٌّ، فلاَ سبيلَ إلى القلبِ فمنْ هَا هُنا فَسدَ، ولِهَذا كانتِ الألفُ في جميعِ الحروفِ التي جاءتْ لمعنىً أصلاً لأنَّها غيرُ منقلبةٍ، لأنَّ الحروفَ لا حَقَّ لهَا في الحركةِ وإنَّما هيَ مسكَنةٌ فلا تكونُ ألِفاتُها منقلبةً وذلكَ: حَتى وأمّا وإلاَ، ومَا أشبهها، هذهِ ألفاتُها مِنَ الأصلِ غيرُ منقلبةٍ، والاسمُ والفعلُ، الألفُ فيهما لا تكونُ أصلاً"[3].

- وذكر إجماع النحويين في نفس الباب إذ يقول:

إبدالُ حرفِ اللينِ مِنْ حرفٍ صحيحٍ:

اعلَمْ: أنَّ الشاعرَ يضطر فيبدلُ حروفَ اللينِ مِنْ غيرِها، كَما قَالَ:

---

[1] الأصول في النحو ج3 ص342،341،340.
[2] الشاهد في إثبات ألف الوصل في أنا ضرورة.ديوان الأعشى 116.
[3] الأصول في النحو ج3 ص454.

لهَا أشاريرُ مِنْ لَحْمٍ تُتمِّرُهُ مِنَ الثَّعالِي وَوَخْزٌ مِنْ أرَانِيهَا[1]

يريدُ (الثعالبَ وأرانبَها)، فكانَ الشعرُ ينكسر لو ذكرَ (الباءَ) في الثعالبِ، وتفسدُ القافيةُ، لأنَّ رويَهُ الياءُ فابدلَ الباءَ؛ لأنَّ الحركة لا تدخلُها فينكسرُ الوزنُ، فكذلكَ أبدلَ ياءً في (الحَمِي) وهو يُريدُ (الحَمامَ)، ومِنْ قبيحِ ما جَاءَ في الضرورةِ عندَ النحويينَ. قالَ أبو بكر: وهو عندي لا يجوز ألبتَة بوجه من الوجوه شعر ينشدونه يجعلون فيه الألف التي هي بدل من التنوين، بمنزلة هاء التأنيث فيظهرون الياء قبلها كما يقولون: شقاية، وشقاوة[2].

- وذكر إجماع النحويين بصيغة أجمعوا في باب العطف على عاملين إذ يقول:

"باب العطف على عاملين

قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٌ بكرٍ، واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مأمورُهَا[3].

- ومن الإجماع الذي استدل به **إجماع الأخفش والنحويين.**

- في باب ذكر الأسماء المنصوبات فيقول:

"واعلم أنَّ (أنْ) تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة، إلا أن صلة (ما) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى (ما)؛ لأنها اسم، وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع، لأن

[1] من شواهد سيبويه ،ج2 ص273، والبيت لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري.
[2] الأصول في النحو ج3 ص468،467.
[3] المصدر السابق ج2 ص69، والبيت من شواهد سيبويه ج1 ص 64،العقد الفريد ج3 ص 330.

(أن) حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفاً (كأنْ): أنها لو كانت (كأن) لعملت في الفعل كما عملت (أن) لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين فتقول يعجبني أن يقوم زيد تريد: قيام زيد ويعجبني ما صنعت تريد: صنيعك"[1].

- وذكر إجماع الأخفش والنحويين في مسائل من باب توابع الأسماء في إعرابها فيقول:

"ومن قال: مررت برجل كفاكَ به رجلاً، قال للجميع : كفاكَ بهم وللاثنين: كفاكَ بهما، لأن اسم الفاعل هو الذي بعد الباء، والباءُ زائدةٌ، وفي هذا لغتان: منهم من يجريه مجرى المصدر فلا يؤنثه ولا يثنيه، ولا يجمعه، ومنهم من يجمعه فعلاً، فيقول: مررت برجل هدكَ من رجلٍ، وبامرأةٍ هدتك من امرأة، وإن أردت الفعل في (حسبكَ) قلت: مررت برجل حسبكَ من رجلٍ، وبرجلين أحسباك من رجلين، وبرجال أحسبوكَ، وتقول: مررت برجلين ملازماهما رجلانِ أمسِ، كما تقول: برجلين عبداهما رجلانِ، ومررت برجل ملازموهُ رجالٌ أمس، لأن ملازمه، هذا اسم مبتدأ، لأنه بمنزلة غلام إذا كان لما مضى، وقد بينا ذا فيما تقدم، فإذا كان اسماً صار مبتدأ، ولا بدّ من أن يكون مساوياً للخبر في عدته، كما تقول: الزيدانِ قائمانِ، وغلاماك منطلقانِ، وتقول: مررت برجلٍ حسبكَ، ومررت بعبد الله حسبكَ، فيكون حالاً، فإذا قلت: حسبك يلزمكَ، فحسبك مرتفع بالابتداء،والخبر محذوف وهذا قول الأخفش وغيره من النحويين"[2].

[1] الأصول في النحو ج1 ص161.
[2] المصدر السابق ج2 ص36،35.

- وذكر إجماع الأخفش و النحويين في باب العطف على عاملين فيقول:

"اعلم أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قامَ زيدٌ وعمروٌ فالواو أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع قامَ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب، نحو قولك: إن زيداً منطلقٌ وعمراً، فالواو نصبت، كما نصبت (إنَّ) وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمروٍ، فالواو جرت كما جرت الباء فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلت، لأنها كان تكون رافعةً ناصبة في حال، قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول:

مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٌ بكرٍ واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأمورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ولاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مأمورُهَا [1]

ومما يحتجون به :

ما كلُ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً فعطف على كُل"[2].

ثانيا إجماع المدارس النحوية كما نقل ابن السراج إجماع المدرسة الواحدة ،فأورد إجماع الكوفيين، وأورد إجماع البصريين، ولم يهمل آراء البغداديين.

[1] العقد الفريد ج1 ص330.
[2] الأصول في النحو ج2 ص70،69.

1- المدرسة البصرية

وأورد رأي نحاة البصرة بقوله:(وهو عند البصريين)، أو (البصريون يقولون)، أو(عند مشايخ البصريين).

- ذكر إجماع البصريين في باب ذكر المكان إذ يقول:"واعلم أنَّ الأشياءَ التي يسميها البصريونَ ظروفاً يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء حروف فيقولون : حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل، وبعد و تلقاء وتجاه، وحذاء، وإزاء، ووراء، ممدودات"[1].

- وذكر إجماع البصريين في باب ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي إذ يقول:

"والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول، والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاءني راكباً أخوك، وراكباً جاءني أخوك، وضربت زيداً راكباً، وراكباً ضربت زيداً، فإن كان العامل معنى.

لم يجز تقديم الحال تقول: زيد فيها قائماً، فالعامل في (قائم) معنى الفعل، لأن الفعل غير موجود. ولا يجوز أن تقول: قائماً زيد فيها، ولا زيدٌ قائماً فيهما"[2].

- وذكر إجماع البصريين في باب الأسماء المخفوضة في القسم إذ يقول:

"وأما كاف التشبيه، فقولك: أنت كزيدٍ، ومعناها معنى: مثل، وسيبويه يذهب إلى أنها حرف. وكذلك البصريون، ويستدلون على أنه حرف بقولك: جاءني الذي كزيدٍ، كما تقول: جاءني الذي في الدار، ولو قلتَ: جاءني الذي مثل زيدٍ لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيدٍ، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعاً في الصلة إلى

[1] الأصول في النحو ج1 ص204.
[2] المصدر السابق ج1 ص215.

الذي،فإن أضمرته: جاز على قبح، وإذا قلت: جاءني الذي كزيدٍ لم تحتج إلى هو، ومما يدلك على أنها حرف مجيئها زائدة"[1].

وذكر إجماع البصريين في الجمع الذي لا ينصرف فيقول:

"وقال أبو العباس- رحمه الله-: قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد و الكسائي ينظرون إلى جوار وبابه أجمع، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفاً صرفوه، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون بغير المعتل، يسكنونه في الرفع خاصةً، وهو قول أهل بغداد، والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وجميع البصريين"[2].

- وذكر إجماع البصريين في باب التقديم والتأخير في شرح الحروف التي تكون صدور الكلام فيقول:

"ومن ذلك (ما) النافية تقول: (ما زيدٌ آكلاً طعامَك)، ولا يجوزُ أن تقدم (طعامَكَ) فتقول: (طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً) ولا يجوز عندي تقديمهُ، وإن رفعت الخبر، وأما الكوفيون فيجيزون: (طعامَكَ ما زيدُ آكلاً) يشبهونها (بلَم) و (لنْ) وأباهُ البصريون وحجة البصريين، أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيثُ يصلحُ لناصبه أن يقعه، فلما لم يجزْ أن يتقدم الفعلُ على ما لم يجز أن يتقدم ما عَمِلَ فيه الفعل،والفرق بين (مَا) وبين (لَمْ ولَنْ): أنَّ (لَنْ ولَمْ لا يليهما إلا الفعلُ فصارتا مع الفعلِ بمنزلة حروف الفعل).

وأجازَ البصريون: (مَا طَعامَكَ آكلٌ إلاّ زيدٌ)"[3].

- وذكر إجماع البصريين في باب الاتساع إذ يقول:

"(فالذي) عند البصريين أصلُه (لذي) مثل (عمى) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه ويثنى فيقال (اللذانِ) في الرفع (واللذينِ) في الخفض والنصبِ، ويجمع فيقال: (الذينَ)

[1] الأصول في النحو ج1 ص437.
[2] المصدر السابق ج2 ص91.
[3] المصدر السابق ج2 ص235.

في الرفع وغيره، ومنهم من يقول: (اللذونَ) في الرفع (واللذينَ) في الخفض والنصب، والمؤنث (التي واللتان واللاتي، واللواتي)"[1].

- وذكر إجماع البصريين في باب مسائل من الألف واللام فيقول:ولا أعلم أحداً من البصريين يجيز أن تكون (الذي) بغير صلة، ولا يجيز أحدٌ منهم أن تكون صلتها ليس بها ذكرها إما مظهراً وإما محذوفاً، ولا أعرف لمن ادعى ذلك في (الذي) حجة قاطعة"[2].

2- المدرسة الكوفية

- وذكر إجماع الكوفيين في باب ذكر المعرفة إذ يقول:

"ولا يجوز: هذا أنا وهذا أنت، لأنك لا تشير للإنسان إلى نفسه ولا تشير إلى نفسك، فإن أردت التمثيل أي: هذا يقوم مقامك ويغني غناءك، جاز أن تقول: هذا أنت وهذا أنا، والمعنى: هذا مثلك، وهذا مثلي، وأما قولك: هذا هو فبمنزلة قولك: هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه، ألا ترى أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة من هو؟ فتقول: هذا هو، وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها وذا) وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنذا جالساً ،وها أنت ذا ظالماً، وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب، وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء بعد (هذا) مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة"[3].

- وذكر إجماع الكوفيين في مسائل من باب المعرفة إذ يقول:

"وقد أجاز الكوفيون : فيك راغباً عبد الله، شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم (راغب) على عبد الله. وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبةً عبد الله.

---

[1] الأصول في النحو ج2 ص262.
[2] المصدر السابق ج2 ص341.
[3] المصدر السابق ج1 ص152.

واستضعفوا أن يقولوا: فيكَ عبدُ الله راغباً، وقد أنشدوا بيتاً جاءَ فيهِ مثلُ هذا منصوباً في التأخير:

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فإنَّ بِحُبِّها أَخَاكَ مُصَابَ القَلبِ جَماً بَلابِلُهُ"[1].

- وذكر إجماع الكوفيين في باب التمييز إذ يقول:

"وكأنَّ: معناها التشبيه إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت على (أن).

وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح، مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح، فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر، فتقول: إن زيداً أخوك، ولعل بكراً منطلق، ولأنَّ زيداً الأسد، فإنّ: تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو: ضرب زيداً رجل، وأعلمت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر، كما أعلمت (كان) وفرق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع، كأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل، فإن قال قائل: إن (أنَّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين"[2].

- وذكر إجماع الكوفيين في باب الاستثناء إذ يقول:

"وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، وهل قام القوم إلا زيد، فالرفع عند البصريين على البدل، وعند الكوفيين على العطف، ويقولون: إذا اجتمعت (إلا وغير) فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء، فيقولون: ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو، ترفع زيداً وتنصب (غير) وهذا عندنا إنما انتصب الثاني، لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان، وإذا نَسَقْتَ جاز رفعهما جميعاً فقلت: ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو

[1] الأصول في النحو ج1 ص 205 ،البيت ينظر الكتاب ج2 ص133 و شرح ابن عقيل ج1 ص349 والهمع ج1 ص494.
[2] الأصول في النحو ج1 ص230.

قال الشاعر: مَا بالمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَار الخليفةِ إلا دَارَ مَرْوَانَا"[1].

- وذكر إجماع الكوفيين في باب مضارع للنداء إذ يقول:

"وتقول في رجل سميته بقولك: زيد وعمرو يا زيداً وعمراً أقبل تنصب لطول الاسم، ولو سميته: طلحة وزيداً لقلت: يا طلحة وزيداً أقبل، فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت: يا طلحةُ وزيداً أقبل، لأنك سميته بها منكورة ولم تكن جميع الاسم فتصير معرفة إنما هي في حشو الاسم كما كانت فيما نقلتها عنه، وتقول: يا زيدٌ لظريفَ، على أصل النداء عند البصريين، وقال الكوفيون: يراد بها يا أيها الظريفَ، فلما لم يأت (بيا أيها) نصبته، وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعته وينشدون:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَة وابنُ سُعدى بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمرُ الجَوادَا [2]

والنصب عند الكوفيين في العطف على (أيها) كما كان في النعت فلما لم يأتي (يا أيها) نصب، ويجيزون: يا عبد الله وزيداً، ويقولون: يا أبا محمدٍ زيدٌ أقبل، وهو عند البصريين بدل، وهو عند الكوفيين من نداء ابن.

وإذا قلت: زيداً فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسميه البصريون عطف البيان، ويجيز الكوفيون: يا أيها الرجلُ العاقلَ، على تجديد النداء كذا حكي لي عنهم ويجيز البصريون: يا رجلاً، ولا يجيز الكوفيون ذاك إلا فيما كان نعتاً نحو قوله:

فيَا رَاكِبَاً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَاماي مِنْ نَجْرَانَ أنْ لا تلاقيا"[3]

- وذكر إجماع الكوفيين في باب رب إذ يقول:

"وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون: رب وضعت على التقليل نحو: ما أقل من يقول ذاك، وكم وضعت على التكثير نحو قولك: ما أكثر من يقول ذاك، وإنما

[1] الأصول في النحو ج1 ص303 ، البيت ديوان جرير ص401.
[2] ديوان جرير ص126.
[3] الأصول في النحو ج1 ص369، البيت انظر الجمل في النحو ج1 ص80.

خفضوا (لكم)؛ لأن مِن تصحبها، تقول: كم من رجل، ثم تسقط من، وتعمل، فكذلك: رُبَّ وإن لم تر (من) معها كما قال: ألا رجل ومن رجل، وهم يريدون: أمَا من رجل، وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء: أن بعض العرب يقول: رُبَّ رجل ظريف فترفع ظريفاً، تجعله خبراً (لرُب) ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً وهذا إنما يجيء على الغَلط والتشبيه، وفي رب لغات: رُبَّ، ورُبٌّ يا هذا، ومن النحويينَ من يقولُ: لو سكنت جازَ: ورُبْتَ"[1].

- وذكر إجماع الكوفيين في باب المجرور بالإضافة إذ يقول:

"وقد اختلف الناس في الاحتجاج لتركيب اِفعلَ في هذا الباب وجمعِه وتأنيثِه، فقال بعضهم: لأن تأويل هذا يرجع إلى المصدر، كأنه إذا قال: قومك أفضل أصحابنا، قد قال: فضلُ قومِك يزيدُ على فضلِ سائِر أصحابنا وإذا قلت: هو أفضلُ العشيرة، فالمعنى أنَّ فضلَه يزيدُ على فضل كل واحدٍ من العشيرة، وكذلك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك، فمعناه: فضلُهُ يزيدُ على فضلك فجعلنا موضعَ: يزيدُ فضله، أفضل تضمن معنى المصدرِ والفعلِ جميعاً وأضفناه إلى القوم وما أشبههم، وفيهم أعداد المفضولين، لأنك كنت تذكر الفضلَ مرتين، إذا أظهرت (يزيدُ) فتجعل فضلاً زائداً على فضل زائدٍ، فصار الذي جمع هذا المعنى مضافاً، وقال آخرون: (أفعل) إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه مضارع للبعض الذي يقع للتذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد، وقال الكوفيون- وهو رأيُ الفراءِ- أنه إنما وُحِّد أفعلُ هذا، لأنه أُضيفَ إلى نفسه، فجرى مجرى الفعلِ وجرى المخفوضُ مجرى ما يُضَمَّنُ في الفعل، فكما لا يثنى ولا يُجمع الفعلُ فكذا لا يثنى هذا ولا يجمع"[2].

وذكر إجماع الكوفيين في مسائل من باب الإضافة فيقول:

"وتقول عبد الله الحسنُ وجهاً، ولا يجوز: الحسنُ وجهٍ لأنه يخالف سائر الإضافات، وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم، إلا أنهم يقولون: (الوجهُ) مفسرٌ، وإذا دخل

[1] الأصول في النحو ج1 ص418.
[2] المصدر السابق ج2 ص8،7،6.

في الأول ألف ولام دخل في مفسره عندهم، ومن قولهم: خاصة العشرون الدرهم، والخمسة الدراهم، والمائة الدرهم"[1].

- وذكر إجماع الكوفيين في باب الكنايات إذ يقول:

"واعلم أنَّ أنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن يكن فصلاً، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر، ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور، فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك: زيد هو العاقلُ، وكان زيد هو العاقل، وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة، وكان على لفظه فنحو قولك حسبت زيداً هو خيراً منك، وكان زيد هو خيراً منك وتقول: إن زيداً هو الظريف، فيكون فصل وإن زيداً هو الظريف، وتقول: إن كان زيدٌ لهو الظريفُ، وإن كنا لنحن، هي (نا) في كنا، ولو قلت كان زيدٌ أنت خيرا منه، لم يجز أن تجعل أنت فصلاً؛ لأن أنت غير زيد فإن قلت: كنت أنت خيراً من زيدٍ جاز أن يكون فصلاً، وأن يكون تأكيداً، فجميع هذه لمسائل الاسم فيها معرفة والخبر معرفة، أو قريب منها، مما لا يجوز أن يدخل عليه الألف واللام ،ولو قلت: ما أظن أحداً هو خير منك لم يجز أن تجعل (هو) فصلاً لأن واحداً نكرة ولكن تقول: ما أظن أحداً هو خير منك، فجعل: هو مبتدأ و (خير منك) خبره، وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد، وقال الفراء: ادخلوا العمادَ، ليفرقوا بين الفعل والنعت، لأنك لو قلت: زيدٌ العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل قطعت (هو) عن توهم النعتِ، فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون عِماداً، وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد ولا ينسق عليه، ولا يحال بينه وبين الألف واللام، وما قاربهما، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل (كان)، ولا يجوز كان هو القائم زيدٌ، ولا هو القائم كان زيدْ، وقد حكي هذا عن الكسائي، لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف"[2].

[1] الأصول في النحو ج2 ص14.
[2] المصدر السابق ج2 ص125.

• وذكر إجماع الكوفيين في باب التقديم والتأخير في شرح الحروف التي تكون صدور الكلام إذ يقول:

"هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملةٍ فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها وذلك نحو ألف الاستفهام و (ما) التي للنفي، ولامُ الابتداء، لا يجوز أن تقول: (طعامَكَ أزيد آكلٌ) ولا (طعامَكَ لزيدٌ آكلٌ)، وإنَّما أجزنا: إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ، لأن تقدير اللام أنْ يكون قبل (إنَّ) وقد بينا هذا فيما تقدم هذه اللام التي تكسر (إنَّ) هي لام الابتداء، وإنما فُرقَ بينهما لأن معناهما في التأكيد واحدٌ، فلما أُزيلت عن المبتدأِ وقعت على خبره، وهي لا يجوز أن تقع إلا على اسم (إنَّ) أو يكونُ بعدها خبره، فالاسم نحو قولك: (إنَّ خلفَك لزيداً) والخبرُ نحو: (إنَّ زيداً لآكلٌ طعامَكَ) فإن قلت: (إنَّ زيداً آكلٌ لطعامَكَ) لم يجز لأنها لم تقع على الاسم ولا الخبر.

ومن ذلك (ما) النافية، تقول: (ما زيدٌ آكلاً طعامَك) ولا يجوزُ أن تقدم (طعامَكَ) فتقول: (طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً) ولا يجوز عندي تقديمهُ، وإن رفعت الخبر، وأما الكوفيون فيجيزون: (طعامَكَ ما زيدُ آكلاً) يشبهونها (بلَم) و (لنْ)"[1].

• وذكر إجماع الكوفيين في باب الاتساع إذ يقول:

"واعلم أنهُ لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيءٍ، لا يجوز أن تقول : (قامَ زيدٌ فأفْهَم عمروٌ ولا قام زيدٌ ووالله عمروٌ).

وقد أجاز قوم الاعتراض في (ثُمَّ و أوْ ولا) لأنَّ أوْ ولا وثُمَّ (يقمنَ بأنفسهنَّ) فيقولون : (قامَ زيدٌ ثم والله محمدٌ).

ومما يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون: (زيداً قمتُ فضربتُ) يلغون القيام كأنهم قالوا: (زيداً ضربتُ) وهذا رديءٌ في الإلغاء، لأن ما يلغى ليس حقه أن يكون بعد فاءٍ تعلقُ ما بعدها به"[2].

[1] الأصول في النحو ج1 ص234،235.
[2] المصدر السابق ج2 ص261.

3- المدرسة البغدادية

- ذكر إجماع البغداديين في مسائل من باب الاستثناء فيقول:

"قال أبو العباس رحمه الله: يزعم البغداديون: أن قولهم: إلا في الاستثناء، إنما هي إن ولا، ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال، ويقولون: إذا قلنا: ما جاءني أحد إلا زيد. فإنما رفعنا زيداً (بلا) وإن نصبنا فبإن. ونحن في ذلك مخيرون في هذا لأنه قد اجتمع عاملان (إن ولا) فنحن نعمل أيهما شئنا"[1].

- و ذكر إجماع البغداديين في باب ما ينصرف من الأسماء ومالا ينصرف إذ يقول:

"وقال أبو العباس رحمه الله: قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد و الكسائي، ينظرون إلى جوار وبابه أجمع، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفاً صرفوه، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون بغير المعتل، يسكنونه في الرفع خاصةً، وهو قول أهل بغداد"[2].

- وذكر إجماع البغداديين في باب مسائل من الألف واللام فيقول:

"وإذا قلت: (أين الرجلُ الذي قلتَ، وأينَ الرجلُ الذي زعمتَ) فإن العرب تكتفي (بقلتُ وزعمتُ) من جملة الكلام الذي بعده، لأنه حكاية، تريد: الذي قلتَ إنه من أمره كذا وكذا، أن العرب لا تجمع بين الذي، والذي ولا ما كان في معنى ذلك شيءٌ قاسهُ النحويون ليتدرب به المتعلمون، وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنه ليس من كلام العرب، ويذكرون أنه إن اختلف جاز وينشدون:

مِنَ النَّفَرِ اللاَّئِي الَّذِينَ إذَا هُمُ يَهَابُ اللِّئَامُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا"[3].

ثالثا إجماع العرب: وذكر إجماع العرب مستعملا عدة صيغ كقوله:(قول العرب) أو(لغة العرب) معبرا عن إجماعهم.

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص301،300.
[2] المصدر السابق ج2 ص91.
[3] المصدر السابق ج2 ص 354 البيت انظر الخزانة ج2 ص293.

- ذكر إجماع العرب في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل في شرح أسماء سموا الفعل بها إذ يقول:

"وأما قول العرب، رويدك نفسك فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته به، وأما حيهلك، وهاءك وأخواتها فلا يكون الكاف فيها إلا للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، لأنهن لم يجعلن مصادر"[1].

- وذكر إجماع العرب في باب أن المفتوحة إذ يقول:

"قال سيبويه: سألته- يعني الخليل -عن قول العرب: ما رأيته مذ أنّ الله خلقني.

فقال: إن في موضع اسم كأنك قلت: مذ ذاك ،فإن كان الفعل أو غيره يصل باللام جاز تقديمه وتأخيره، لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى وذلك نحو قول تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا[2]﴾ أي: ولأن المساجد، وإنما جاز ذلك لأن اللام مقدرة قبل (أن) وهي العاملة في (أن) لا الفعل، وكل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (إنما) وما ابتدئ بعدها، صلة لها كما أن ما ابتدئ بعد الذي صلة له ول تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ[3]﴾"[4].

- وذكر إجماع العرب في باب ما خص به النداء من تغيير الاسم المنادى إذ يقول:

"وذكر سيبويه أن: هناه و نومان وفل أسماء اختص بها النداء، وقال: قول العرب: يا فل أقبل، لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فلا. فإن عنوا امرأة قالوا: يا فلة، وإنما بني على حرفين، لأن النداء موضع تخفيف ولم يجز في غير النداء، لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى نحو: يا هناه، ومعناه يا رجل

[1] الأصول في النحو ج1 ص144.
[2] سورة الجن الآية :18.
[3] سورة الأنبياء الآية:108.
[4] الأصول في النحو ج1 ص269.

. وأما فلان. فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدث عنه خاص غالب قال: وقد اضطر الشاعر فبناه على هذا المعنى قال أبو النجم:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عن فُلِ [1]...

قوله في لجة، أي: في كثرة أصوات، ومعناه: أمسك فلاناً عن فلان"[2].

وذكر إجماع العرب في باب ما جاز أن يكون خبر إذ يقول:

"قال المازني: وأما قول العرب: (ويحَهُ رجلاً) فإنَّما جاءت الهاءُ بعد مذكورٍ، وقد يجوز الإخبار عنها كما يجوز الإخبارُ عن المضمر المذكور فتقول: (الذي ويحهُ رجلاً هو) وفيه قبحٌ، لأنَّ (ويح) بمعنى الدعاءِ، مثل الأمر والنهي، والذي لا يوصل بالأمر والتي لأنَّهما لا يوضحانه، والدعاءُ بتلكَ المنزلة، قال: إلا أنَّ هذا أسهل، لأن لفظه كلفظ الخير قال أبو بكر أنا أقولُ: (وهو عندي غير جائزٍ، لأن هذه أخبار جعلتْ بموضع الدعاء فلا يجوز أن تحالَ عن ذلك، وأما ما جاء من المصادر مضمراً فعله، مثل: إنما أنتَ ضرباً، وأنتَ سيراً وضرباً ضرباً) فلا يجوز عندي الإخبار عنه لأنها مصادر استغنى بها عن ذكرِ الفعل، فقامت مقامه فلا يجوز الإخبار عنها كما لا يجوز الإخبار عن الفعل، والمصدر يدل على فعله المحذوف، فإذا أضمرتهُ لم يدل ضميره على الفعل"[3].

- وذكر إجماع العرب في باب ما جاز أن يكون خبرا فيقول:

"واعلم أنه قد جاء في العطف أشياءٌ مخالفةٌ للقياس، فمن ذلك قولك: (مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين) فقولك: (لا قاعدين) معطوفٌ على (قائمٍ) وليس في قولك: (قاعدين) شيءٌ يرجعُ إلى رجلٍ، كما كان في قولك: قائمٌ أبواهُ، ضميرٌ يرجع إلى (رجل) فجاز هذا في المعطوف على غير قياسٍ، وهذا لفظُ المازني وقول كلُّ من يرضى قوله، وكان ينبغي أن تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه ولا قاعدٍ أبواه وأن لا

[1] من شواهد سيبويه ج1 ص 333،المقتضب ج238، الصاحبي ص394.
[2] الأصول في النحو ج1 ص349.
[3] المصدر السابق ج2 ص299.

يجيء الأبوان مضمرين ولكنه حكى عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياساً مستقيماً، ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب: (كُلُّ شاةٍ وسخلتَها بدرهمٍ[1]) ولو جعلتَ السخلة تلي (كُلَّ) لم يستقمْ، ومثلهُ: (ربَّ رجلٍ وأخيهِ) فلو كان الأخ يلي: (رُبَّ) لم يجز، ومن كلام العرب: (هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) ولو كان زيدٌ يلي الضاربَ لم يكن جراً، وينشدونَ هذا البيتَ جراً:

الوَاهِبُ المَائةِ الهجَانِ وَعَبدِهَا عَوذاً تُزجَّى خَلفَهَا أطْفَالُهَا"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب ذكر الهمزة المتحركة إذ يقول:

"وإن كانت مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو وذلك قولك: ضربتُ أُختَكَ، وإن كانت مضمومة وقبلها ضمة جعلت بينَ بينَ وذلك: هذا دِرهمُ أُختِكَ، وإن كانت مضمومة وقبلها كسرة جعلت بينَ بينَ وذلك من عند أُختكَ، وقال سيبويه: وهو قول العرب والخليل"[3].

- وذكر إجماع العرب في باب التحقير فيقول:

"وأما قولَ العرب: وهو مُتَيلُ هَذا و أُمَيثالٌ، فإنّما يريدونَ: أن يخبروا: أن المشبهَ حقيرٌ، كما أنّ المشبهَ بهِ حقيرٌ، وقولُهم: ما أُمَيلحهُ، يعنونَ بهِ الموصوفَ بالملاحةِ ولم يحقرَ مَنَ الأفعالِ شيءٌ مِنْ غير هَذا الموضع"[4].

- وذكر إجماع العرب في باب التصريف إذ يقول:

"وافْعَلَلتُ وافْعَالَلتُ مِنْ غَزوتُ اغزويتُ واغَزاويتُ، لا يقعُ فيهما الإدغامُ، ولا الإخفاءُ حتَى لا يلتقي حرفان من موضعٍ واحدٍ، وإنَّما وقعَ الإدغامُ والإخفاءُ في بابِ: حَييتُ لأنَّهما ياءان، فاغزويتُ مثلُ: ارْعَويتُ، وثبتتِ الواوُ الأولى ولم تحولْ ألفاً، وإنْ كانتْ متحركة وقبلها فتحةٌ من أجلِ سكونِ ما بعدَها، وأنَّهُ إذا كانتِ العينُ واللامُ

[1] أنظر الكتاب ج1 ص244.
[2]. الأصول في النحو ج2 ص307،308، البيت انظر المقتضب ج4 ص164، الخزانة ج2 ص 41.
[3] الأصول في النحو ج2 ص401،402.
[4] المصدر السابق ج3 ص61،62.

مِنْ حروفِ العلةِ أُعلتِ اللامُ وصحتِ العينُ، وإنَّما الواوُ هُنا بمنزلة نَزَوانٍ وافْعَالَلتُ، مِنَ الواوين بمنزلةِ، غَزَوتُ وذلكَ قَولُ العَربِ: قَدْ احواتِ الشاةُ واحواويتُ، والمصدرُ احويَّاء. وتقول: احْوويتُ فتثبتُ الواوان وسطاً"[1].

- وذكر إجماع العرب في مسائل التصريف إذ يقول:

"قالتِ العربُ: حَاحيتُ وهَاهيتُ وعَاعيتُ. وأجمعَ أصحابُنا على أنَّ الألفَ بَدلٌ مِنْ ياءٍ وللسائلِ أن يسألَ فيقول: ما الدليلُ على أنَّها بَدلٌ مِنْ ياءٍ، دونَ أن يكونَ بدلاً مِنْ واوٍ؟ وإذا ثبتَ أنَها بَدَلٌ مِنْ ياءٍ فَلهُ أنْ يسألَ فيقول: لِمَ قُلبتْ وهيَ ساكنةٌ ألفاً؟ فالجوابُ في ذلكَ يقالُ لَهُ: وجدنَا كُلَّ ما جاءَ مِنَ الواوِ في هَذا البابِ قد ظهرتْ فيهِ الواوُ نحو: (قوقيتُ وضوضيتُ، وزَوزيتُ)، ولَمْ نَر منهُ شيئاً جَاءَ بالياءِ، ظاهرةً"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل فيقول:

"وحكي أن ناساً من العرب يقولون: هلمي، وهلما، وهلموا، فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للتنبيه، ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله، فأما قول الله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيكُمْ﴾[3] فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنه مصدر محمول على ما قبله؛ لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ[4]﴾ فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قول: كتاب الله ذلك، فنصب (كتاب الله) وجعل عليكم تبيناً"[5].

- وذكر إجماع العرب في ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم إذ يقول:

"قال سيبويه: وحدثنا الخليل، إن ناساً من العرب يقولون: علاكَ ولداكَ وإلاكَ وسائر علامات المضمر المجرور بمنزلة الكاف وهؤلاء على القياس قال: وسألته عَنْ مَنْ

---

[1] الأصول في النحو ج3 ص259.
[2] المصدر السابق ج3 ص316.
[3] سورة النساء الآية: 24.
[4] سورة النساء الآية:23.
[5] الأصول في النحو ج1 ص142.

قال: رأيتُ كلا أخويكَ ومررت بكلا أخويكَ، ومررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة: عليكَ ولديكَ، وكِلا لا تفرد أبداً إنما تكون للمثنى"[1].

- وذكر إجماع العرب في باب الإمالة إذ يقول:

"واعلَمْ أنَّ ناساً مِنَ العربِ يلغونَ الهاءَ إذا اعترضتْ بينَ الذي يميلُ الألفَ وبينَ الألفِ لخفائِها ولا يعتدونَ بِهَا، وذلكَ قولُهم: يريدُ أن يَضربَها، ويَنْزِعَها، كأنَهُ قالَ: أُريدُ أن يَضْرِبا، ويَنْزِعَا، وقالوا: بَيني وبَينِهَا، وليسَ شيءٌ من ذا تُمالُ ألفهُ في الرفع، إذا قالَ: هَوَ يكيلُها، وذلكَ أنهُ وقعَ بينَ الألفِ وبينَ الكسرةِ الضَّمةُ فصارتْ حاجزاً، وقالوا: فِينَا، وَعلينا، ورأيتُ يَدها، والذينَ يقولونَ: رأيتُ عِدّاً الألفُ ألفُ نَصْبٍ، ويريدُ أن يَضْرِبَها يقولونَ: هَوَ مِنَّا، وإنا إلى اللِه راجعونَ، وَهم بنو تميمٍ، ويقولُه أيضاً قومٌ مِنْ قيسٍ وأسدٍ، قالَ هؤلاء: رأيتُ عِنَبَا فلم يميلوا لأنه وقع بين الكسرة، والألف حاجزان قويان"[2].

وذكر إجماع العرب في باب ذكر ما بنت العرب من الأفعال في ما فيه ألف الوصل من بنات الثلاثة إذ يقول:

"فأمَّا هرقتُ الماءَ فأكثرُ العربِ يقولُ: أرقتُ أُريقَ أراقَةً. وهوَ القياسُ. ويقولُ قومٌ مِنَ العربِ : هَرَاقَ الماءَ يُهريقُ هَرَاقةً، فيجيءُ بهِ على الأصل، ويبدل الهاءِ من الهَمزةِ، ودَمْعٌ مُهراقٌ قالَ زهيرُ:

وَلَمْ يَهْرِيقُوا بَيْنَهَم مِلءَ مَحْجَمِ ... [3].

وقال امرؤ القيس:

وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِند رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مَعَوّلِ"[4].

- ذكر إجماع العرب في باب ذكر العوامل إذ يقول:

[1] الأصول في النحو ج2 ص366،365.
[2] المصدر السابق ج3 ص163.
[3] عجز البيت وصدره:ينجمها قوم لقوم غرامة.ديوان زهير ص3.
[4] الأصول في النحو ج3 ص229،228، البيت انظر ديوان إمريء القيس ص9.

"واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم : أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه (بترك) فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليَجدعُ"[1].

- وذكر إجماع العرب في مسائل من باب أسماء أعملت عمل الفعل فيقول:

"وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون: من إطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون: من دهنك، قال الشاعر:

أظلومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً أهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ [2]

أراد إن أصابتكم"[3].

- وذكر إجماع العرب في مسائل من باب أسماء أعملت عمل الفعل فيقول:

[1] الأصول في النحو ج1 ص56،57.
[2] البيت لعبد الله بن عمر العرجي120هـ،و أنظر مغني اللبيب ص500.
[3] الأصول في النحو ج1 ص139،140.

"تقول: رويدكم أنتم وعبد الله، لأن المضمر في النية مرفوع ورويدكم وعبد الله، وهو قبيح، إذا لم تؤكده ورويدكم أنتم أنفسكم ورويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، كل حسن، وكذلك رويد، إذا لم يلحق فيه الكاف تجري هذا المجرى، وكذلك الأسماء التي للفعل جمعاً إلا أن هلم إذا لحقتها (لك) فإن شئت حملت أجمعين، ونفسك على الكاف المجرورة، فقلت: هلم لكم أجمعين وأنفسكم، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، ألا ترى أنه يجوز: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز: لك وأخيك، وإن شئت حملت المعطوف والتأكيد والصفة على المضمر المرفوع في النية فقلت : هلم لكم أجمعون، كأنك قلت: تعالوا أجمعون، وهلم لك أنت وأخوك، كأنك قلت : تعالى أنت وأخوك، فإن لم تلحق (لك) جرى مجرى رويد، ورويد يتصرف على أربع جهات، يكون أمراً بمعنى: أرود، أي أمهل، ويكون صفة نحو: ساروا سيراً رويداً، أي سهلاً وتكون حالاً، تقول: ساروا رويداً، أي متمهلين، وتكون مصدراً نحو: رويد نفسه وذكر سيبويه: أنه حدثه به من لا يتهم: أنه سمع العرب تقول: ضعه رويداً أي وضعاً رويداً، وتلحق (رويد) الكاف وهي في موضع (أفعل) تبينياً لا ضميراً فتقول: رويدك، وريدكم"[1].

- ذكر إجماع العرب في مسائل من باب المعرفة والنكرة إذ يقول:

"واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدم الحاج، و خفوق النجم وخلافة فلان، وصلاة العصر فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر.

[1] الأصول في النحو ج1 ص143.

والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذفا اتساعاً وأُقيم الوصف مقام الموصوف نحو: طويل، وحديث، وكثير، وقليل، وقديم، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة، فأما قريب فإن سيبويه أجاز فيه الرفع وقال: لأنهم يقولون: لقيته مذ قريب، وكذلك ملى قال: والنصب عندي عربي كثير"[1].

- وذكر إجماع العرب في ذكر المكان إذ يقول:

"واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان.

ومما اتسعوا فيه قولهم: هو مني بمنزلة الولد، إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب، ومقعد القابلة ومناط الثريا ومعقد الإزار"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب كم فيقول:

"وتقول العرب: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر (كم) وحكى ذلك: يونس عن أبي عمرو، وكم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: عشرون درهماً أو بجمع منكور نحو: ثلاثة أثواب. وهذا جائز في التي تقع في الخبر"[3].

- وذكر إجماع العرب في باب حروف الجر فيقول:

[1] الأصول في النحو ج1 ص193.
[2] المصدر السابق ج1 ص199.
[3] المصدر السابق ج1 ص318.

"وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظهِ الاسم ولا الفعل مع الحرف، ولم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.

فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها : ألزم عمل الجر والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.

فأما الحروف الملازمة لعمل الجرِّ: فمن، وإلى، وفي، والباء، واللام"[1].

- وفي ذكر الأسماء المجرورة فيقول:

"واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت (بفي) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب، يصلح لمعاقبة وإذا تباين معناهما، لم يجز"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب رب إذ يقول:

"واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً، لأنه جواب وقد علم فحذف، وربما جيء به توكيداً وزيادة في البيان، فتقول: رُبّ رجل عالم قد أتيت، فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به (رُبَّ) حتى يكون في تقديره: برجلٍ عالمٍ مررت، وكذلك إذا قال: رُبَّ رجل جاءني فأكرمته، وأكرمته، فها هنا فعل أيضاً محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته، فقلت: رُبَّ رجل

[1] الأصول في النحو ج1 ص408.
[2] المصدر السابق ج1 ص414.

جاءني فأكرمته وأكرمته، أي: قد كنت فعلت ذاك فيكون جاءني وما بعده صفة رجلٍ والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد"[1].

- ويذكر في موضع آخر من باب رب:

"واعلم أنّ العربَ تستعملُ الواوَ مبتدأة بمعنى: (رُبَّ) فيقولون: وبلد قطعتُ، يريدونُ ورُبَّ بلد وهذا كثير.

وقال بعض النحويين: أن الواو التي تكونَ معَ المنكراتِ ليست بخلف من (رُبَّ) ولا كم، وإنما تكون مع حروف الاستفهام، فتقول: وكم قد رأيت، ﴿وكيف تكفرون﴾[2]، يدل على التعجب ثم تسقط كم وتترك الواو ولا تدخل مع رُبَّ"[3].

- ذكر إجماع العرب في ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة فيقول:

"وقد تخفضُ العرب هذا الكلام فتقول: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيدٍ، وما رأيت أبغضَ إليه الشرُّ منهُ، فإذا فعلوا هذا جعلوا الهاء التي كانت في (منهُ) للمذكرِ المضمرِ، وكانت للكحلِ، والشرِّ وما أشبههما، قال الشاعر:

مَرَرْتُ عَلَى وادي السِّبَاعِ ولا أرَى كَوَادي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيا

أقلَّ بهِ رَكْبٌ أتَوْهُ تئيةً وأخوْفَ إلاّ ما وقى الله ساريا[4]

قال سيبويه: إنما أراد: أقلَّ به الركب تئيةً منهم، ولكنه حذف ذلك استخافاً كما تقول: أنت أفضلُ، ولا تقولُ من أحدٍ، وتقول: الله أكبرُ، ومعناه: أكبر من كلِّ كبير وكلِّ شيءٍ"[5].

- وذكر إجماع ا لعرب في ذكر الأسباب التي تمنع الصرف فيقول:

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص417.
[2] سورة آل عمران الآية:101.
[3] الأصول في النحو ج1 ص420.
[4] من شواهد سيبويه ج2 ص33، شرح ابن عقيل ج 3 ص 155،156.
[5] الأصول في النحو ج2 ص30.

"وأفعل منك لا يصرف نحو: أفضل منك وأظرفَ منكَ، لأنه على وزن الفعل، وهو صفة، فإن زال وزن الفعل انصرف، ألا ترى أن العرب تقول: هو خيرٌ منك وشرٌ منكَ لما زال بناء (أفعلَ) صرفوه، فإن سميت بأفعلَ مفرداً أو معها (منكَ) لم تصرفها على حال، وأما أجمعُ وأكتعُ فلا ينصرفان، لأنهما على وزن الفعل وهما معرفتان، لأنهما لا يوصف بهما إلا معرفة، فإن ذكرتهما صرفتهما، وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيثُ، قلت: هذا ضربونَ قد جاءَ، من قبل أن هذه الواو ليست بضمير، فلما صار اسماً صار مثل (مسلمونَ) والاسم لا يجمع بواو ولا نونٍ معها، ومن قال مسلمين، ضَربينَ، وكذلك لو سميت (بضَربا) قلت: ضربانِ قد جاءَ، فيمن قال: أكلوني البراغيثُ، ومن قال: مسلمينَ وعشرينَ لم يقل في مسلمات ملسمينَ، لأن ذاك لما صار اسماً لواحدٍ شبه بعشرينَ ويبرينَ"[1].

- وذكر إجماع العرب في نفس الباب فقال:

"الأسماء الأعجمية الأعلام غير مصروفة إذا كانت العرب إنما أعربتها في حال تعريفها نحو: إسحاق، وإبراهيم، ويعقوب، لأن العرب لم تنطق بهذه إلا معارف ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف، فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم، وأدخلت عليه الألف واللام، فقد أجروه مجرى ما أصل بنائه له، وذلك نحو: ديباجٍ،

وإبريسم، ونيروزَ، وفِرْنِد، وزنجبيلَ، وشهريزَ، وآجر، فهذا كله قد أعربته العرب في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام، فقالوا: الديباج، والشهريزُ، والنيروزُ، والفِرنِدُ، فجميع هذا إذا سميت به مذكراً صرفته، لأن حكمه حكم العربي، فإن كان الإسم العلمُ ثلاثياً صرفوه لخفته نحو: نُوحٍ ،ولُوطٍ ،ينصرفانِ على كل حالٍ"[2].

- وذكر إجماع العرب في فصل يذكر فيه قل وأقل فيقول:

"اعلم أنَّ قَلَّ: فعلُ ماضٍ، وأقلَّ: اسمٌ، إلاّ أن أقلّ رجل قد أجروه مجرى قَلَّ رجلٌ، فلا تدخل عليه العوامل، وقد وضعته العرب موضع (ما) لأنه أقرب شيءٍ إلى المنفى

[1] الأصول في النحو ج2 ص82.
[2] المصدر السابق ج2 ص92.

القليل، كما أن أبعد شيءٌ منه الكثير، وجعلت (أقلَّ) مبتدأةً صدراً إذا جُعلتْ تنوبُ عن النفي، كما أن النفيَ صدرٌ، فلا يبنونَ أقلَّ على شيءٍ، فتقول: أقلّ رجلٍ يقول ذاك، ولا تقولُ: ليتَ أقلَّ رجلٍ يقول ذاك، ولا لعل ولا إنَّ، إلا أن تضمر في (إنَّ) وترفع أقلُّ بالابتداء"[1].

- وذكر إجماع العرب في باب كم إذ يقول:

"وتقول العرب: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر (كم)، وحكى ذلك: يونس عن أبي عمرو، وكم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: عشرون درهماً أو بجمع منكور نحو: ثلاثة أثواب. وهذا جائز في التي تقع في الخبر"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب ما خص به النداء إذ يقول:

"باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة في آخره والحذف فيه

أما التغيير، فقولهم: يا فسقُ ويا لكعُ، عدل عن فاعل إلى فعيل للتكثير والمبالغة كما عدل: عمر عن عامر، ولم يستعمل فسق إلا في النداء، وهو معرفة فيه ويقوى أنه كذلك ما حكى سيبويه عن يونس : أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ فلو لم يكن فاسق عنده معرفة، ما وصفه بما فيه الألف واللام، وكذلك: يا لكاع ويا فَساقِ ويا خَباثِ معدول عن معرفة، كما صارت جَعَارِ اسماً للضبع، وكما صارت: حذام ورقاش اسماً للمرأة، وجميع ذلك مبني على الكسر، لأنك عدلته من اسم معرفة مؤنث غير منصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء، فبني على كسر، لأن الكسرة والتاء من علامات التأنيث"[3].

- وذكر إجماع العرب في باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة إذ يقول:

---

[1] الأصول في النحو ج2 ص168.
[2] المصدر السابق ج1 ص318.
[3] المصدر السابق ج1 ص347.

"وقد تحذف العرب المنادى المستغاث به مع (يا) لأن الكلام يدل عليه فيقولون: يا للعجب، ويا للماء، كأنه قال: يا لقوم للماء، ويا لقوم للعجب ،وقال أبو عمرو قولهم: يا ويل لك، ويا ويح لك، كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له ومن ذلك قول الشاعر:

يَا لعْنَةُ اللهِ والأقْوَامِ كُلِّهِم والصَالِحِينَ عَلَى سِمَعانَ مِن جَارِ[1]

فَيَا لِغَير اللعْنة ولِغَير الوَيْل كَأنَه قَالَ: يَا قَومُ لَعْنَة اللهِ عَلَى فُلاَنٍ[2]."

- وذكر إجماع العرب في باب الترخيم إذ يقول:

"الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً، ولا يكون ذلك إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، ولا يكون في مضاف إليه، ولا مضاف، ولا في وصف، ولا اسم منون في النداء، ولا يرخم مستغاث به، إذا كان مجروراً، لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب، هذا قول سيبويه، والمعروف من مذاهب العرب"[3].

- وذكر إجماع العرب في مسائل من باب لا إذ يقول:

"وحُكي سيبويه عن العرب: لا كزيد أحداً، تنون، لأنك فصلت بين (لا) و (أحد) وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحد، ولا مثله أحد، فحمله على الموضع، والموضع رفع وإن شئت حملته على (لا) فتونته ونصبته، وإن شئت قلت: لا مثلهُ رجلاً على التمييز كما تقول: لي مثله غلاماً،قال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إذْ مَيَّ لأهْلِكِ جِيرَةٌ لَيالِيَ لا أمْتَالُهُنَّ لَيَالِيَا[4]".

- وذكر في موضع آخر من باب رُبَّ فيقول:

[1] من شواهد سيبويه ج2 ص219، المفصل للزمخشري ج1 ص 72، 80.
[2] الأصول في النحو ج1 ص354.
[3] المصدر السابق ج1 ص359.
[4] الأصول في النحو ج1 ص404 ، البيت لذي الرمة وهو في ديوانه: ص288 وانظر المقتضب ج4 ص364.

"وقد جاء عن العرب إدخال (رُبَّ) على (مِنْ) إذا كانت نكرة غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بُد من أن توصف، لأنها مبهمة حكي عنهم: مررت بمن صالح، ورب من يقوم ظريف، وقال الشعر:

يَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لَكَ نَاصِحٍ ومُؤتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرِ أمِينِ[1]"

- وذكر إجماع العرب في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل إذ يقول:

"اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال، لأن الزمان مضارعٌ للفعل، لأن الفعل له بنى، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتكُ يوم قام زيدٌ، وأتيتُك هو يقعدُ عمرو، فإذا أضفت إلى فعل معرب، فإعراب الإسم عندي هو الحسنَ، تقول: هذا يوم يقومُ زيد وقوم يفتحون (اليوم) وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب الكنايات إذ بقول:

"قال سيبويه: قلت له: - يعني الخليل- ما بال العرب قالت: إني وكأني ولعلي ولكني؟ فزعم: أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة من كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا النون التي تلي الياء قال: فإن قلت: (لعلي) ليس فيها تضعيف، فإنه زعم: أن اللام قريبة من النون، يعني في مخرجها من الفم، وقد قال الشعراء في الضرورة: ليتي.

وقال: سألته عن قولهم: عني وقطني ولدني: ما بالهم جعلوا علامة المجرور ها هنا كعلامة المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (من) فجاءوا

[1] الأصول في النحو ج1 ص421، البيت من شواهد سيبويه ج1 ص271.
[2] الأصول في النحو ج2 ص13،12،11.

بالنون ليسلم السكون، وقدني بهذه المنزلة وهذه النون لا ينبغي أن نذكرها في غير ما سمع من العرب، لا يجوز أن تقول: قدي كما قلت مني، وقد جاء في الشعر (قدي) قال الشاعر:

قدْنِيَ مِنْ نصر الخُبيْبَيْن قَدِي..."[1]

- وذكر إجماع العرب في باب الاتساع إذ يقول:

"فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: ﴿سَلِ القَرْيَةَ﴾[2] تريد: أهل القرية وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ: يريدون: أهل الطريق وقولهُ:

﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾[3] إنما هو برٌ مَنْ آمنَ بالله.

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: (صيدَ عليه يومانِ) وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين. (وولدَ لَهُ الولدَ ستونَ عاماً) والتأويل: (ولدَ لَهُ في ستين عاماً) ومن ذلك قولهُ عز و جل: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[4] وقولهم: (نَهارك صائمٌ وليلُكَ قائمٌ) وإنما المعنى: (أنَّكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل) وكذلك:

يا سارِقَ اللَّيلِة أهلَ الدَّارْ ...

وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"[5].

- وذكر إجماع العرب في باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذ يقول:

"باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضمار

وذلكَ قولك في: (ضربتُهُ ضَرَبْتُهُ وأضربُهْ، وقَدهُ، ومِنْهْ وعَنْهْ) قال سيبويه: سمعنا ذلك من العرب ألقوا عليه حركة الهاء، وقال أبو النجم:

---

[1] الأصول في النحو ج2 ص122 والبيت من شواهد سيبويه ج1 ص387،همع الهومع ج1 ص258،الخزانة ج2 ص 234.
[2] سورة يوسف الآية: 82.
[3] سورة البقرة الآية :177.
[4] سورة سبأ الآية :33.
[5] الأصول في النحو ج2 ص255.

فَقَرِّبَنْ هذا وهذا أرْحِلُه ..."[1].

- وذكر إجماع العرب في الوقف على القوافي فيقول:

"العرب إذا ترنمت في الإنشاد ألحقت الألف والياء والواو فيما ينون ولا ينون لأنهم أرادوا مدَّ الصوت"[2].

- وذكر إجماع العرب في باب ما الحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة من الصفات إذ يقول:

"قالَ سيبويه: سمعَنا العربَ تقول: الأصَاغرةُ، كما تقول: القَشَاعمة، وإنْ شئت قلتَ: الأصغرونَ، وقالوا الآخرونَ ولم يقولوا غيرهُ"[3].

- وذكر العرب مستدلا بإجماعهم في ذكر النسب إذ يقول:

"وقَد عدلتِ العربُ أسماءً عن ألفاظِها في النسبِ وغيرتْها وأخذت سَماعاً منهم فتلكَ تقالُ كما قَالوها. ولا يقاسُ عليها، وهذهِ الأسماءُ تنقسمُ في النسبِ على خسمةِ أقسامٍ: اسمٌ نُسبَ إليهِ فَسلمَ بناؤهُ ولَم تغيرْ فيهِ حركةٌ ولا حرفُ، ولا حذفَ منهُ شيءٌ، واسمُ غُيِّر من بنائهِ حركة فجعلَ المكسورُ منهُ"[4].

- وذكره في بَابُ ما يكونُ (مَفْعَلَةٌ) بالفتح والهاءُ لازمةٌ لَهُ فيقول:

"وذلكَ إذَا أردتَ أن تُكثِر الشيءَ بالمكانِ، نحو: مَسْبَعَةٍ، ومَأسَدَةٍ، وَمَذأبةٍ، وليسَ في كُلِّ شيءٍ، قيلَ إلاّ أنْ تَقيس شيئاً وتعلَم أنَّ العربَ لم تتكلم بهِ، ولم يجيئوا بمَثَل لهذَا في الرباعي، ولو قلتَ من بنَاتِ الأربعةِ مثلَ قولِكَ: مَأسَدةٌ، لقلتَ: مُثَعْلبةٌ؛ لأنَّ ما جاوزَ الثلاثة يكونُ نظيرَ المُفْعَل (منهُ بمنزلةِ المَفْعُول)، وقالوا: أرضٌ مُثَعلبةٌ، ومُعَقْربةٌ

[1] من شواهد الكتاب ج2 ص287.
[2] الأصول في النحو ج2 ص391،390،384.
[3] المصدر السابق ج3 ص22.
[4] المصدر السابق ج3 ص63.

،ومَنْ قالَ: ثَعالةٌ، قالَ: مُثْعَلةٌ، ومُحْيَأةٌ مِنَ الحَياتِ، وَمَفْعَاةٌ فيها أفاعٍ، ومَقْتَأةٌ: فيها القِثَّاءُ"[1].

- وذكر في بَابُ أبنيةِ ما أُعربَ مِنَ الأعجميةِ فيقول:

"الكلامُ الأعجمي يخالفُ العربي في اللفظِ كثيراً، ومخالفتهُ على ضربين: أحدهُما: مخالفةُ البناءِ، والآخرُ: مخالفةُ الحروفِ، فَأمَّا ما خالفَ حروفهُ حروفَ العربِ، فإنَّ العربَ تبدلهُ بحروفها ولا تنطقُ بسِواها، وأمَّا البناءُ، فإنهُ يجيءُ علَى ضربين، أحدهما: قد بنتهُ العربُ بناءَ كلامِها وغيَّرتهُ كما غَيرتِ الحروفَ التي ليست من حروفها. ومنه ما تكلمت به بأبنية غير أبنيتها، وربما غيروا الحرفَ العربي بحرفٍ غيرهِ؛ لأنَّ الأصلَ أعجمي"[2].

كما عبر ابن السراج بلفظ كلام العرب استدلالا على إجماعهم في عدة مواضع

- من بينها في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل إذ يقول:

"ومن كلام العرب: أما العسل فأنت شرّاب، ومثل ذلك (فعول) لأنك تريد به ما تريد (بفَعَّال) من المبالغة، قال الشاعر:

ضَروبٌ بنصْلِ السّيفِ سُوقَ سِمَانُهَا إذَا عَدِموا زَاداً فَإنَك عَاقِر[3]

(وفِعالٌ) نحو (مِطْعان و مِطْعام) لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا.

ومن كلام العرب: أنه لمنحاز بوائكها"[4].

- وذكر كلام العرب في مسائل في المعرفة والنكرة إذ يقول:

"واعلم أن من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع المعارف، وليست كالمعارف التي ذكرناها وأعربوها وما بعدها إعراب المعارف، وذلك نحو قولهم للأسد: أبو

[1] الأصول في النحو ج3 ص148.
[2] المصدر السابق ج3 ص223.
[3] من شواهد سيبويه ج1 ص111، المقتضب ج2 ص114، الخزانةج2 ص38،37.
[4] الأصول في النحو ج1 ص124،123.

الحارث وأسامة، وللثعلب: ثعالة وأبو الحصين وسَمْسَم، وللذئب: دألان وأبو جعدة، وللضبع: أم عامر وحضاجر، وجعَار، وجَيْأل، وأم عَنْتَل وقَئام، ويقال للضبعان قُثَم وهو الذكر منها، وللغراب: ابن بَريح"[1].

- وذكر أيضا في موضع آخر في مسائل من باب المعرفة والنكرة إذ يقول:

"واعلم أن (إنَّ وأخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح، وإن عمراً والله ظالم وإن زيدا هو المسكين مرجوم، لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾[2] وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه"[3].

- وذكره في باب الاسم الذي قام مقام الحرف إذ يقول:

"ومن كلام العرب: سبحانَ ما سبحَ الرعدُ بحمدهِ، وسبحانَ ما سخركنَ لنا، وقال الله عز و جل:

﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[4] فقال قوم: معناه: ومنْ بَناها، وقال آخرون: إنما، والسماءَ وبنائها، كما تقول: بلغني ما صنعتَ: أي صنيعُكَ، لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت بمعنى المصدر"[5].

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص155.
[2] سورة الكهف الآية:31،30.
[3] الأصول في النحو ج1 ص260.
[4] سورة الشمس الآية:5.
[5] الأصول في النحو ج2 ص135،134.

رابعا إجماع القراء

كما لم يهمل إجماع القراء وقد احتج في بعض المسائل بقراءة العديد منهم:

- ذكر إجماع القراء في باب النون الثقيلة إذ يقول:

"فإذا أدخلت النون الشديدة على (يفعلان) حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات، ولأن حقه البناء فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع، وكذلك النون في (يفعلون) تقول : ليفعلنَ ذاكَ، وقد حذفت النون فيما هو أشد من هذا، لاجتماع النونات قرأ بعض القراء: ﴿أتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[1] و ﴿فَبِمَ تُبشْرُونِّ﴾[2] وسقطت الواو لالتقاء الساكنين فصار ليفعلنّ، فإن أدخلتها على (تَضربينَ) حذفت أيضاً النون لاجتماع النونات، لأنها تكون علماً للرفع وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فقلت: هل تضربينَ"[3].

- وذكر إجماع القراء في باب ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه في تأنيث المذكر على التأويل إذ يقول:

"وقد قرأتِ القراءُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا[4]﴾ لأنَّ العددَ وَقعَ على حَسَناتٍ أمثالُها. قالَ محمد بن يزيد: ومن الشيءِ الذي في الشعرِ فيكونُ جميلاً ومجازهُ مجازُ الضروراتِ عندَ النحويينَ وليس عندَه كذلكَ قولُهم في الكلامِ: ذهبتْ بعضُ أصابعهِ لأنَّ بعضَ الأصابعِ إصْبعٌ فحملهُ على المعنى قالَ جريرُ :

لَمَّا أتَىَ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سَورُ المَدِينةِ والجبالُ الخَشَّعَ"[5].

- وذكر إجماع القراء في ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن إذ يقول:

"ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعنى مختلف.

---

[1] سورة الأنعام الآية :80.
[2] سورة الحجر الآية :54.
[3] الأصول في النحو ج2 ص201.
[4] سورة الأنعام الآية :160.
[5] الأصول في النحو ج3 ص477 البيت انظر ديوان جرير ص270، المقتضب ج4 ص197.

تقول: أمّا أنه ذاهب وإمّا أنه منطلق. فتفتح وتكسر، قال سيبويه: وسألت الخليل عن ذاك فقال: إذا فتحت فإنك تجعله كقولك : حقاً أنه منطلق، وإذا كسرت فكأنه قال: إلا أنه ذاهب. وتقول أمَا والله إنه ذاهب، كأنك قلت: قد علمت والله إنه ذاهب.

وأمَا والله أنه ذاهب، كقولك: إلا أنه والله ذاهب.

قال: وسألته عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ما يمنعه أن يكون كقولك: ما يدريك أنه يفعل، فقال: لا يحسن ذا في هذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون قال: ولو كان: (وما يشعركم أنها) كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقرأون: أنَّها، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك. فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وتقول: إن لك هذا على وأنك لا تؤذي، فكأنه قال: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شاء ابتدأ. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[2]. وتقول: إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم، أي: إني نَجْدٌ إذا ابتدأت كما تقول: أنا نَجْدٌ، وإذا شئت قلت أي: أني نَجْدٌ. كأنك قلت: أي: لأني نَجْدٌ.

وتقول: ذاك وإن لك عندي ما أحببت، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾[3]. كأنه قال: يعلى الأمر ذلك وإن لك"[4].

- ومما سبق يتضح أن ابن السراج قد توسع في الاحتجاج بأصل الإجماع وهو عنده مبدأ واضح، حيث نقل إجماع العلماء المتقدمين وقطع به، وليس اعتداده بإجماع العرب وفصحائهم بأدنى أهمية من اعتداده بإجماع النحويين.ونراه أحيانا مؤيدا لهذا الإجماع على نحو قوله: والقول عندي كما قالوا، أو قوله: وهي جائزة عندي ،أو رادا على نحو قوله: وهو عندي قبيح، كما نرامكطيرا ما يداخل ويربط بين الإجماع والقياس ربطا عميقا في كثير من المسائل.

---

[1] سورة الأنعام الآية:109.
[2] سورة طه الآية: 119.
[3] سورة الأنفال الآية :14.
[4] الأصول في النحو ج1 ص270،271.

الفصل الرابع

استصحاب الحال

الفصل الرابع

استصحاب الحال

التمهيد:

استصحاب الحال وهو البقاء على حكم الأصل ،فهو مصطلح فقهي و دليل يفزع إليه الفقهاء عند عدم الأدلة إحالة بالاستدلال على غيرهم[1].

المبحث الأول

الاستصحاب لغة: الملازمة وعدم المفارقة

صحب: كل شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه يقال:

إنْ لَكَ الفَضْل عَلَى صَاحِبِي وَالمسْكُ قَدْ يَسْتَصْحِبُ الرَامَكَا[2].

واستصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه[3].

الاستصحاب اصطلاحاً:

الاستصحاب مصطلح أصولي، وقد عرفه ابن حزم (ت456ه) بأنه بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل منهما –الكتاب والسنة - على التغييربقوله:

"إذا ورد النص من القرآن أو السنة الثابتة في أمر ما على حكم ما، ثم ادعى مدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله، أو لتبدل زمانه أو لتبدل مكانه، فعلى مدعي انتقال الحكم من أجل ذلك أن

[1] رسالة في أصول الفقه للعكبري ج1 ص134.
[2] العين ج1 ص124.
[3] تاج العروس ج3 ص185، مقاييس اللغة ج3 ص335.

يأتي ببرهان من نص قرآن أو سنة عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ثابتة على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل فإن جاء به صح قوله، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك والفرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه لأنه اليقين"[1].

واستصحاب الحال معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي، فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، وهو معنى قولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يوجد المزيل فمن ادعاه فعليه البيان، كما في الحسيات، أن الجوهر إذا شغل المكان يبقى شاغلاً إلى أن يوجد المزيل مأخوذ من المصاحبة، وهو ملازمة ذلك الحكم ما لم يوجد مغير فيقال الحكم الفلاني قد كان فلم نظنن عدمه، وكل ما كان كذلك فهو مظنون البقاء، قال الخوارزمي في الكافي وهو آخر مدار الفتوى فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ثم في السنة ثم في الإجماع ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه وإن كان في ثبوته فالأصل عدم ثبوته، وهو حجة يفزع إليها المجتهد، إذا لم يجد في الحادثة حجة خاصة وبه قال الحنابلة والمالكية وأكثر الشافعية والظاهرية سواء كان في النفي أو الإثبات[2].

استصحاب الحال عند علماء العربية

نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول للنحو على غرار أصول الفقه واعتمد النحاة على هذا الدليل في مواضع كثيرة، إلا أنهم جعلوه من أضعف الأدلة وممن صرح به من النحاة ابن الأنباري فقال: "أعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل"[3]، وقال في الإنصاف: "من تمسك

[1] الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج5 ص5.
[2] البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ج4 ص327.
[3] لمع الأدلة ص141.

بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[1].

إذن هو من الأدلة المعتبرة عند ابن الأنباري ويبينه بقوله:

"وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب، يكتب، ويركب)وما أشبه ذلك. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول :الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف ولا تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب"[2].

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: "الأصل في الأفعال البناء؛ وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء"[3].

وهو من الأدلة القليلة ويشير إليه الأنباري بأنه أضعف الأدلة ويقول: "ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى انه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم"[4].

ومن قبيل هذا قوله في أثناء كلامه على الخلاف في (نعم) و (بئس) أفعلان أم اسمان: "ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على

[1] الإنصاف ج1 ص300.
[2] الإغراب في جدل الإعراب ص46، لمع الأدلة ص141.
[3] المصدر السابق ص142.
[4] المصدر السابق ص142.

الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علة ههنا توجب بنائهما وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة"[1].

احتج بهذا الدليل البصريون والكوفيون عندما لم يجدوا دليلا آخر من سماع أو قياس

وقد أورد الأنباري في كتابه الإنصاف العديد من المسائل التي كان البصريون يرون أنه يحافظ على الأصل في الكلمة حتى تخرج عن شبه سائر أخواتها أو تخالفهن في شي أو حكم فتعطي حكماً مخالفاً للأصل[2].

- **المسائل التي احتج فيها البصريون باستصحاب الحال:**

- أن الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل بالأصل الذي هو (أن الأسماء لا تعمل) قالوا: "إنما قلنا ان الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة مالا تأثير له في العمل على ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[3].
- احتج البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع ،فقالوا: "إنما قلنا أنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد ،وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل"[4].
- ذهبوا إلى أن حرف القسم لا يعمل محذوفا بغير عوض فقالوا: "أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد ههنا فبقينا على ما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال"[5].

---

[1] الإنصاف ج1 ص111، 112.
[2] المصدر السابق ج2 ص712.
[3] المصدر السابق ج1 ص80.
[4] االمصدر السابق ج1 ص300، الاقتراح ص72.
[5] الإنصاف ج1 ص396، الاقتراح ص223.

• وفي أن (أو) لا تكون بمعني (الواو) ولا بمعنى (بل) فقالوا: "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف (الواو) و (بل) لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"[1].

• ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني لأنه أصل قائم برأسه وليس فيه شبه الاسم والأصل في الأفعال البناء ردا على الكوفيين الذين قالوا أنه مقتطع من المضارع و المضارع معرب لمضارعته الاسم فقالوا: "إنما قلنا إنه مبني على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالاسم ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيا على أصله في البناء"[2].

• ذهب البصريون إلى أن (السين) التي تدخل على الفعل المستقبل نحو (سأفعل) أصلها (سوف) فقالوا: "أنها أصل بنفسها؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف وأن يكون أصلا بنفسه و(السين) حرف يدل على معنى فينبغي أن يكون أصلا في نفسه"[3].

• استدلوا على عدم جواز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما، بالنقل والقياس واستصحاب الحال فقالوا: "أنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد فينبغي أن لا يحذف منه شيء قلت حروفه أو كثرت والذي يدل على ذلك إن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه فقالوا في تثنية جمادي:

شَهري رَبِيع جَمَادِيينه

وقال الآخر: جماديين حُسُوماً

وقال الآخر: جماديين حَرام

[1] ينظر الإنصاف ج2 ص480،481.
[2] المصدر السابق ج2 ص534.
[3] المصدر السابق ج2 ص646.

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس من غير دليل لا وجه له"[1].

- من المسائل التي استدل فيها الكوفيون باستصحاب الحال:

- استدل الكوفيون باستصحاب الحال في الرد على البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أيهم) مبنية على الضم إذا حذف صدر صلتها. فقالوا: "الذي يدل على فساد قول من ذهب على أنه مبني على الضم إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو: (قبل) و(بعد) فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم و (أي) إذا أفردت أعربت ،فلو قلنا: أنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول وذلك محال"[2] .

ومن النحاة الذين استدلوا باستصحاب الحال ابن مالك في رده على من قال (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فقال: "من قال أن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل"[3].

[1] ينظرالإنصاف ج2 ص755،757.
[2] المصدر السابق ج2 ص712.
[3] الاقتراح ص224.

المبحث الثاني

أصل استصحاب الحال عند ابن السراج

اعتمد ابن السراج على أصل استصحاب الحال في مواضع عديدة، وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب أصل كما كان لدى النحويين بعد عصره، كما نجده يداخل بين القياس واستصحاب الحال عندما يعطي الفرع حكم الأصل استصحاباً وقياساً، أما ألفاظه التي تشير إلى مكانة هذا الأصل في كتابه نجده يقول: (جاء على الأصل) أو قوله: (أصل الكلام) أو قوله: (كان الأصل) و قوله: (إنما الأصل) وقوله: (بل الأصل).

المسائل التي استدل فيها باستصحاب الحال:

- أشار ابن السرَّاج إلى أن الإعراب أصل للأسماء دون الأفعال وإن البناء أصل للأفعال والحروف؛ أي أن الأسماء في إعرابها قد جاءت على الأصل، كما أن الأفعال والحروف في بنائها على الأصل، وكما نعلم فالاستصحاب هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، فيقول:

"واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها العلة فالعلة التي بنيت لها الأسماء، هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها"[1].

- ونجد ابن السرَّاج يداخل بين استصحاب الحال والقياس، على نحو ما نجده يورد بأن الإعراب في الأفعال ما وقع في المضارع بسبب مضارعته للأسماء وأن أصل البناء السكون، فيقول:

[1] الأصول في النحو ج1 ص50.

"فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء، وما عدا المضارعة فمبني، والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه"[1].

- الظروف أصلها للأزمنة والأمكنة وقد أورد ذلك في باب ذكر المكان فيقول:

"واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار، ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك وإنما الأصل المكان"[2].

- كما يشير ابن السرَّاج إلى أن التذكير أصل بقوله:

"والسّماء تكون واحدة مؤنثة بالبنية على وزن عناقٍ وأتانٍ، وكل ما أُنث وتأنيثه غير حقيقي والحقيقي: المؤنثُ الذي له ذكر، فإذا ألبس عليك فرده إلى التذكير فهو الأصل قال الله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾[3] لأن الوعظ والموعظة واحد، وأما حائضُ وطامثٌ ومُفْصلٌ فهو مذكر وصف به مؤنث"[4].

- كما يورد ابن السرَّاج بأن الأصل في النداء النصب، وأنه إذا لم يوجد دليل العدول فالأصل بقاء الشيء على أصله، فيقول:

---

[1] الأصول في النحو ج1 ص51.
[2] المصدر السابق ج1 ص199.
[3] سورة البقرة الآية :275.
[4] الأصول في النحو ج2 ص415.

"أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب، على أصل النداء الذي يجب فيه تقول: يا عبدَ الله أقبل ويا غلامَ زيد افعل ويا عبدَ مرة تعال ويا رجل سوء ثُبْ المعرفة والنكرة في هذا سواء وقال عز و جل ﴿يَا قَوْمَنَا أجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[1].

وذكر سيبويه: أن ذلك منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[2].

- وأورد ابن السرَّاج في باب ذكر العوامل بأن هناك ألفاظاً جاءت شاذة وبقيت في الاستعمال على الأصل بقوله:

"والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل، فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك"[3].

- كما أورد أن الأصل في تركيب الجملة هو تقديم الفعل على الفاعل وأن الفاعل لا يقدم إلا على شرط الابتداء فيقول:

"واعلم أن الفاعل لا يجوز أن يُقدم على الفعل، إلا على شرط الابتداء خاصة وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فَعَلَ بهم، فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً فيجوز تقديمُه وتأخيره، تقول: ضربت زيداً وزيداً ضربتُ وأكلت خبزاً وخبزاً أكلت، وضَرَبَتْ هند عمراً وعمراً ضَرَبَتْ هند، وغلامُك أخرج بكراً وبكراً أخرج غلامك، وتقول: أشبع الرجلين الرغيفان، ويكفي الرجلين الدرهمان، وتقول: حرق فاه الخل؛ لأن الخل هو الفاعل، وتقول: أعجب ركوبك الدابة زيداً، فالكاف في قولك: (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع، والتقدير: أعجب زيداً أن رَكِبت الدابة فالمصدر يجر ما أُضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويجري ما بعده على الأصل، فإضافته إلى الفاعل أحسن؛ لأنه له كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

[1] سورة الأحقاف الآية:31.
[2] الأصول في النحو ج1 ص340.
[3] المصدر السابق ج1 ص57.

بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[1] وإضافته إلى المفعول حسنة"[2].

• كما استدل بالقياس والأصل في أن الأسماء تضاف إلى الأسماء، والأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم إلا ما اتسعت فيه العرب في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل إذ يقول:

"اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارعٌ للفعل لأن الفعل له بنى فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتكُ يوم قام زيدٌ وأتيتُك هو يقعدُ عمرو، فإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو الحسنَ، تقول: هذا يوم يقومُ زيد وقوم يفتحون (اليوم)، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح، وأن يُبنى مع المبني أحسنُ عندي من أن يُبنى مع المعرب"[3].

• كما يشير ابن السرَّاج إلى أن الإفراد أصل، وما جاء من الأسماء مفرداً فقد جاء على الأصل فيقول:

"هذه الأسماء على ضربين: مفرد ومركب، فنبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد، ولنبين أولاً المعرب ما هو لنبين به المبني فنقول: إن الاسم المفرد المتمكن في الإعراب على أربعة أضرب: اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر، والواحد من الجنس وما اشتق من الجنس ولقب الواحد من الجنس"[4].

---

[1] سورة البقرةالآية:251،سورة الحج الآية :40.
[2] الأصول في النحو ج 1 ص 174.
[3] المصدر السابق ج2 ص11.
[4] المصدر السابق ج2 ص111.

• واستدل بالأصل والقياس في أن الفعل المعرب إنما أعرب لمضارعته الأسماء، التي يكون الأصل فيها الإعراب بقوله:

"وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها، والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أُعرب كما أنه إنما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها، ألا ترى أنك إنما تُعمِلُ (ضارباً) إذا كان بمعنى يفعلُ، فتقول: هذا ضاربٌ زيداً فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله فمنعت هذا العمل، كما منعت ذلك الإعراب واعلم أنه إنما يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسماء: الرفعُ والنصب ولا جرَّ فيه وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسماء لأن الجَرَّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال"[1].

• وأشار بأنه يجرى (فُعْلى) و(فِعْلى) اسما وصفة على الأصل والقياس، في باب التصريف، بقوله:

"وقَدْ قالوا: القُصْوَى فأجروها على الأصلِ؛ لأنَّها قد تكونُ صفةً بالألفِ واللامِ وهيَ مِنْ: دنوتُ وعلوتُ، يقولونَ: قَضَا يَقْضُو وهوَ قَاضٍ ويجري (فُعْلى) من بناتِ الياءِ على الأصلِ اسماً وصفةً وأمَّا فِعْلى منهما فَعَلى الأصلِ صفةً واسماً يجريهما على القياس؛ لأنَّه أوثقُ ما لم تتبينُ تغيراً منهم"[2]

• كما أشار إلى أن الأصل في الأسماء الصرف، وبذلك يجوز للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف اعتمادا على الأصل، إذ يقول:

"للشاعرِ أنْ يصرفَ في الشِّعرِ جميعَ ما لا ينصرفُ وذلكَ أنَّ أصلَ الأسماءِ كلِّها الصرفُ، وذلكَ قولُهم في الشعرِ: مَررتُ بأحمرٍ ورأيتُ أحمراً ومررتُ بمساجدٍ يا فَتى كما قَالَ النابغة:

[1] الأصول في النحو ج2 ص146.
[2] المصدر السابق ج3 ص258.

فَلْتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلْيَرْكَبَنْ جَيْشٌ إليكَ قَوادِمَ الأكوَار"[1].

- كما يشير إلى أنّ أصل الصفة أن تكون نكرة لأن المعرفة حقها أن تستغني بنفسها فيقول:

"النعت ينقسم بأقسام المنعوتِ في معرفته ونكرتِه فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ ونعت النكرةِ نكرةٌ، والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرةِ دون المعرفةِ لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير، فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذٍ الفائدة والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ"[2].

- كما أشار إلى أن التنوين في الأصوات أصل، وما جاء منها منون فقد جاء على الأصل، فيقول:

"وجميع التنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين التعريف والتنكير، تقول: صه يا رجلُ، هذا الأصل في جميع هذه المبنيات، ومنها ما يستعمل بغير تنوين البتة، فما دخله التنوين لأنه نكرةٌ قولهم: فدىً لكَ يريدون به الدعاء، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر فمن العرب من يبني هذه اللفظة على الكسر وينونها؛ لأنها نكرةٌ يريدُ بها معنى الدعاء"[3].

- كما أشار إلى أن الأصل في الأسماء الإفراد، فيذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب بقوله:

[1] الأصول في النحو ج3 ص436.ديوان النابغة :ص103،المقتضب ج1 ص143.
[2] الأصول في النحو ج2 ص23.
[3] المصدر السابق ج2 ص131.

"هذه الأسماء على ضربين: فضربٌ منها يبنى فيه الإسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحدٍ منهما منفرداً من صاحبه، والضرب الثاني: أن يكون أصلُ الاسم الإضافة فيحذف المضافُ إليه وهو في النية"[1].

- وقد يشير إلى أن استعمال اللفظ على الأصل جاء على لغة قوم على نحو قوله:

"فإن جئت بالألف واللام وأردت الوصل كسرت الأول كله فقلت: رُدِّ القومَ وردِّ ابنكَ وعَضِّ الرجل وقُرِّ اليوم، وذلك لأن الأصل: أرْدُدْ فهو ساكن فلو قلت: أردُدِ القومَ لم يكن إلا الكسر فهذه الدال تلك وهي على سكونها وهو الأصل على لغة أهل الحجاز، ألا ترى أن الذال في (مُذْ) واليوم في ذهبتم لما لقيها الألف واللام احتيج إلى تحريكها لالتقاء الساكنين، رُدَّ إلى الأصل وأصلها الضم فقلت: مُذُ اليوم"[2].

- وقد يداخل بين الأصل والقياس في الاستدلال على قاعدة من القواعد، كما في قوله: "وقالوا: يسنُوها المطرُ، وهيَ أرضٌ مسنيةٌ، وقالوا: مَرضِيٌّ وأصلُه الواوُ، وقالوا: مَرْضُوٌّ فجاءوا بهِ على الأصل والقياس. وهذهِ الواوُ إذَا كانتْ لاماً وقبلَها كسرةٌ قلبتْ ياءً وذلكَ نحو: غَازٍ وغُزِيَ"[3].

- وقد استعان بأصل استصحاب الحال في نفي ما ذهب إليه البصريون من جواز تقدم خبر (ليس) عليها؛ لأن ليس فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل وهذا يدل على جواز إعمالها، ولكن لا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و(ليس) فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معمولها عليها، إذ يقول: "وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع من تقديمه إذا كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب، ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها؛ لأنها لم

[1] الأصول في النحو ج2 ص139.
[2] الصدر السابق ج2 ص363،362.
[3] المصدر السابق ج3 ص257.

تصرف تصرّف (كان)؛ لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل وقد شبهها بعض العرب بـ (ما)، فقال: ليس الطيب إلا المسك فرفع وهذا قليل"[1].

ومما سبق ندرك أن ابن السرَّاج قد أورد أصل استصحاب الحال، واعتمد عليه في إثبات قواعده، ورغم أنه لم يشر إليه بلفظ استصحاب الحال، فقد أشار إليه بلفظ الأصل أو ما جاء على أصله، وهو أحيانا يشمله مع القياس لإثبات القاعدة.

[1] الأصول في النحو ج1 ص89 ،90.

الخاتمة

بعون الله وتوفيقه وتسديده، وعلى ضوء ما حصلت عليه من المصادر والمراجع والدراسات السابقة تمكنت من إتمام هذه الدراسة، فالحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه.

بعد دراسة الأصول النحوية عند ابن السراج من خلال كتابه (الأصول في النحو) والتطواف معها في موسوعات النحو والأصول نستطيع أن نقول: إن هذه الدراسة قد وضعت أيدينا على حقائق أستطيع أن أقول إنها نتائج توصلت إليها بعون الله وهي:

1- إن هذا الكتاب لا يدور حول موضوع أصول النحو بمعنى أدلته كما عرفنا في عصر ابن الأنباري، فأصول النحو لديه هي أبوابه وعوامله وعلله، فهو لم يخصص كتابه للبحث في أدلة النحو من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، إنما وردت هذه الأدلة في ثنايا كتابه ومباحثه في قضايا النحو و أبوابه، إذن هذا الكتاب ليس بحثا في أصول النحو بل هو يتناول أبواب النحو بالدرس، فأصول النحو لديه الأبواب النحوية اللازمة للتعلم.

2- يعتبر ابن السراج الطارق الأول لـ (علم أصول النحو) واضعاً يده على بداياته، فهو المقدمة المباشرة لنشأة علم أصول النحو بمفهومه فيما بعد عند ابن جني والأنباري والسيوطي.

3- طبق ابن السراج الأصول بمعنى الأدلة من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال في كتابه (الأصول في النحو).

أ- توسع في السماع فاعتد بالاستشهاد بالقرآن وقراءاته، فهو يقدمه على غيره ويعتبره الشاهد الأول في كل موضوع من موضوعات كتابه، وقد توسع في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وصرَّح بهذا في مواضع عديدة من كتابه، حتى إنا نجد

في الصفحة الواحدة من كتابه أنه يستشهد بأكثر من آية أو آيتين، وهو نفسه يشير إلى قيمة الاستشهاد بالقرآن، إذ يقول: "أنه أفصح اللغات وسيدها"[1].

كما استشهد ابن السراج بالقراءات وكان موقفه منها معتدلا، فلم نجده يشير إلى قراءة باللحن، ولم يفضل قراءة على أخرى، ولم يخطي قراءة ولم يرجح قارئاً على آخر.

ب- استشهد ابن السراج بالحديث لكنه لم يكثر الاستشهاد به، وغالباً ما يستشهد به لتوضيح شاهد قرآني جاء في مسألة من المسائل.

جـ- توسع في الاستشهاد بالنثر بما يشمله من أقوال العرب وحكمهم، كما أكثر ابن السراج من الاستشهاد بالتراكيب و النماذج النحوية، وقد أكثر ابن السراج من الاستشهاد بالشعر واعتمد عليه اعتمادا بالغا في تأكيد القواعد، حتى إنك لا تجد قاعدة لم يستدل عليها ببيت أو بيتين، وهي من السعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها، ومن الملاحظ أن ابن السراج غالبا ما يأتي بالأبيات الشعرية بعد تأكيد القاعدة بالقرآن أولا، كما نسب أكثر الأبيات إلى أصحابها واستشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث، طبقة الجاهليين، فأورد شعرا لأمريء القيس والنابغة والأعشى وطرفة وأورد شعرا لطبقة المخضرمين، ومنهم حسان بن ثابت الأنصاري وشعرا لطبقة الإسلاميين، كجرير والفرزدق والأخطل، كما استشهد بالأبيات كاملة، وقد يكتفي من بعض الأبيات بالصدر أو العجز.

د- وقد ذكر ابن السراج القياس وصرح به في العديد من المواضع فلا يبدو للقياس حدود في كتاب ابن السراج، وإن ذل ذلك على شيء فإنما يدل على اتساع أفق ابن السراج واعتماده على هذا الأصل.

هـ- ذكر ابن السراج الإجماع وصرح به، والإجماع عنده أصل مرعي لا تصح مخالفته، ولذلك أعطاه قيمة ظاهرة و التزمه في كثير من أحكامه، فهو يقف من

[1] الأصول في النحو ج3 ص 478.

إجماع النحويين والعرب موقف التقدير والاحترام، فلا يجوز عنده خرق ذلك الإجماع أو مخالفته، سواء أكان إجماع العرب أم إجماع النحويين.

و- اعتمد ابن السراج على أصل استصحاب الحال في مواضع عديدة، وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب أصل كما كان لدى النحويين بعد عصره، كما نجده يداخل بين القياس واستصحاب الحال عندما يعطي الفرع حكم الأصل استصحابا وقياسا.

وأخيراً أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يوازي نعمه أن وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا فهرس المصادر والمراجع

الرقم	المصدر أو المرجع
1	الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول للبيضاوي/ علي عبد الكافي السبكي/ دار الكتب العلمية بيروت/الطبعة الأولى 1404هـ / تحقيق جماعة من العلماء.
2	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي/ تحقيق أنس مهرة/دار الكتب العلمية لبنان 1419هـ-1998م / الطبعة الأولى.
3	الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين السيوطي/ تحقيق سعيد المندوب/دار الفكر 1996م
4	الإحكام في أصول الأحكام/ علي بن محمد الآمدي/ تحقيق سيد الجميلي/ دار الكتاب العربي بيروت/ الطبعة الأولى 1404هـ.
5	الإحكام في أصول الأحكام /علي بن أحمد بن حزم الأندلسي/دار الحديث 1404هـ القاهرة.
6	أساس البلاغة/ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ دار الفكر/1399 هـ، 1979م.
7	أسرار العربية/ أبو بكر الأنباري/ تحقيق فخر صالح قدارة / دار الجيل بيروت/ ط الأولى/1995 م.
8	الأشباه والنظائر/ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ دار الكتب العلمية/ 1403هـ/ بيروت.
9	ألأصول في النحو/أبو بكر بن السراج/ تحقيق عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة 1983 م.

10	أصول الفقه على منهج أهل الحديث/زكرياء بن غلام قادر/ دار خراز/ الطبعة الأولى 1423 -/2002 / جدة.
11	الأصول من علم الأصول/ محمد بن صالح بن محمد العثيمين/ دار ابن الجوزي/ الطبعة 1426هـ.
12	أصول النحو دراسة في فكر الأنباري/ محمد سالم صالح/ دار السلام للطباعة والنشروالتوزيع/الطبعة الثانية 1430هـ-2009م.
13	الإعراب ومشكلاته/أحمد علم الدين الجندي/ مجلة مجمع اللغة العربية / ج42/ 1978م.
14	الأعلام/خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي/ دار العلم للملايين/ ط الخامسة عشر 2002.
15	الأغاني /لأبي الفرج الإصفهاني /تحقيق سمير جابر/الطبعة الثانية /دار الفكر بيروت.
16	الإغراب في جدل الإعراب/لأبي البركات الأنباري/ تحقيق سعيد الأفغاني/ 1957م.
17	الاقتراح في علم أصول النحو/ جلال الدين السيوطي/ تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفي/ مكتبة الآداب/ الطبعة الثالثة 2007م.
18	إنباه الرواة على أنباه النحاة/جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر العربي القاهرة/ الطبعة الأولى 1406هـ-1986م.
19	الأنساب/ لأبي سعيد عبد الكريم بن منصور التميمي السمعاني/ تحقيق عبد الله عمر البارودي/دار الفكر/ 1998بيروت.
20	الإنصاف في مسائل الخلاف/ لإبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار إحياء التراث العربي/الطبعة الرابعة 1961م.

21	أنوار التنزيل وأسرار التأويل/ البيضاوي/ دار الفكر بيروت.
22	أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك/ أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري / دار الجيل بيروت/ الطبعة الخامسة 1979م.
23	الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق مازن المبارك / دار النفائس /الطبعة الطبعة الثالثة بيروت.
24	البحر المحيط/ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي/ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود –الشيخ علي محمد معوض وآخرون/ دار الكتب العلمية 1422هـ 2001م لبنان بيروت.
25	البرهان في علوم القرآن/ محمد بن بهادر الزركشي/ تحقيق محمد بن الفضل إبراهيم/ الناشر دار إحياء الكتب العربية/ الطبعة الأولى 1376هـ-1957م.
26	البرهان في أصول الفقه/عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني /تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة/دار الكتب العلمية لبنان بيروت/الطبعة الأولى 1418 هـ 1997م.
27	البصائر والدخائر /أبو حيانعلي بن محمد بن العباس التوحيدي/تحقيق وداد القاضي /دار صادر بيروت لبنان/الطبعة الرابعة 1419 هـ-1999م.
28	البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ محمد بن الفيروزآبادي/ تحقيق محمد المصري /جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت 1407 هـ/ الطبعة الأول.
29	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ لبنان صيدا.
30	تاج العروس من جواهر القاموس/ محمد بن محمدبن عبد الرزاق الزبيدي/ تحقيق مجموعة من المحققين/ الناشر دار الهداية.
31	تاريخ بغداد/ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي/ دار الكتب العلمية بيروت.
32	تحرير التحبيرفي صناعة الشعر/ لابن أبي الإصبع/ تحقيق حفني محمد شرف/ لجنة إحياء التراث الاسلامي.

33	التعريفات/ لعلي بن محمد بن علي الجرجاني/ تحقيق إبراهيم الأبياري/ دار الكتاب العربي بيروت/ الطبعة الأولى.
34	تهديب اللغة/لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري/ عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي القاهرة/ الطبعة الأولى 1396هـ-1976م.
35	الجامع الصحيح سنن الترمذي/ محمد بن عيسى الترمذي/ تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون/ دار إحياء التراث العربي بيروت.
36	الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم/ مسلم بن الحجاج النيسابوري/ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث العربي بيروت.
37	الجامع الصحيح المختصر صحيح البخاري/ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي/ تحقيق مصطفى ديب/ دار ابن كثير بيروت/ الطبعة الثالثة 1407هـ-1987م.
38	الجمل في النحو/ الفراهيدي/ تحقيق فخر الدين قباوة/ الطبعة الخامسة 1995م.
39	جمهرة الأمثال/ أبو هلال العسكري/ دار الفكر 1408هـ-1988م.
40	جمهرة أشعار العرب/ لأبي زيد محمد بن الخطاب القرشي/ تحقيق علي محمد البجاوي / الناشر نهضة مصر 1981.
41	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني/ الناشر دار الكتاب العربي بيروت/ الطبعة الرابعة 1405هـ.
42	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق محمد نبيل طريفي، اميل بديع يعقوب/ الناشر دار الكتب العلمية1998م بيروت.
43	الخصائص/ أبو الفتح بن جني/ تحقيق محمد علي النجار/ الناشر عالم الكتب بيروت.
44	ديوان أبي تمام/ محمد عبده عزام/ دار المعارف/ الطبعة الرابعة.
45	ديوان امريء القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ الطبعة الخامسة.

46	ديوان جرير/ دار بيروت للطباعة 1406هـ-1986م.
47	ديوان حسان بن ثابت/ شرحه عبد مهنا / دار الكتب العلمية بيروت لبنان/ الطبعة الثانية 1414هـ-1994م.
48	ديوان الحارث بن حلزة/ تعليق إميل بديع يعقوب/ دار الكتاب العربي بيروت/ الطبعة الأولى 1411هـ-1991.
49	ديوان الحماسة/أبي تمام حبيب بن أوس الطائي/شرحه وعلق عليه أحمد حسن بسج/منشورات دار الكتب العلمية لبنان بيروت/الطبعة الأولى 1418 هـ-1998.
50	ديوان ذي الرمة/ شرح أحمد حسن / دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى1415هـ-1995م.
51	ديوان رؤبة بن العجاج/ اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد/ دار ابن قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع.
52	ديوان زهير بن أبي سلمى/ شرحه علي حسن فاعور/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان/ الطبعة الأولى1408هـ-1988.
53	ديوان طرفة بن العبد/ شرحه مهدي محمد ناصر/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان /الطبعة الثالثة 1423هـ-2002م.
54	ديوان الأعشى/ تحقيق فوزي عطوي/ دار صعب بيروت 1980م.
55	ديوان الفرزدق/ ضبطه علي فاعور/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان/ الطبعة الأولى 1407- 1987م.
56	ديوان لبيد/ شرح حمدو طماس/ دار المعرفة بيروت لبنان/ الطبعةالأولى 1425هـ-2004م.
57	ديوان النابغة/ شرح وتعليق حنا نصر الحتي/ دار الكتاب العربي بيروت/ طبعة 1411هـ-1991م.
58	رسالة الحدود/ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني/ تحقيق إبراهيم السامرائي/ دار الفكر عمان.

59	رسالة في أصول الفقه/ لأبي علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي /تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر/ المكتبة المكية مكة المكرمة/ الطبعة الأولى 1413هـ- 1992م.
60	سنن أبي داوود/ أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني/ دار الكتاب العربي بيروت.
61	الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه/ خديجة الحديثي 1394هـ-1974م.
62	شرح ابن عقيل/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمداني/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ الطبعة الثانية 1405هـ-1985م.
63	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ دار إحياء الكتب العربية.
64	شرح المفصل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش/ إدارة الطباعة المنيرية
65	شرح المفصل في صنعة الإعراب/ لأبي القاسم محمود الزمخشري/ قدم له إميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية.
66	شرح شافية ابن الحاجب/ الشيخ رضي الدين الاستربادي/ دار الكتب العلمية.
67	الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء/ تحقيق الشيخ أحمد صقر/ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى 1425هـ-2005م.
68	الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية/ سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري/ تحقيق محمد بن خالد الفاضل/ دار النشر مكتبة العبيكان /الطبعة الأولى 1417هـ-1997م.
69	طبقات الشافعية الكبرى/للإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي/ تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد/ هجر للطباعة والنشر 1413هـ/ الطبعة الثانية.

70	طبقات فحول الشعراء/ابن سلام الجمحي /تحقيق محمود محمد شاكر/دار المدني جدة.
71	طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف/ الطبعة الثانية .
72	ظاهرة الإعراب في النحو العربي/ أحمد سليمان ياقوت/ دار المعرفة الاسكندرية/ 1994م.
73	ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية/ عبد الفتاح حسن علي/ دار الفكر للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى1419 هـ-1998م.
74	العقد الفريد/أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي/ دار النشر دار إحياء التراث/ سنة النشر 1420 هـ-1999م.
75	عقود الزبرجد في إعراب الحديث/ لجلال الدين السيوطي/ تحقيق سلمان القضاة/دار الجيل بيروت 1414هـ-1994م.
76	العين/ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي/ دار ومكتبة الهلال.
77	فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ أبو عبيد البكري/ تحقيق إحسان عباس/ مؤسسة الرسالة لبنان بيروت/ الطبعة الأولى 1971م.
78	الفقه الإسلامي وأدلته/ وهبة الزحيلي/ دار الفكر دمشق/ الطبعة الرابعة.
79	الفهرست/ محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم/ دار المعرفة بيروت 1398هـ-1978م
80	في أصول النحو / سعيد الأفغاني/ مديرية الكتب والمطبوعات 1414هـ-1994م.
81	فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/ لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي/ تحقيق محمود يوسف فجال /دار البحوث للدراسات الإسلامية/ الطبعة الأولى 1421هـ-2000م.
82	القاموس المحيط/ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي/ مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.
83	اللباب في تهذيب الأنساب/ عز الدين بن الأثير الجزري/ دار صادر بيروت.

84	لسان العرب/ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري/ تحقيق عبد الله الكبير ،محمد أحمد حسب الله،هاشم الشاذلي/ دار المعارف القاهرة.
85	لمع الأدلة في أصول النحو/ لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري/ تحقيق سعيد الأفغاني/1377هـ-1957م.
86	اللمع في أصول الفقه/ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي/ دار الكتب العلمية /الطبعة الثانية 1424هـ-2003م.
87	اللغة والنحو بين القديم والحديث/ عباس حسن/ دار المعارف بمصر 1966م.
88	الكامل في اللغة والأدب /محمد بن يزيد المبرد /تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم /دار الفكر العربي القاهرة /الطبعة الثالثة 1417 هـ-1997م.
89	الكتاب/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)/ تحقيق عبد السلام هارون /مكتبة الخانجي القاهرة.
90	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل/ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ دار الكتاب العربي بيروت/ 1407هـ.
91	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ مصطفى عبد الله القسطنطيني/ دار الكتب العلمية بيروت/ 1413هـ-1992م.
92	الكليات/ لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي/ تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري/ دار النشر مؤسسة الرسالة بيروت 1419هـ-1998م.
93	الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية/ عبد الرحمن الإسنوي أبو محمد/ تحقيق محمد حسن عواد/ مكان النشر عمان الأردن 1405هـ.
94	مجالس العلماء/ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون / دار النشر الكويت 1984م/ الطبعة الثانية.
95	مجمع الأمثال/ لأبي الفضل احمد بن محمد الميداني النيسابوري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار المعرفة بيروت.

96	المحتسب /أبو الفتح عثمان بن جني/دراسة عبد الله سويد/ شركة الجلال للطباعة /الطبعة الأولى 2005.
97	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات/ أبو الفتح عثمان بن جني / وزارة الأوقاف 1420هـ-1999.
98	المدارس النحوية/ شوقي ضيف/ دار المعارف/ الطبعة السابعة.
99	المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للعلامة السيوطي/ شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أب الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي/ المكتبة العصرية صيدا- بيروت 1412هـ-1992م.
100	المستصفى في علم الأصول/ محمد بن محمد الغزالي/ تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي/ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1413هـ.
101	المستقصي في أمثال العرب/ لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري/ دار الكتب العلمية بيروت 1987م.
102	معاني القرآن/ لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء/ عالم الكتب/ الطبعة الثالثة 1403هـ-1983م.
103	معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج/ تحقيق عبد الجليل عبده شلبي/ دار الحديث القاهرة سنة الطبع 1426هـ-2005م.
104	معجم الأدباء/ ياقوت الحموي/ دار المستشرق بيروت / الطبعة الثانية1922م.
105	معجم الوسيط/ إبراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر ومحمد النجار/ تحقيق مجمع اللغة العربية/ دار النشر دار الدعوة.
106	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي/ المكتبة العلمية بيروت.
107	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام الأنصاري/ تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله/ دار الفكر الطبعة السادسة 1985م
108	مفردات غريب القرآن/ أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الإصفهاني

109	المقاصد عند الإمام الشاطبي/ محمود عبد الهادي فاعور/ صيدا لبنان/ الطبعة الأولى 1427هـ-2006م.
110	مقاييس اللغة/ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء/ تحقيق عبد السلام هارون /الناشر دار الفكر /طبعة سنة 1399هـ-1979م.
111	المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة/ عالم الكتب بيروت.
112	مقدمة في أصول الحديث/ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي/ تحقيق سليمان الحسيني الندوي/ دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان/ الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.
113	المنصف/ لأبي الفتح عثمان بن جني/ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدأمين/ دار إحياء التراث/ الطبعة الأولى 1373هـ-1954م.
114	الموافقات في أصول الشريعة/ إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي الشاطبي / تحقيق عبدالله دراز/ دار المعرفة بيروت.
115	الموجز في النحو/ لأبي بكر محمد بن السراج/ تحقيق مصطفى الشويمي، بن سالم دامرجي/ المكتبة اللغوية العربية/بيروت لبنان.
116	الموجز في علم مصطلح الحديث/ عبد السلام أبو ناجي/ منشورات الجامعة المفتوحة 1996م.
117	نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي بكر كمال الدين عبد الرحمن الأنباري/ تحقيق إبراهيم السامرائي/ مكتبة المنارالأردن الزرقاء/ الطبعة الثالثة1405هـ-1985.
118	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة /محمد طنطاوي /الطبعة الأولى 1387 هـ -1968م
119	النشر في القراءات العشر/ شمس الدين أبوالخير ابن الجزري/ تحقيق علي محمد الضباع / المطبعة التجارية الكبرى.

120	نهاية السول في شرح منهاج الوصول/ للإمام جمال الدين عبد الرحمن الأسنوي/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان/ الطبعة الأولى 1420هـ-1999م.
121	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي / تحقيق عبد الحميد هنداوي / المكتبة التوقيفية مصر.
122	الوافي بالوفيات/ صلاح الدين بن أيبك الصفدي/ تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى/ دار إحياء التراث بيروت 1420هـ-2000م.
123	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان/ تحقيق إحسان عباس/ دار صادر بيروت.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
شكر وتقدير	و
الخطة	1
التمهيد	4
المبحث الأول	4
حياة ابن السراج اسمه ونسبه	4
طلبه للعلم وشيوخه	4
تلاميذه	5
آثاره العلمية	6
المبحث الثاني	7
كتاب الأصول	7
تسمية الكتاب	8
منهج ابن السراج في كتابه الأصول	9
الشارحون لكتاب الأصول	11
المبحث الثالث	12
موقف ابن السراج من المدارس النحوية	12
موقفه من المدرسة البصرية	12

موقفه من المدرسة الكوفية	12
المبحث الرابع	14
علم أصول النحو	14
موضوع أصول النحو	16
فائدة أصول النحو	16
ظهور أصول النحو	17
العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه	19
أثر النحو وأصوله في الفقه وأصوله	25
مظاهر التأثير الفقهي في أصول النحو	26
التفاعل بين علم الكلام وعلم النحو	31
مظاهر التأثير الكلامي في النحو وأصوله	33
الفصل الأول السماع	35
تمهيد	36
المبحث الأول	36
تعريف السماع لغة واصطلاحا	37
مكانة السماع عند النحاة	38
السماع عند البصريين	41
السماع عند الكوفيين	42
مكانة السماع عند ابن السراج	42
المبحث الثاني	44

مصادر السماع	44
القرآن الكريم	44
منهج ابن السراج في الاستشهاد بالقرآن الكريم	46
القراءات	54
منهج ابن السراج في الاستشهاد بالقراءات	58
نماذج من استشهاده بالقراءات الشاذة	59
المبحث الثالث	62
الحديث الشريف	62
موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف	63
منهج ابن السراج في الاستشهاد بالحديث الشريف	67
المبحث الرابع	69
كلام العرب	69
موقف النحاة من الاستشهاد بكلام العرب	69
منهج ابن السراج من الاستشهاد بالنثر	73
استشهاده بالتراكيب النحوية	77
منهج ابن السراج من الاستشهاد بالشعر	80
نماذج من استشهاده بالشعر	81
الفصل الثاني القياس	87
تمهيد	87
المبحث الأول	88

تعريف القياس لغة	88
تعريف القياس اصطلاحا	88
بداياته وتطوره	90
مكانة القياس وفائدته	91
القياس عند البصريين	93
القياس عند الكوفيين	96
المبحث الثاني	98
أركان القياس	98
الركن الأول المقيس عليه	98
الركن الثاني المقيس	100
أقسام القياس باعتبار المقيس والمقيس	102
الركن الثالث الحكم	103
الركن الرابع العلة	104
المبحث الثالث	107
مكانة القياس في كتاب الأصول	107
القضايا النحوية في القياس عند ابن السراج	108
المبحث الرابع	121
القضايا الصرفية في القياس عند ابن السراج	121
قياسه على الشاذ	132
المسائل التي تفرد بها	135

الفصل الثالث الإجماع	138
تمهيد	138
المبحث الأول	138
الإجماع لغة	138
الإجماع عند الفقهاء	140
الإجماع في اصطلاح النحويين	141
الاحتجاج بالإجماع	142
المبحث الثاني	143
أنواع الإجماع	143
إجماع نحاة البلدين	143
البصريون والإجماع	144
الكوفيون والإجماع	145
إجماع العرب	145
إجماع الرواة	146
مخالفة الإجماع	146
المبحث الثالث	152
موقف ابن السراج من الإجماع	152
إجماع النحويين	153
إجماع الأخفش والنحويين	162
إجماع المدرسة الكوفية	165

إجماع المدرسة البصرية	170
إجماع المدرسة البغدادية	173
إجماع العرب	174
إجماع القراء	191
الفصل الرابع استصحاب الحال	194
التمهيد	195
المبحث الأول	195
الاستصحاب لغة	195
الاستصحاب اصطلاحاً	195
الاستصحاب عند علماء العربية	196
المسائل التي احتج فيها البصريون باستصحاب الحال	198
المسائل التي احتج فيها الكوفيون باستصحاب الحال	200
المبحث الثاني	201
استصحاب الحال عند ابن السراج	201
المسائل التي استدل فيها باستصحاب الحال	201
الخاتمة	209
الفهارس	
فهرس المصادر والمراجع	213
فهرس الآيات القرآنية	223
فهرس الأحاديث	228

فهرس الأمثال	229
فهرس النماذج والتراكيب النحوية	230
فهرس الأشعار	231
فهرس الأعلام	239